# آفاق المستقبل

مجلة سياسية اقتصادية استراتيجية تصدر عن «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

آفاق فرضها
## أنظمة ضريبية في دول «مجلس التعاون»

أبوظبي مركزاً عالمياً لها
# الطاقة المتجددة ثروة عربية متنامية

نظريات جديدة حوله
## طريق العالم إلى السلام

- تطوير الأمم المتحدة إدارياً ومالياً
- الميزانية ومستقبل الاقتصاد الأمريكي
- مؤشرات البحث والمعرفة في العالم العربي
- أسعار الغذاء

ISSN 2075543-0
11
9 772075 543003

الإمارات 10 دراهم | السعودية 10 ريالات | عُمان 1 ريال | البحرين 1 دينار | قطر 10 ريالات | الكويت 1 دينار | مصر 5 جنيهات | لبنان 3000 ليرة | الدول العربية الأخرى ما يعادل دولارين

السنة الثانية | العدد 11 | يوليو/ أغسطس 2011

مجلة سياسية اقتصادية استراتيجية
تصدر كل شهرين عن «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

**رئيس مجلس الإدارة**
جمال سند السويدي

**رئيس التحرير**
محمد عبد الله آل علي

**مدير التحرير**
أحمد جميل عزم

**سكرتير التحرير**
عمار الجندي

**التصميم والإخراج الفني**
غسان دردير

**هيئة التحرير**
محمد المهدي عبد الوهاب
بشار حميض
أمل صقر
حسين الريدي

**المستشار العلمي**
ممدوح أنيس فتحي

**المشرف المالي والإداري**
أحمد سيف عبد الله

**الاشتراكات**
ممدوح فايز حرارة

مجلة آفاق المستقبل
هاتف: 4044526 2 971+ فاكس: 4044426 2 971+
www://AafaqAlMustaqbal.ecssr.com
marketing@ecssr.ae
editors@ecssr.ae

**مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**
هاتف: 4044444 2 971+ فاكس: 4044442 2 971+ ص.ب: 4567 | أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة
www.ecssr.ae

وكلاء التوزيع: لبنان: **مؤسسة نعنوع للتوزيع** | مصر: **مؤسسة الأهرام للتوزيع** | البحرين: **مؤسسة الهلال للتوزيع**
الكويت: **المجموعة الإعلامية العالمية** | سلطنة عُمان: **مؤسسة العطاء للتوزيع** | قطر: **دار الثقافة للنشر والتوزيع**

تمّت الطباعة في «المتحدة للطباعة والنشر»، والتوزيع عن طريق «أبو ظبي للإعلام»، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، ص.ب: 39955

المواد المنشورة في مجلة «آفاق المستقبل» تعبّر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن مواقف المجلة أو المركز. وجميع الحقوق محفوظة. إذ لا يسمح بإعادة نشر أو حفظ أو تخزين أو نقل أو استخدام أي من محتويات المجلة بأي شكل من الأشكال من دون إذن مسبق. ويعتذر الناشر عن عدم تحمّل مسؤولية أي أخطاء ترد في المجلة.

# ALL OUR FIGURES ADD UP TO THE NUMBER ONE.

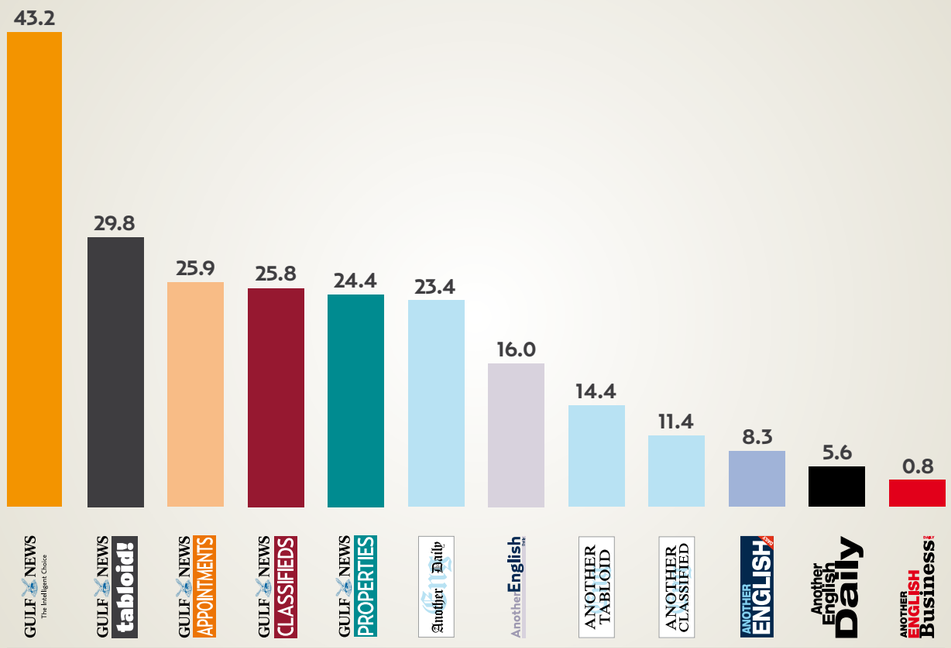


Source: Ipsos MediaCT - NMA - UAE - 2009

**Gulf News - The UAE's No.1 Daily English Newspaper.**

When it comes to your brand's message, exposure is paramount. Being the most sought-after English Daily in the UAE, Gulf News reaches nearly twice as many readers as our nearest competitor. Providing you with the perfect platform to give your business the edge it needs. And making sure you stay ahead of the competition.

**Call 800 4125 or visit www.gulfnews.com**

GULF NEWS

جمال سند السويدي *

## قطاع الطاقة المتجدّدة نموذجاً للإدارة الإماراتية

لا يكاد يمرّ يوم لا يتناول فيه الإعلام قضايا تمس مشروعات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة المتجددة، أو دعمها مشروعات عالمية في هذا المجال. وهذا التناول متشعّب يبدأ من مشروعات التنفيذ العملي لتطبيقات الطاقة المتجددة، مروراً بالبحث العلمي، وافتتاح المعاهد والمراكز العالمية المتخصصة بهذا الشأن في إمارة أبوظبي، ووصولاً إلى إرساء ثقافة التعامل الرشيد مع الطاقة، وتمكين ثقافة المباني الخضراء بوساطة التعليم والمؤتمرات والمسابقات الثقافية والعلمية. لذا فإن الناظر إلى اهتمام البلاد بهذا القطاع يلمح مجموعة من المنطلقات الفلسفية، وعدداً من الأهداف والتحديات التي تحفّز الاستثمار فيه وتبرره: ابتداءً، مصادر الطاقة المتجددة هي منحة ربانية، يمكن تسخيرها لخدمة البشر، والإمارات في سعيها إلى الاستفادة الرشيدة ممّا منحها الله تبحث عن أكفأ السبل وأفضلها للاستخدام والاستثمار.

وعلى صعيد الفلسفة والسياسات كان «التنوّع والتنويع»، وما زالا، هما المبدأ الراسخ في نموذج التنمية الإماراتي. ذلك بأن وجود النفط لم يكن يوماً مدعاة إلى الاكتفاء به، أو الركون إليه وحده. وعليه فمن الطبيعي والمنطقي أن يتضمّن مزيج الطاقة الإماراتي كلاً من الغاز والطاقة النووية والطاقة المتجددة. وفي نهج كهذا استفادة من كل الفرص المتاحة، وتوزيع للمخاطر الاقتصادية والبيئية والجيواستراتيجية. وكما أن الإمارات منفتحة في سياساتها الخارجية، وفي تجارتها واستثماراتها، على الصعيد الدولي، فالأمر نفسه يحدث الآن في قطاع الطاقة.

اقتصادياً، تتعدّد مبررات الاتجاه إلى الطاقة المتجددة: أولها أنّ توفير قدر أكبر من النفط للتصدير يعني دخلاً أعلى للدولة. ومن جهة ثانية، فإنّ زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة وفي أبحاثها تعزز الجهود لرفع الجدوى الاقتصادية لهذا النوع من الطاقة. ومن ناحية ثالثة، ولكون المجال جديداً وناشئاً وفرص الاكتشاف والتطوير فيه عالية وسانحة، فإن اتجاه الإمارات إلى الريادة والاستثمار فيه يبشّر بفرص اقتصادية واعدة. ولا شك في ذلك، فمن يحرز السبق في اختراع أو اكتشاف معين، هو الأقرب إلى تحقيق الاستفادة القصوى منه في السوق. بل سيكون المصدر الذي يعتمد عليه الآخرون. وسيترتب على نجاح مشروعات الإمارات وتجاربها تربّعها كـ«مصدر» لهذا النوع من التكنولوجيا والطاقة، إلى جانب كونها مصدّراً رئيسياً للنفط في العالم. وكذلك، فإنّ الاستثمار في هذا القطاع يعزز توجه البلاد نحو اقتصاد المعرفة، ويساهم في تكوين جيل من الباحثين والإداريين الإماراتيين في قطاع ناشئ عالمياً؛ كما يساعد على تطوير التفكير الاقتصادي بعيد المدى، ربما لعصر ما بعد النفط.

من جهة البيئة، فإن الاعتماد على الطاقة المتجددة يمثل العامل الأهم والأكثر تأثيراً في خفض انبعاثات الكربون العالية في الإمارات، ما يؤدي إلى تقليل الاحتباس الحراري. وهنا يأتي هذا التوجه كجزء من الاستجابة الإماراتية الأخلاقية لمعالجة التحديات البيئية، التي طالما نادت إلى مواجهتها، وعملت لدرء آثارها.

ختاماً، الاعتماد على الطاقة المتجددة هو في المقام الأول تعبير عن فكر وسياسة يحترمان الإنسان والبيئة، ويتسمان ببعد النظر، والإيمان بالتنمية الحقيقية؛ وتلك كلها معالم لتجربة ناجحة. □

* مدير عام «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

# 11
## في هذا العدد

24

46 68

76

10


«آفاق المستقبل»
04 قطاع الطاقة المتجددة نموذجاً للإدارة الإماراتية

قضايا
40 العالم والطريق إلى السلام
46 الأمم المتحدة.. تطويرها إدارياً ومالياً
52 مؤشرات الواقع العربي في البحث والمعرفة

اقتصاد
56 آراء حول نظام ضريبي لدول الخليج العربية
60 آفاق فرض أنظمة ضريبية في دول «مجلس التعاون»
62 جدل الميزانية الأمريكية وقلق الشارع
68 أسعار الغذاء إلى ارتفاع

كتاب
72 عملاق في المصيدة: صعود الصين العسكري
76 تعزيز الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والعربية
80 عرض الكتب

شهادة
82 جمهور يدعم مشروعات الطاقة

ملف العدد
10 الطاقة المتجدّدة استثمار عربي واعد
12 حول الطاقة المتجدّدة
13 أبوظبي مركزاً دائماً لـ«إيرينا»
18 مقابلة مع سلطان الجابر، الرئيس التنفيذي لـ«مصدر»
21 مقابلة مع سكرتير الدولة لشؤون الطاقة في البرتغال
24 جولة مصوّرة في مشروعات الطاقة المتجددة الإماراتية
32 صير بني ياس.. الطاقة المتجدّدة في خدمة البيئة
34 الطاقة المتجدّدة في العالم العربي


**من كتّاب العدد**

إسماعيل صبري مقلد
محمد العسومي
باتر محمد علي وردم
عبدالله الشويخ
مراد مالك
تايلان بيلجيك
إبراهيم سيف
بشار أكرم باغ
كريم مصلوح

40

# أبوظبي تؤدي دوراً عالمياً فيها
# الطاقة المتجدّدة
# استثمار عربي واعد


12 حول الطاقة المتجدّدة وريادة أبوظبي في مجالها

13 لاعبون جدد في عالم الطاقة المتجدّدة
بشار حميض

18 «مصدر».. مطوّر رائد لمشروعات الطاقة المتجدّدة
مقابلة مع سلطان الجابر

21 البرتغال.. نصف احتياجاتها من الكهرباء توفرها الطاقة المتجددة
مقابلة مع سكرتير الدولة لشؤون الطاقة

24 جولة مصورة في مشروعات الطاقة المتجددة الإماراتية

32 صير بني ياس..
الطاقة المتجدّدة في خدمة البيئة

34 الطاقة المتجدّدة في العالم العربي.. فرص واعدة
باتر محمد علي وردم

ملف العدد

## حول الطاقة المتجددة

تتجه أنظار العالم، اليوم، إلى قضايا الطاقة التي بلغت أعلى سلم الأولويات في أنحاء الدنيا. وفيما كانت الآمال معقودة على العالم العربي كمورّد للأنواع التقليدية للطاقة، أضحى الجميع يترقبون انطلاقته المحتملة كمصدّر للطاقة المتجددة، خاصة الشمسية. وفي هذا السياق، من اللافت للنظر أن تعتزم السعودية جعل الطاقة المتجددة عنصراً رئيسياً من موارد الطاقة لديها، وأن تخطط لتصدير الطاقة الكهربائية التي ستنتجها من أشعة الشمس. أما الإمارات، فقد بدأت منذ عام 2006 جهوداً حثيثة في هذا المجال أسفرت مؤخراً عن اتفاق عالمي على جعل أبوظبي مقراً دائماً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، فضلاً عن نشاطاتها المعروفة من خلال شركة «مصدر» التي أنجزت بناء أولى مراحل المدينة (تحمل الاسم نفسه) الخالية من الانبعاثات الكربونية، ومشروعات أخرى داخل الدولة وخارجها وضعت العالم العربي على خريطة هذا القطاع، وبدأت في تقديم حلول للتحديات الكبرى التي تواجهها البشرية.

هذا الملف يسلّط الضوء على آخر تطورات قطاع الطاقة المتجددة في العالم. ويتناول التقرير الأساسي حصول تغيرات استراتيجية في هذا القطاع، وتحوله إلى ظاهرة عالمية بكل المقاييس، بعدما كان مقصوراً على العالم الصناعي الغربي، وهو تطور تحقق مع صعود الصين، وآسيا بشكل عام، كقاعدة عالمية لإنتاج الخلايا الكهروضوئية وتوربينات الرياح. كما يبيّن كيف خرجت الطاقة المتجددة من إطار العمل من أجل المحافظة على البيئة إلى حيز المنافسة التجارية، مع انخفاض تكلفتها وجدواها الاقتصادية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

ومن خلال مقابلتين يقدم مسؤولان رفيعا المستوى من الإمارات والبرتغال رؤيتَي بلديهما المستقبليتين للطاقة. وإذ يوضح الرئيس التنفيذي لـ«مصدر»، الدكتور سلطان الجابر، لـ«آفاق المستقبل» كيفية تحول مشروعات الشركة إلى منصة للتعاون العالمي في قطاع الطاقة المتجددة، يشرح سكرتير الدولة لشؤون الطاقة والتطوير في البرتغال، كارلوس زورينو، أسباب نجاح بلاده، ذات الخلفية غير الصناعية، في البروز عالمياً في هذا المجال، وقدرتها على تغطية أكثر من نصف احتياجاتها من الكهرباء اعتماداً على مصادر متجددة.

ويضم الملف جولة مصوّرة في أهم المشروعات التي تقيمها أبوظبي وتمولها في مجال الطاقة البديلة محلياً وعالمياً، تشتمل على لقطات من مدينة «مصدر»، وأخرى حديثة لمشروعات الطاقة البديلة في الإمارات، علاوة على مشروع ضخم في إسبانيا تمتلك «مصدر» 60% منه.

وأخيراً هناك «بانوراما» لمشهد الطاقة المتجددة في العالم العربي وآخر تطوراته. فهذا القطاع، الذي لا يزال يخطو خطواته الأولى عربياً، يمتلك قوة كامنة هائلة لتزويد محيطه بالطاقة. فكل كيلومتر مربع من الأراضي العربية يتلقّى قدراً من أشعة الشمس يوازي في طاقته إنتاج 1.5 مليون برميل نفط. وإذا ما أحسن استغلال هذه الثروة الهائلة، فإن ذلك سيكون عنصراً مهماً جداً في حلّ التحديات الكبرى في العالم العربي، خاصة لجهة توفير الوظائف للأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، وتأمين المياه العذبة للأعداد المتزايدة من السكان.

□

«آفاق المستقبل»





### أبوظبي مركزاً دائماً لـ«إيرينا»

# لاعبون جدد في عالم الطاقة المتجدّدة

لم تعد التساؤلات في أوساط المتخصّصين تدور حول قدرة الطاقة المتجددة على لعب دور أساسي في إنتاج الطاقة، بل صارت تتركّز على المكان الذي سيشهد التحوّل الأساسي نحو هذا الخيار في العالم. هذا التقرير يحلل توسع إنتاج الطاقة المتجددة عالمياً وصعود قوى جديدة في هذا الصعيد، وتراجع دور دول الغرب الصناعي فيه. كما يستعرض نموذجاً جديداً لشبكات الطاقة التفاعلية، له علاقة وثيقة بمستقبل العالم العربي في هذه الصناعة، وهو نموذج الشبكة الذكية الكبرى (Super Smart Grid) وارتباطه بصحارى الدول العربية في أفريقيا وشبه الجزيرة العربية.

بشار حميض*

قبل عشر سنوات من الآن لم يكن أحد يتوقع أن تتحول دولة نفطية بامتياز، مثل الإمارات العربية المتحدة، إلى إحدى الدول الرائدة عالمياً في الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وأن تصبح أحد الداعمين الأساسيين لوكالة دولية للطاقة المتجددة، وأيضاً مقراً لها. فالنفط كان، ولا يزال، هو المورد الأساسي لإنتاج الطاقة في معظم الدول، والإمارات تمتلك سادس أكبر احتياطي للنفط في العالم، وسعت إلى زيادة إنتاجها منه بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. لكن المشهد تطور على نحو غير متوقع، وذلك منذ أن اتخذت أبوظبي قراراً استراتيجياً بتأسيس «مبادرة مصدر» في عام 2006. وسعت إلى دعم تأسيس «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة»، حتى وصلت إلى أن تصبح مقرّها الدائم؛ وهو ما تحقق رسمياً في الجلسة التاريخية للوكالة (الإثنين 4 إبريل/نيسان 2011) التي اختارت دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً دائماً لها، لتكون بذلك أول دولة عربية تستضيف منظمة دولية بهذا الحجم.

## تكلفة معقولة

أهم عنصر تسبب في انتشار الطاقة المتجددة عالمياً هو أنها أصبحت بوسائلها المتعددة تنافس مختلف الأنواع من الطاقة التقليدية، خاصة إذا ما احتسبت التكاليف البيئية ضمن فاتورة الأخيرة، وهو ما أصبح الآن واقعاً من خلال «اتفاقية كيوتو»، التي وافقت عليها حتى بداية هذا عام 192 دولة، ودخلت حيز التنفيذ في عام 2005، ووفقاً لنصوصها، فإن انبعاث ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات صار له سعر (Carbon Pricing). وبذلك أصبح من الممكن أن يقاس الأثر البيئي للطاقة التقليدية بشكل اقتصادي من خلال أرقام، وأن يوضع في ميزان الربح والخسارة عند وضع الخطط الاقتصادية ودراسات الجدوى. وكما يبيّن الشكل رقم (1)، فإن وسائل الطاقة المتجددة بأنواعها أصبحت في موقع تستطيع فيه أن تتفوّق على وسائل الطاقة التقليدية في بعض الحالات. وعلى سبيل المثال، تتراوح تكلفة الطاقة الشمسية من 14 سنتاً إلى نحو نصف دولار أمريكي لكل كيلوواط/ساعة، وذلك حسب نوع التقنية المستعملة والمكان الجغرافي الذي تستخدم فيه وكذلك حجم وحدة إنتاج الطاقة. ولا شكّ في أن توافر الإشعاع الشمسي في المنطقة العربية يتيح الاستفادة بشكل أفضل من الطاقة الشمسية ويقلل تكلفتها بشكل واضح، بحيث تصير منافسة للأنواع التقليدية للطاقة. كذلك، فإن المجال مفتوح للاستفادة من طاقة الرياح والطاقة الجوفية التي أضحت تكاليفها تنافس بقوة أيضاً. أما الطاقة المائية، أحد أقدم مصادر إنتاج الطاقة المتجددة، فهي بلا شك ذات مستقبل كبير، خاصة إذا ما اتسعت لتشمل الاستفادة من حركة الأمواج، فضلاً عن الأنهار والسدود.

حتّم التفكير في مستقبل الطاقة على دولة الإمارات العربية المتحدة الاهتمام بإيجاد بدائل للنفط سواء من خلال إقامة مشروعات الطاقة المتجددة على أرضها، أو الاستثمار في هذا القطاع على المستوى العالمي. وتعززت صحة هذا الخيار مع الوقت، إذ أظهرت السنوات الأخيرة أن دول العالم تسير نحو خيار الطاقة المتجددة بخطًى ثابتة. فحتى في فترة الأزمة المالية عام 2009 عندما تراجعت الاستثمارات في شتى القطاعات، وتواصل انخفاض سعر النفط (وذلك ما جعل خيار الطاقة المتجددة أكثر تكلفة مقارنة بالخيارات التقليدية)، فإن الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة حافظ على مستويات عالية نسبياً. ويرجع ذلك إلى أن أكثر من 100 دولة أقرّت استراتيجيات محلية تفرض الاعتماد على ذلك الخيار مؤخراً، مقارنة بعام 2005، حين لم تكن سوى 55 دولة قد أقرّت مثل هذه السياسات، أي أن عدد الدول الملتزمة زيادة اعتمادها على الطاقة المتجددة تضاعف تقريباً خلال ست سنوات فقط.

## تجارب ناجحة

كانت الدول الرائدة في مجال الطاقة المتجددة في السابق محصورة في الغرب الصناعي، وهي الدول ذاتها التي كانت الأكثر تأثراً بالصدمات النفطية التي حدثت في سبعينيات القرن الماضي. فمنذ ذلك الوقت تنامى الاهتمام الغربي، خاصة في دول صناعية مثل الولايات المتحدة وألمانيا بمجالات الطاقة البديلة والمتجددة. وجرى فيها تطوير أهم التقنيات في هذا المجال. لكن الريادة في هذا المجال انتقلت الآن إلى مناطق جغرافية أخرى خارج الغرب الصناعي، خاصة عندما يتعلّق الأمر بمجال إنتاج وسائل الطاقة المتجددة ونسبة مشاركتها في إنتاج الكهرباء. ومن الأمثلة على ذلك البرتغال، التي تتشابه مع دولة الإمارات في صغر المساحة، وعدد السكان، وعدم لعب دور كبير في العصر الصناعي. لكنها (البرتغال) أصبحت دولة رائدة في عصر الطاقة المتجددة. وقد كان لها حضور متميّز في «قمة ومعرض طاقة المستقبل» الذي أقيم في أبوظبي في يناير/كانون الثاني 2011، حيث أعلنت أنها استطاعت أن تنتج خلال عام 2010 ما نسبته 52% من إجمالي الطاقة الكهربائية لديها عن طريق الطاقة المتجددة، وذلك بنمو مقداره 28% منذ عام 2005، ما وضعها في مصاف الدول الرائدة في مجال تطوير الشبكة الكهربائية الذكية (Smart Grid)، وربْطها بأسطول من السيارات الكهربائية. كما أعلن رئيس وزرائها، خلال القمّة، نيّة بلاده تأسيس مدن بيئية على غرار «مدينة مصدر» في أبوظبي، مؤكداً أهمية التعاون مع الإمارات في هذا المجال.

وتعدّ البرازيل أيضاً من الأمثلة الأخرى المهمّة في مجال الطاقة المتجددة، إذ وصل اعتمادها على هذه المصادر في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى نسبة 85% وفق أرقام عام 2008. (انظر شكل 2)

## الصين لاعب أساسي

من الملاحظ أن انتشار الاعتماد على الطاقة المتجددة لم يعد مقتصراً على الدول الصناعية كما كان سابقاً، بل امتد ليشمل الدول النامية. ففي تسعينيات القرن الماضي لم تكن سوى مجموعة قليلة من الدول، خاصة في شمال أوروبا، تستخدم طاقة الرياح لإنتاج الكهرباء. لكن هذه التقنية تستخدم اليوم في أكثر من 80 دولة. كذلك فإن الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة، من خلايا ضوئية، ومراوح توليد الطاقة الهوائية، وغيرها، لم تعد مقصورة على الدول الصناعية، وانتشر تصنيعها في دول أخرى، مثل الهند والصين. وعلى سبيل المثال صنعت الصين في عام 2009 ما نسبته 40% من مجموع ما صُنع في العالم

**أكثر من 100 دولة أقرّت، مؤخراً، استراتيجيات محلية تفرض الاعتماد على خيار الطاقة المتجددة، مقارنة بعام 2005، حين لم تكن سوى 55 دولة قد أقرّت مثل هذه السياسات**





شكل رقم (1)

تكلفة إنتاج الكهرباء* بين الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة

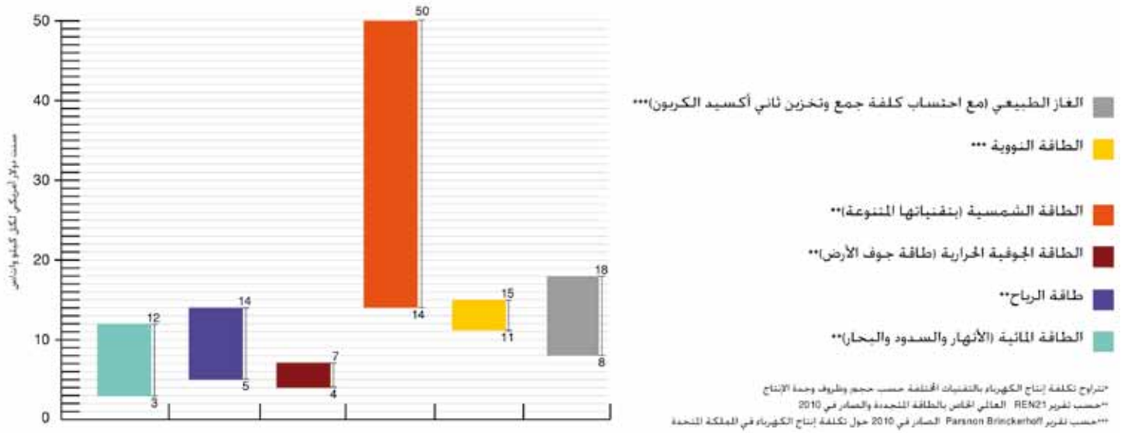


*تتراوح تكلفة إنتاج الكهرباء بالتقنيات المختلفة حسب حجم وظروف وحدة الإنتاج
**حسب تقرير REN21 العالمي الخاص بالطاقة المتجددة والصادر في 2010
***حسب تقرير Parsnon Brinckerhoff الصادر في 2010 حول تكلفة إنتاج الكهرباء في المملكة المتحدة

شكل رقم (2)

أعلى عشر دول في نسبة الاعتماد على الطاقة المتجددة من حجم إنتاج الكهرباء لعام 2008*

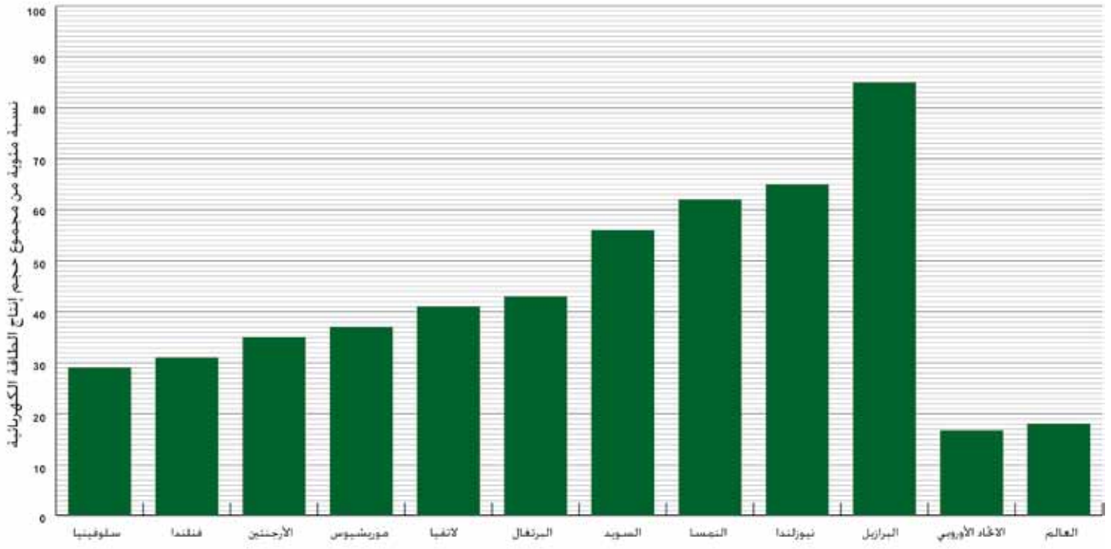


*حسب تقرير REN21 العالمي الخاص بالطاقة المتجددة والصادر في 2010

شكل رقم (3)

أكبر شركات إنتاج الخلايا الشمسية
حسب جنسياتها وحصتها من السوق*

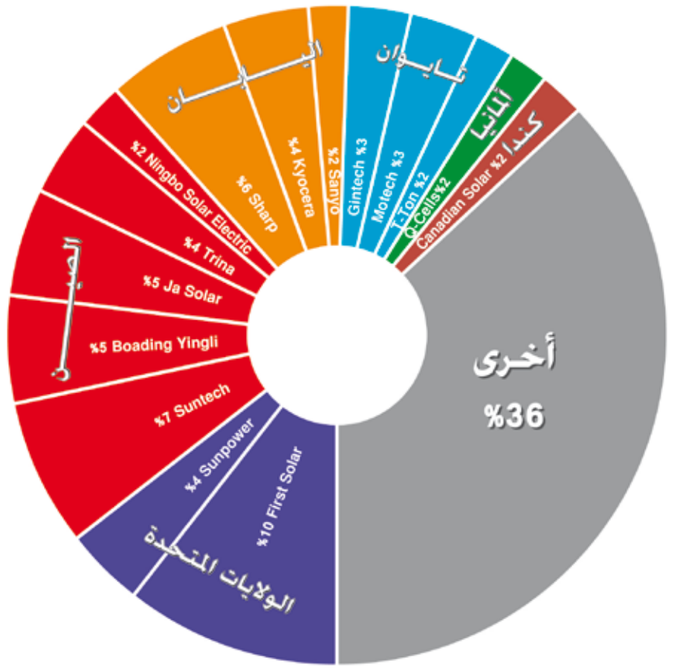


*حسب تقرير REN21 العالمي الخاص بالطاقة المتجددة والصادر في 2010 والأرقام في الشكل ترجع للعام نفسه

من خلايا ضوئية تستخدم لإنتاج الكهرباء من الإشعاع الشمسي[1]. وأسهم ذلك في انخفاض تكلفة صناعة تلك المواد والمعدات، ونتج عنه انخفاض تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة، وانتشار استخدامها على نحو أوسع

وكما يظهر الشكل رقم (3) فإن مجموعة من الشركات الصينية في مجال إنتاج الخلايا الضوئية تسيطر على حصة أكبر في السوق من حصتي الولايات المتحدة وألمانيا مجتمعتين. كذلك نلاحظ حضوراً قوياً في هذا المجال من قبل دول صغيرة، مثل تايوان. أما على صعيد صناعة التوربينات (المراوح) الهوائية المولدة للطاقة الكهربائية فيظهر الشكل رقم (4) تنوعاً واضحاً، مع أن الحصة الكبرى هي للصين، مع حضور واضح للهند.

ولكن هذا لا ينفي استمرار أسبقية الغرب الصناعي في مجال البحث والتطوير لقطاع الطاقة المتجددة. فمعظم براءات الاختراع وحقوق الملكية المرتبطة بصناعة الطاقة المتجددة ما زال في أيدي دول أوروبية مثل ألمانيا، وكذلك الولايات المتحدة. غير أن مجموع التطورات على مستوى صناعة الطاقة البديلة وإنتاجها يُوضح أن الأحداث الكبرى لعصر الطاقة المتجددة لن يكون مسرحها الرئيسي دولاً في أوروبا الغربية، كما كان الحال في العصر الصناعي عندما كانت بريطانيا هي المسرح الأساسي لذلك العصر. ستتوزّع هذه الأحداث في الغالب على أكثر من قارة، مع أدوار مهمّة لدول تقرر الاستثمار في هذا القطاع، وتتمتع بسيولة مالية ضرورية للاستثمارات الضخمة التي سيحتاج إليها. ومن الممكن أن نرى في المستقبل القريب انتقالاً في حقوق الملكية الفكرية من الشمال والغرب إلى الجنوب والشرق؛ ذلك أن مثل هذه الحقوق تباع وتشترى. فكثير من الاختراعات في مجال الطاقة المتجدّدة تحتاج إلى استثمارات كبيرة، وربما لا تجد طريقاً إلى التنفيذ في الدول الأوروبية والولايات المتحدة، حيث أزمات السيولة لا تزال ماثلة.

ومما يجدر التوقف عنده صعود دول صغيرة نسبياً في هذا القطاع، وذلك

## الدول الرائدة في مجال الطاقة المتجددة في السابق **محصورة في الغرب الصناعي، وهي الدول ذاتها التي كانت الأكثر تأثراً بالصدمات النفطية** التي حدثت في سبعينيات القرن الماضي





شكل رقم (4)

أكبر شركات إنتاج التوربينات الهوائية
حسب جنسياتها وحصتها من السوق*

*حسب تقرير REN21 العالمي الخاص بالطاقة المتجددة والصادر في 2010 والأرقام في الشكل ترجع لعام 2009

بسبب تنوع الطاقة المتجددة فيها وطبيعتها التي تجعلها تتلاءم مع الجغرافيات المتعددة؛ وذلك برغم معاناتها أزمة مالية، مثل البرتغال. فالطبيعة الجبلية فيها مكّنتها من استخدام الطاقة المائية من السدود. كما أن وقوعها في جنوب القارة الأوروبية أتاح لها الاستفادة من الإشعاع العالي في تلك المنطقة لتوليد الطاقة من الشمس. وقد بدأت البرتغال في تطبيق فكرة الشبكة الذكية (Smart Grid) التي نفذتها كثير من المدن في إيطاليا وألمانيا والسويد، وحتى الولايات المتحدة. وتقوم الشبكة على مبدأ أن كل مستهلك للطاقة الكهربائية يمكن أن يكون منتجاً لها في الوقت نفسه. وبذلك تتحوّل شبكة الكهرباء من شبكة للتوزيع إلى شبكة للتفاعل. فكل منزل أو مصنع يستطيع أن ينتج الطاقة الكهربائية من الخلايا الضوئية أو المولدات الهوائية، واستخدامها في حاجته الخاصة، وضخّ الفائض منها إلى الشبكة لتفيد المستهلكين الآخرين.

كذلك من الأمثلة التي تكثر مناقشتها في سياق التوزع الجغرافي لمراكز الطاقة

## مجموعة من الشركات الصينية في مجال **إنتاج الخلايا الضوئية تسيطر على حصة أكبر في السوق** من حصتي الولايات المتحدة وألمانيا مجتمعتين

المتجددة عالمياً، مشروع «ديزيرتك» (DESERTEC) الذي يرعاه «نادي روما»، وهدفه الأساسي إنتاج الطاقة الشمسية في الصحارى العربية في شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية لإقامة شبكة كهربائية ذكية كبرى (Super Smart Grid) تربط أجزاءً من آسيا وأفريقيا بأوروبا، وهو ما ستكون له آثار ملموسة في الوضع الجيوسياسي العالمي في حال تنفيذه. □

* من أسرة «آفاق المستقبل»

1. حسب التقرير الصادر عن شبكة (REN 21) لعام 2010 الذي يرصد «وضع الطاقة المتجددة حول العالم».

## سلطان أحمد الجابر:

# «مصدر» أصبحت مُطوّراً رائداً لمشروعات الطاقة المتجددة

يعرض الرئيس التنفيذي لـ«مصدر» في هذه المقابلة لمحات مهمّة عن تجربة شركة «مصدر»، ويعدّد المجالات التي تستثمر فيها، داخلياً وخارجياً، وضمنها إنشاء محفظة تضم كبرى شركات الطاقة المتجدّدة والتقنيات النظيفة في العالم. كما يمر على دورها في إدارة المشروعات الخافضة لانبعاثات الكربون، والتقاطه وتخزينه، ما يؤمّن لأبوظبي مكانة متميزة ورائدة في مجال التقنيات النظيفة.

«آفاق المستقبل»

**أين مبادرة «مصدر» الآن بعد مرور خمس سنوات على تأسيسها؟**

أسّست مبادرة مصدر بفضل الرؤية الثاقبة للقيادة الحكيمة، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى، ومنها ترسيخ مكانة أبوظبي الرائدة في قطاع الطاقة، ودعم عملية التنويع الاقتصادي، والانتقال من الاقتصاد القائم على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار وتصدير التقنيات المتطورة، وذلك بما ينسجم مع «الرؤية الاقتصادية-2030» لإمارة أبوظبي. وتسعى مبادرة مصدر إلى تحقيق أهدافها من خلال التعاون وتضافر الجهود، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، مستفيدة في ذلك من العلاقات الممتازة التي أرستها قيادتنا الرشيدة مع مختلف دول العالم. وتعد «مصدر» مبادرة شمولية تعمل من خلال خمس وحدات متكاملة، هي «معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا»، و«مصدر للطاقة»، و«مصدر للاستثمار»، و«مصدر لإدارة الكربون»، إضافة إلى «مدينة مصدر». ويهدف المعهد إلى بناء رأس المال البشري مع التركيز على أصحاب الكفاءات من بنات الوطن وأبنائه بما يدعم الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار. وجرى تأسيسه بالتعاون مع «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» ليكون أول جامعة بحثية مستقلة للدراسات العليا في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة على مستوى منطقة الشرق الأوسط. ولقد أنجزت مباني المرحلة الأولى من المعهد، وهي قيد الاستخدام حالياً، كما بدأ العمل في المرحلة الثانية. واستقبل المعهد دفعتين من الطلاب من مختلف أنحاء العالم، والآن هو بصدد استقطاب الدفعة الثالثة وتسجيلها. وشهد العام الدراسي الثاني ارتفاع أعداد طلاب برنامج الماجستير من مواطني دولة الإمارات بنسبة 20%. كما أطلق برنامج جديد لدرجة الماجستير في علوم هندسة النظم الدقيقة، إضافة إلى برنامج الدكتوراه. ويعد المعهد بمنزلة النواة والركيزة الأساسية لمبادرة مصدر، نظراً إلى الدور المحوري الذي يلعبه رأس المال البشري في بناء المستقبل المشرق. وحققت «مصدر للطاقة» نمواً كبيراً أصبحت معه مُطوّراً رائداً لمشروعات الطاقة المتجددة المخصصة للاستخدام على نطاق تجاري واسع، ومن أهم هذه المشروعات محطة «شمس» في المنطقة الغربية من إمارة أبوظبي، التي ستولّد الكهرباء من الحرارة الشمسية المركزة بقدرة إنتاجية قدرها 100 ميغاواط، أي ما يكفي لتزويد ما يزيد على 20 ألف منزل بالكهرباء من دون التسبب بانبعاثات كربونية. وتشارك «مصدر للطاقة» في عدد من المشروعات العالمية، بما فيها «مصفوفة لندن» لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح البحرية بقدرة إنتاجية قدرها غيغاواط واحد، وهناك مشروع «توريسول» في إسبانيا لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية المركزة، إلى جانب شركة «مصدر للألواح الكهروضوئية» لتصنيع الألواح الشمسية الرقيقة في ألمانيا أيضاً.

وتعكف «مصدر للاستثمار» على بناء محفظة تضم كبرى شركات الطاقة المتجدّدة والتقنيات النظيفة الواعدة، وتستثمر في هذه الشركات من خلال «صندوق مصدر للتقنيات النظيفة» الذي أطلق في عام 2006، وصندوق «دويتشه بنك-مصدر» لتقنيات الطاقة النظيفة الذي أطلق في عام 2009. واستثمر صندوق مصدر للتقنيات النظيفة، وقيمته 250 مليون دولار أمريكي، 45 مليون دولار منها في ثلاثة صناديق للتقنيات النظيفة. أما المبلغ الباقي (205 ملايين دولار) فقد جرى توظيفه في 12 استثماراً مباشراً في شركات كمستثمر أساسي أو شريك. أما صندوق «دويتشه بنك-مصدر»، فيُدار بالشراكة مع «دويتشه بنك»؛ وقد جمع 265 مليون دولار أمريكي عند أول إغلاق له، ولديه مجموعة استثمار أولية ترأسها «سيمنز»، وتضم «مصرف اليابان للتعاون الدولي»، و«شركة اليابان لتطوير النفط المحدودة»، و«شركة «نيبون للنفط»، و«مصرف اليابان للتنمية» و«جنرال إلكتريك». وتتولى «مصدر لإدارة الكربون» إدارة المشروعات الهادفة إلى خفض انبعاثات الكربون، وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة، واسترداد الحرارة المفقودة، إضافة إلى التقاط الكربون وتخزينه، وذلك بهدف إرساء مكانة متميزة لإمارة أبوظبي في مجال التقنيات النظيفة. كما تعمل (مصدر لإدارة الكربون) على الدراسة والتصميم لمشروع لالتقاط غاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه بالتعاون مع «شركة بترول أبوظبي الوطنية-أدنوك». ويجرى العمل على بناء مدينة مصدر وفق رؤية طموح لتكون واحدة من أكثر المدن استدامة في العالم، وفيها تُستخدم المواد الصديقة للبيئة في عمليات التشييد. وبعد مرور خمس سنوات على إطلاق مبادرة مصدر، أصبحت مدينة مصدر بالفعل منصةً عالميةً للتعاون، وإبرام الشراكات، وإجراء التجارب، وعرض أحدث الحلول والتقنيات وتطبيقها؛ وذلك ضمن بيئة تعزز أساليب العيش المستدام. وثمة العديد من الشركات العالمية، مثل «سيمنز»، التي قررت أن يكون مقرها الإقليمي في مدينة مصدر، لكونها توفّر بيئة خصبة لتعزيز الإبداع والنمو لدى الشركات العاملة في هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي. ولا تقتصر أهمية مدينة مصدر على أنها

سلطان أحمد الجابر

**محطة «شمس» في المنطقة الغربية ستولّد الكهرباء** من الحرارة الشمسية المركزة بقدرة 100 ميغاواط، أي ما يكفي لتزويد أكثر من 20 ألف منزل بالكهرباء من دون التسبب بانبعاثات كربونية

تجسّد التزام أبوظبي التنمية المستدامة، فهي تعد منصة للاختبار يجرى فيها تطوير أفضل الممارسات في مجال التخطيط والتطوير العمراني المستدام وتجربتها وتنفيذها.

**في العام الماضي أعلنت إدارة «مدينة مصدر» أن نمو المدينة سيكون «عضوياً». كيف سيحقق ذلك على أرض الواقع؟ وما استراتيجية مدينة مصدر للسنوات المقبلة؟**

عندما انطلقت الفكرة الطموح لمدينة مصدر، كان علينا وضع نموذج عمل مبتكر لمشروع لا سابق له في أي مكان في العالم، من أجل بناء مدينة وفق أرقى المواصفات العالمية للاستدامة. ومن أهم الدروس التي اكتسبناها خلال المرحلة الماضية ضرورة التحلي بالمرونة لمواكبة أحدث التطورات والابتكارات في مجال التكنولوجيا مع التركيز على ضمان الجدوى الاقتصادية للمشروع. وفي المحصلة النهائية نهدف إلى بناء مدينة حية تلبي احتياجات قاطنيها كافة في مجالات العمل والدراسة والعيش، كما تنمو معهم تدريجياً لمواكبة تطلعاتهم ومتطلباتهم كافة. وبرغم بقاء الهدف النهائي لمدينة مصدر على حاله، فلا بد من التوقف بين الحين والآخر لمراجعة ما أنجز، وتعديل الخطط التنفيذية للمراحل المقبلة. ومن أهم الجوانب التي سيجرى تعديلها في المراحل المقبلة إضافة طابق واحد إلى جميع المباني، ما يزيد الكثافة السكانية بمعدل يتراوح بين 30% و40%، وبالتالي تزداد تلبية المشروع لمبادئ الاستدامة، لأن هذا يعني استفادة عدد أكبر من الأشخاص من البنية التحتية والخدمات. كما ستُبنى المدينة على مراحل مكونة من أحياء صغيرة تستجيب للطلب الحالي، وذلك خلافاً لفكرة الأحياء والمناطق الكبيرة كما كان الحال عليه قبل سنوات عدّة. وسيجرى بناء المرافق الخدمية بما يتماشى مع الاحتياجات الحالية. فعلى سبيل المثال سيكون الاعتماد على وحدات التبريد الصغيرة عوضاً عن عدد قليل من محطات التبريد الكبيرة التي لن يُستفاد من طاقتها الكاملة لسنوات طويلة قبل اكتمال بناء المدينة. وينطبق ذلك على اعتماد محطات فرعية للطاقة وضخّ المياه، وغير ذلك أيضاً. وعقب مراجعة الخطة الرئيسية، قررنا بناء المدينة على مراحل زمنية عوضاً عن البناء دفعة واحدة، وهو الأمر الذي يتيح لنا مزيداً من الوقت للاستفادة من أحدث الابتكارات التكنولوجية التي تكون متاحة في كل مرحلة، فضلاً عن إمكانية التعاون مع الجهات ذات الصلة لتطوير تقنيات جديدة، ودراسة جدوى استخدامها على نطاق أوسع في وقت لاحق؛ ومن ذلك تقنية التبريد بخاصية الامتصاص الحراري، والاستفادة من الحرارة الأرضية الجوفية التي يجرى اختبارها في مدينة مصدر حالياً.

**كيف يمكن للمدن الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة والعالم الاستفادة من «مدينة مصدر»؟ وهل توجد خطط لتطبيق المنهجيات المتبعة في المدينة في غيرها من المدن؟**

هناك العديد من الدروس القيّمة يوفرها مشروع التنمية المستدامة في مدينة مصدر. ويمكن تطبيقها في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، أو مناطق أخرى من العالم. وبفضل التوجيهات السديدة للقيادة الرشيدة في أبوظبي، وضعت الإمارة معايير رائدة مثل معيار «استدامة» لتصنيف المباني الجديدة –وفق درجات اللؤلؤ– من شأنها الإسهام في ترشيد استخدام الطاقة. كما ساعد تشييد «مصدر» على تعزيز الطلب على مواد البناء الصديقة للبيئة، أو ما يمكن تسميتها «سلاسل التوريد الخضراء»، الأمر الذي يشجع الموردين والبائعين على تحقيق مزيد من الاستدامة في أعمالهم. وعلى سبيل المثال، تأتي الأخشاب المستخدمة في «مدينة مصدر» من غابات تُدار وفقاً لأرقى معايير الاستدامة، حيث يُزرع عدد من الأشجار أكبر ممّا يقطع. يضاف إلى ذلك استخدام ألمنيوم لا يتسبب تصنيعه بانبعاثات كبيرة من الكربون، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الخرسانة الأسمنتية. وثمة العديد من الخبرات التي اكتسبتها «مصدر» في مجال التصميم الحضري المستدام، ولا سيما في ما يرتبط بكيفية التعامل مع المناخ الحار، والعمل على خفض امتصاص المباني للوهج الحراري، وذلك من خلال طرق عدة، من ضمنها توجيه الشوارع والممرات بحيث تتيح أكبر قدر ممكن من التهوية الطبيعية، وتصميم المباني بحيث تكتسب أقل قدر ممكن من وهج حرارة الشمس، وبناء حدائق طولية مزروعة بالنباتات المحلية لتوفير واحات خضراء في قلب المدينة. □

كارلوس زورينو

## كارلوس زورينو:
# الطاقة المتجددة تغطي أكثر من نصف احتياجات البرتغال من الكهرباء

في هذا الحوار يوضح سكرتير الدولة البرتغالي لشؤون الطاقة والتطوير المدى الذي وصلت إليه تحديثات قطاع الطاقة في بلاده، وكيف طوّروا نظاماً مستداماً لإنتاج الطاقة المتجددة، مع الحرص على الجوانب المرتبطة بالبيئة والاقتصاد. ويعطي صورة مبشّرة لمستقبل هذه الطاقة النظيفة، مع شرح لكيفية استفادتهم من الطاقة الشمسية ودورها المتكامل مع طاقة الرياح والأنهار.

«آفاق المستقبل»

**ما وصف مشهد الطاقة في البرتغال؟**

البرتغال دولة لا تمتلك أيّ مصادر تقليدية للطاقة مثل النفط والغاز. كما أن عجز الميزان التجاري فيها مرتفع بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز المستوردين خلال السبعينيات، وفي الأعوام بين 2004 و2008 أيضاً، وهو أمر أرهق ميزانية الدولة. لذا راهنت الحكومة على تطوير مصادر الطاقة المتجددة اعتماداً على أشعة الشمس، وكذلك الأنهار والبحار والرياح. وعكفت على تطوير قطاع قوي للطاقة المتجددة بحيث أصبحت هذه المصادر تغطي 52% من حاجة البلاد إلى الكهرباء. كما طوّرت حلولاً لإدارة مصادر الطاقة المتجددة والتقليدية، وهو أمر تطلب إجراء تغييرات في أنظمة جديدة لقياس الاستهلاك، وإدارة الطاقة بشكل ذكي. واستطاعت مع الوقت تطوير مواصفات جديدة في هذا المجال، كما تحولت بعض الشركات، التي أسست على مستوىً محلي، إلى شركات عالمية، تستثمر حالياً في البرازيل، وحتى في بريطانيا. وأصبحت شركات الطاقة المتجددة تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي، الذي لم يكن ناجحاً جداً في الصناعات التقليدية بسبب موقع البرتغال الجغرافي، وصغر حجم سوقها المحلي. لكن اقتصادها يعدّ حالياً اقتصاداً واعداً في عصر الثورة الصناعية الجديدة المعتمدة على الطاقة المتجددة. ونحاول الآن وضع اقتصاد قائم على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

**تتجه بعض الدول مثل الصين إلى زيادة اعتمادها على الطاقة النووية. لماذا لم تتجهوا نحو هذا الخيار لتغطية احتياجاتكم من الطاقة الكهربائية؟**

عندما يبحث أمر الطاقة، فإنه ينظر دائماً إلى المستقبل، وإلى مدى عشر سنوات على الأقل. نحن طوّرنا نظاماً مستداماً تماماً لإنتاج الطاقة، وذلك ضمن خطتنا لعام 2020، بحيث لا نحتاج إلى الاعتماد على الطاقة النووية. وراعينا في هذا النظام الجوانب المتعلقة بالطاقة والبيئة والاقتصاد معاً. وفي هذا النظام تلعب الطاقة الشمسية دوراً متكاملاً مع طاقة الرياح والأنهار. والآن صرنا قادرين على تلبية الحاجة إلى الطاقة في الأوقات التي يزداد فيها الطلب عليها، وعندما يكون الطلب منخفضاً أيضاً. ويتم ذلك بتخزين الطاقة الزائدة من خلال استخدامها لإعادة ضخّ المياه إلى السدود، ومن ثم استخدامها في أوقات ازدياد الطلب عليها. ما نفضله نحن هو الاستثمارات المحلية التي تنتج فرص العمل، وتطور الاقتصاد البرتغالي، بدلاً من الاعتماد على تقنيات جرى تطويرها خارج البلاد. ولا نرى في السنوات المقبلة حتى عام 2020 ما يدعو إلى إقامة منشأة نووية. ولكن يمكن بحث هذا الأمر في السنوات اللاحقة، في حال دعت الضرورة إلى ذلك.

إن أحد أهم التحديات التي تقف أمام الطاقة المتجددة هو إمكانية تخزين الطاقة الكهربائية الناتجة منها. وأعتقد أنه في غضون سنتين أو ثلاث ستكون هناك أنواع فعالة ورخيصة من البطاريات قادرة على تخزين الطاقة بشكل جيد للمنازل والسيارات وغيرها من الاستخدامات. كما أن تطوير أنظمة تربط هذه البطاريات بالشبكة سيكون أمراً بالغ الأهمية للوصول إلى ما يعرف بـ«الشبكة الذكية». وإذا ما جرى تطوير طرق تخزين الطاقة، فإن الطاقة المتجددة هي الأكثر ملاءمةً للإدارة من غيرها من مصادر الطاقة.

**ما الدروس التي يمكن أن تستفيدها دول المنطقة من التجربة البرتغالية في مجال الطاقة؟**

نتوقع أن يصبح النفط والغاز ذَوَي قيمة عالية جداً في المستقبل، إلى درجة لا يكون من الحكمة عندها حرقهما لإنتاج الطاقة. وسيصبح إيجاد طرق متجددة لإنتاج الطاقة أمراً ذا أولوية. وما يمكن أن نفعله معاً هو تبادل المعرفة في هذا المجال، والتعلم من تجربة أبوظبي في بناء مدينة مصدر، التي تشكل مثالاً مهماً. والشركات في البرتغال لديها خبرة جيدة، لكن ينقصها التمويل في بعض الحالات. ونظيراتها في هذه المنطقة لديها خبرة أيضاً، ولكن ليست لديها مشكلات تمويلية. لذا فإنه يمكن إنشاء شراكات ناجحة بين الطرفين في هذا المجال، وفي غيره من المجالات، فالبرتغال مهتمة بتطوير مصافي النفط وتخزين الغاز أيضاً. □

# قوة الاتحاد؟
# أداء جدير بالثقة؟
# خدمات متميزة؟

## نحن نرعاك.

لأن هذا هو شعارنا وأنت أولى إهتماماتنا، نحن في بنك الاتحاد الوطني تقدم لك خدمة متميزة، مدعومة بأداء قوي وسمعة نفتخر بها لأنها تضع أولوياتك أولا. بأعلى نسبة عوائد مضمونة، واستقرار مالي جدير بالثقة، ومنتجات مبتكرة، وشبكات فروع ذات تغطية واسعة النطاق، بنك الاتحاد الوطني يكتسب شهرته بتقديم الخبرات المصرفية الشخصية التي لا يعلى عليها.

٨٠٠ UNB | unb.ae

الإمارات العربية المتحدة • قطر • مصر • الصين

جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM BUSINESS AWARD

GOLD WINNER 2009

002/Com/R010503/Ar

بنك الاتحاد الوطني
UNION NATIONAL BANK
البنك الذي يرعاك

## جولة مصورة

# مشروعات الطاقة المتجددة الإماراتية

ظهرت في إمارة أبوظبي في سنوات قليلة مجموعة من مشروعات الطاقة المتجددة والمشروعات البيئية الواعدة، إضافة إلى مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في مشروعات في الخارج، من خلال شركة «مصدر». ولم تعد مشروعات الطاقة المتجددة مجرد رؤى أو خطط تنتظر التنفيذ، بل أصبحت واقعاً محسوساً على الأرض، خاصة في مدينة «مصدر»، التي أفلحت في نقل الرؤية إلى واقع يومي وحياة فعلية يعيشها حالياً طلاب «معهد مصدر للتكنولوجيا»، فضلاً عن مشروعات توليد الطاقة المتجددة التي شرعت في إقامتها الشركة، وأضحت توفر فرصاً كثيرة للعمل داخل البلاد وخارجها. وبذا صار من الممكن للزائر المهتم بالطاقة المتجددة والبيئة في دولة الإمارات، أن يحظى بجولة فريدة في تلك المشروعات.
وفي الصفحات التالية تقدم المجلة وصفاً مختصراً واستعراضاً مصوّراً لعدد من أهم المشروعات في هذا المجال.

### مدينة «مصدر»: أساليب تراثية بتقنيات مستقبلية

خلال جولة فريق المجلة في مدينة «مصدر»، شعر الجميع بحميمية فريدة مع المكان، قلما يحسها المرء في المدن الحديثة. فبرغم أن درجة الحرارة وصلت إلى 40 درجة مئوية ذلك اليوم في أبوظبي وضواحيها، فإن أزقة «مصدر» المظللة، ونسمات الهواء التي تتخللها، جعلت من استكشاف المكان متعة عقلية وراحة بدنية حقيقية. ويتميز تصميم المدينة بتوليفة من عناصر تراثية من المدن العربية القديمة (مثل الأزقة المظللة التي تشجع على التنقل سيراً على الأقدام)، وعناصر البناء الحديثة (كاستخدام ألواح الخلايا الكهروضوئية لإنتاج الطاقة، ولتظليل المباني والطرقات). وسرعان ما يكتشف الزائر أن نسمات الهواء التي تهب في هدوء على الطرقات لم تأتِ مصادفة، فالمصممون وضعوا المدينة وشبكة الطرق فيها على محور معيّن يسمح بتدفق الهواء إليها.
يسعى القائمون على «مصدر» إلى أن يجعلوا منها مركزاً عالمياً للطاقة المتجددة، وأكثر المدن استدامةً في العالم. وقد انتهى البناء في أهم عناصر هذا المشروع: مبنى «معهد مصدر»، والمناطق السكنية التابعة له، وكذلك محطة لتوليد الطاقة بالخلايا الكهروضوئية. وخلال الزيارة لاحظ الفريق أن البناء لا يزال مستمراً في مكونات جديدة للمشروع، الذي وضع الإمارات على خريطة الطاقة البديلة في العالم.

«معهد مصدر» وجدرانه التي تشكلها وسائد هوائية مصنوعة من مادة بلاستيكية عازلة لحرارة الجو. كما تظهر الصورة سقف المعهد المغطى بألواح كهروضوئية لإنتاج الكهرباء، وتظلل المبنى والطرقات في الوقت نفسه.

هذا البرج مستوحًى من فكرة عمل «البراجيل»، التي كانت سائدة في منطقة الخليج قبل عصر النفط. ويبرد فيه الهواء بطريقة طبيعية باستخدام رشاشات المياه. ويخرج منه الهواء بدرجة حرارة تقارب 25 مئوية، وتتوزع نسماته في الطرقات، بالرغم من أن درجة حرارة الجو في ذلك النهار (خارج مدينة «مصدر») كانت نحو 40 درجة مئوية.

مركز المعرفة في مدينة «مصدر»، ويضم مكتبة متخصصة في العلوم والتقنيات.

التنقل في مدينة «مصدر» يحدث بوساطة شبكة من المركبات الكهربائية وفق «نظام النقل الشخصي السريع» (PRT)، ويتكون من مركبات كهربائية من دون سائق تتسع لستة أشخاص. ويحدد الراكب وجهته، وتأخذه المركبة إلى النقطة التي يريدها بسرعة.

صورة لمركز المعرفة وأحد مباني سكن الطلاب.





تقع محطة توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الخلايا الكهروضوئية قرب مدينة «مصدر»، وتعد من كبرى المحطات من نوعها في المنطقة. وتنتج 10 ميغاواط/ ساعة بما يكفي احتياجات المدينة، والفائض عن الحاجة تزوّد به شبكة الكهرباء في أبوظبي.

صورة لمشروع بحثي مشترك في مدينة «مصدر» بين «معهد مصدر» وشركة النفط اليابانية «كوزمو أويل»، ويعتمد على مبدأ الطاقة الشمسية المركزة (CSP). لكنه يعتمد على استقبال الطاقة المركزة من الحقل الشمسي، وعكسها إلى مرايا في أعلى البرج، ومن ثم عكسها مرة أخرى إلى أسفل البرج، حيث جهاز الاستقبال الذي يحوي السائل المراد تسخينه لغرض تحريك التوربينات. ويرى الباحثون القائمون على المشروع أن ذلك سيوفر الطاقة اللازمة عادة لضخ هذا السائل إلى أعلى، كما في أبراج الطاقة الأخرى، وهو ما سيزيد كفاءة إنتاج الطاقة الكهربائية في أنظمة الطاقة الشمسية المركزة.





**شراكة دولية بقيادة «مصدر»**

تنفذ شركة توريسول إنيرجي (Terresol Energy) التي تمتلك «مصدر» 40% من أسهمها مشروعات عدّة في إسبانيا، من بينها تشغيل مشروع «خيماسولار» للطاقة الشمسية المركزة في إشبيلية (بطاقة إنتاجية تقدر بـ«19.9» ميغاواط). كما تمتلك محطتي «فالي 1» و«فالي 2» لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية المركزة، وهما قيد الإنشاء حالياً (تبلغ استطاعة كل منهما 50 ميغاواط). ويعد «خيماسولار» الظاهر في الصورة أول مشروع على نطاق تجاري في العالم للطاقة الشمسية المركزة، وتولّد فيه الكهرباء من خلال برج مركزي لاقط يمتلك القدرة على تخزين الحرارة. وبدأ المشروع في تزويد نحو 25 ألف منزل بالكهرباء.

# صير بني ياس: الطاقة المتجددة في خدمة البيئة

تقدم هذه الجزيرة (صير بني ياس) مفهوماً جديداً للسياحة يجمع بين المتنزه والمحمية البيئية والخدمات الفندقية الحديثة من فئة النجوم الخمسة. وتتعاون «مصدر» مع إدارة الجزيرة في تطوير أنظمة الطاقة المتجددة، بما يخدم هدف الجزيرة لحماية البيئة والحفاظ على السلالات النادرة من طيور الجزيرة العربية وحيواناتها ونباتاتها. وتشغل الجزيرة (مساحتها نحو 87 كيلومتراً مربعاً) موقعاً مميزاً قبالة شواطئ جبل الظنة في المنطقة الغربية لإمارة أبوظبي. وتتولى أعمال البناء والتطويرات فيها «شركة التطوير والاستثمار السياحي» ضمن مشروع «جزر الصحراء».

يتنقل زوار جزيرة صير بني ياس بحافلات تعمل بشكل كامل بالطاقة الكهربائية، وتتيح للزوار التحرك ضمن جو هادئ وممتع خال من أي مستوًى من الضجيج لهم، أو للبيئة المحيطة بهم، حيث تستوطن الجزيرة حيوانات نادرة.فمقصورة الحافلة تصدر منها أصوات منخفضة، وضوضاء أقل، كما لا تنفث أي غازات أو روائح ناتجة عن احتراق الوقود كما في الحافلات الاعتيادية، ما يساهم في الحفاظ على البيئة الفريدة في هذه الجزيرة.

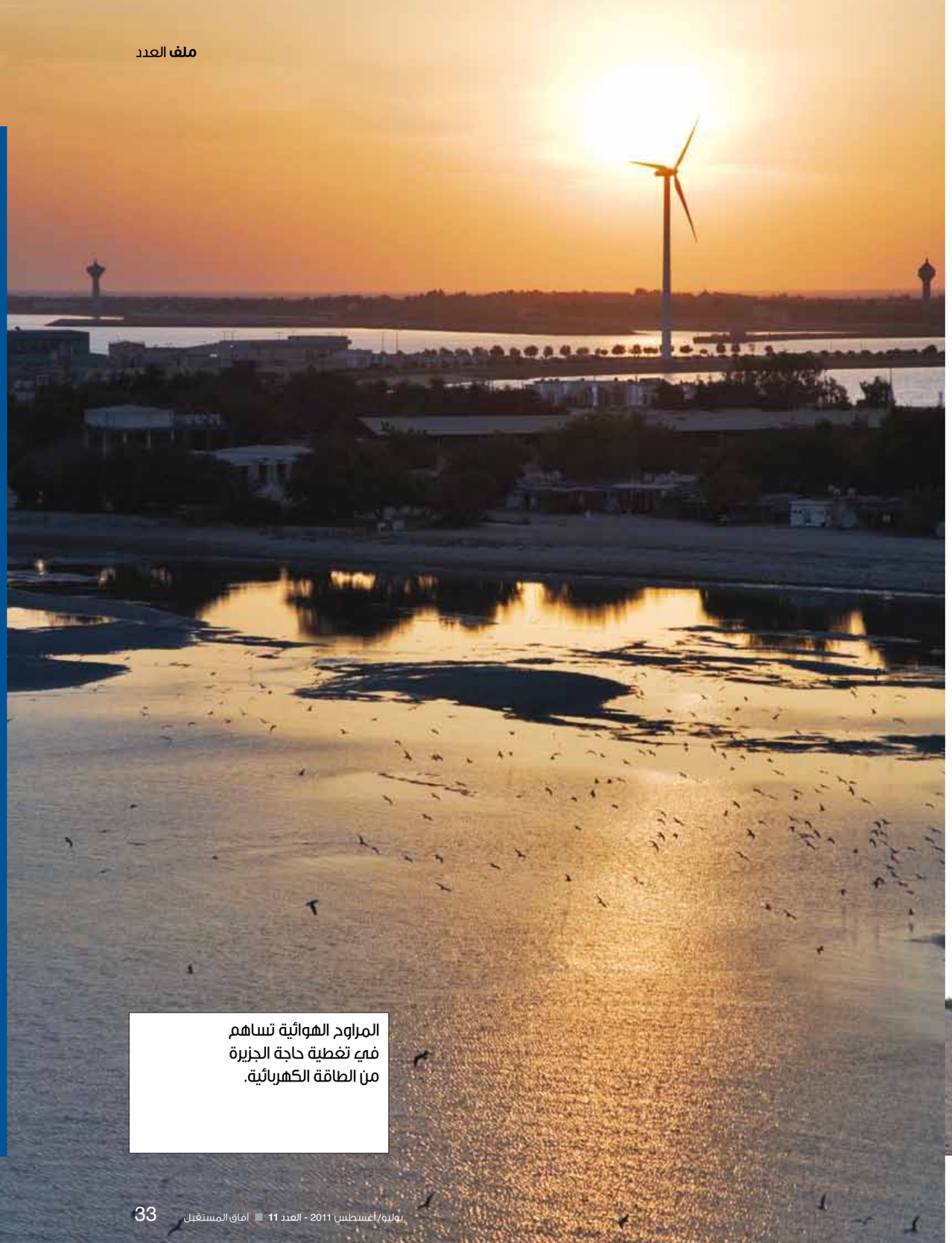

المراوح الهوائية تساهم في تغطية حاجة الجزيرة من الطاقة الكهربائية.

## فرص واعدة

# الطاقة المتجدّدة في العالم العربي

أصبح مشهد المنشآت العملاقة للطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، معتاداً في أنحاء كثيرة من العالم، إذ غدت مصدرا يعتّد به من مصادر الطاقة الكهربائية والحرارية. وذلك يضاف إلى مبررات تطور اهتمام عربي بهذا النوع من الطاقة، خاصة مع وجود شروط طبيعية وبيئية مناسبة لتوليد بعض أنواعها في العالم العربي، ولا سيما الطاقة الشمسية. ويقدّم هذا المقال عرضاً لأهم مشروعات هذا القطاع في الدول العربية، وكذلك التحديات التي تحدّ من نموه على صعيد واسع.

باتر محمد علي وردم *





يبقى النفط هو المصدر الأساسي للطاقة في العالم العربي، ومن الصعب تصور استبدال مصدر آخر به، خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولا سيّما أن نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز تصل إلى 50% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي فيها. وبشكل عام تعتمد المنطقة العربية على النفط والغاز كمصدرين للطاقة بنسبة 98%، وذلك في الوقت الذي شهدت فيه السنوات العشر الماضية نمواً كبيراً في الطلب على الطاقة وصل إلى 5.3%، وهو ثاني أكبر نمو في الطلب بعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تضم الصين والهند، ذواتَي الطلب الهائل على موارد الطاقة. ومن المتوقّع أن تصل نسبة الزيادة على طلب الطاقة في قطر 6.5% سنوياً حتى عام 2030، وهو رقم مشابه لارتفاع الطلب في الهند (6.3%). وتحوي منطقة الشرق الأوسط نسبة 61% من احتياطي النفط المعروف في العالم، وكذلك 50% من احتياطي الغاز الطبيعي. ولكن الطلب المتنامي على الطاقة في أنحاء العالم كافة قد يعني أن هذه الموارد لن تبقى متوافرة لفترة طويلة، وأنّ أحد السيناريوهات المحتملة خلال عقود أن يجد العالم العربي، وحتى الدول النفطية فيه، حاجة ملحّة إلى القيام بتحول استراتيجي في خيارات إنتاج الطاقة وتصديرها في المنطقة.

هناك مبرّر اقتصادي للتحول نحو الطاقة المتجددة، حتى من الدول النفطية، وهو توفير كميات أكبر من النفط والغاز للتصدير. كما أن ثمة مبرراً آخر أخلاقياً/بيئياً يتضمن المساهمة الجادة في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري، إذ تعد دول المنطقة من أعلى الدول في العالم في معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل شخص، وتصل الكمية إلى 58 طناً لكل فرد سنوياً في قطر، وإلى 29.44 في الكويت، و25.96 في الإمارات، وهي جميعاً تتجاوز الولايات المتحدة التي يبلغ فيها هذا الرقم 19.1، بينما يبلغ في الهند 1.18، وفي البرازيل لا يجاوز 1.80 طن سنوياً، ما يعني أن هناك مجالاً كبيراً لتخفيض كمية الانبعاثات الكربونية في العالم العربي.

### مساهمة متواضعة للطاقة المتجددة

حتى الآن لم تتجاوز مساهمة الطاقة المتجددة 3% من مجمل الكهرباء المولّدة في المنطقة، ولكن ارتفاعها وصل إلى 8.4% سنوياً منذ عام 2000، وهو من أعلى المعدلات في العالم. وتعدّ مصر صاحبة الحصة الكبرى في إنتاج الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط (58% عام 2008) لكن اعتمادها الأكبر على الطاقة المائية، وليس الشمسية أو الرياح. وشهد إنتاج الطاقة المتجددة في العالم العربي صعوداً مستمراً منذ عام 2000، ووصل عام 2007 إلى 41.6 مليار كيلوواط في الساعة. والعالم العربي مكان مناسب لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، خاصة في المناطق الصحراوية، حيث تسطع أشعة الشمس بشكل أقوى ولوقت أطول، وفي سواحل البحر الأبيض المتوسط و«الأطلسي» التي تعدّ ملائمة جداً لطاقة الرياح.

وتقدّر معدلات السطوع الشمسي في العالم العربي بما بين 4 و8 كيلوواط في الساعة لكل متر، ومع تجاوز عدد الأيام المشمسة 300 يوم في السنة، وقلة الغيوم في السماء، فإن القدرات الكامنة في العالم العربي لإنتاج الطاقة الشمسية كبيرة. وتهيّئ هذه الظروف المناخية العالم العربي لاستخدام نوعين رئيسيين من تكنولوجيا الطاقة الشمسية، وهما الخلايا الكهروضوئية Photovoltaic Cells (PV)، والطاقة الشمسية المركزة Concentrated Solar Power (CSP).

قررت السعودية عام 2009 جعل الطاقة المتجددة **عنصراً رئيسياً من موارد الطاقة وتصدير الطاقة الشمسية** بحجم تصدير النفط نفسه، وذلك خلال 10 سنوات

وقد تكون الخلايا الكهروضوئية ملائمة لإنتاج كميات طاقة محدودة في المناطق الريفية، أما المدن ذات الكثافة السكانية والأنشطة الاقتصادية، فتحتاج إلى الطاقة الشمسية المركزة التي تناسب محطات توليد الكهرباء المركزية. ولا تتردد المنظمات المسؤولة عن سياسات الطاقة في العالم في طرح رؤيتها المتفائلة تجاه قدرة الشرق الأوسط على المساهمة في إنتاج الطاقة المتجددة، خاصة الشمسية، إذ أشار تقرير لـ «الوكالة الدولية للطاقة» نشر في بداية العام الجاري إلى أن الشرق الأوسط يمتلك قدرة كامنة لتوليد 100 ضعف احتياجات الطاقة في أوروبا والشرق الأوسط معاً، من خلال الطاقة الشمسية المركزة (CSP). وفي حسابات أخرى يحصل كل كيلومتر مربع من الأراضي العربية على أشعة شمس توازي في طاقتها إنتاج 1.5 مليون برميل نفط. وتعد مصر والسعودية والإمارات وعُمان الدول الأفضل في القدرة الكامنة لإنتاج الطاقة الشمسية، بينما اليمن والجزائر ومصر والمغرب لديها خيار إضافي للاعتماد على طاقة الرياح، نظراً إلى هبوب رياح ذات سرعة ملائمة على سواحلها الطويلة.

### خيارات متباينة

يمكن القول إن هناك ثلاث مقاربات للتوجّه نحو الطاقة المتجددة في العالم العربي باختلاف الخصائص الاقتصادية والتنموية لدى الدول. بدأ الاهتمام الجدي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتحول التدريجي نحو الطاقة المتجددة يظهر من خلال مشروعات وبرامج ريادية ونموذجية لتوطين تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وبدعم حكومي وشراكات مع مؤسسات دولية. وتبدو الخطوات التي اتخذتها دولة الإمارات العربية من خلال مشروع مدينة «مصدر» تجربة متميزة في بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال الطاقة المتجددة، وتوطين أفضل الأساليب التكنولوجية لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة طبيعياً ومناخياً وبشرياً واقتصادياً لتحقيق نقلة نوعية في التحول نحو الطاقة المتجددة. وهناك المقاربة التي تتبعها الدول العربية متوسطة النمو، مثل الأردن ومصر وسوريا ولبنان وتونس والمغرب والجزائر، في محاولة إحداث تحول تدريجي على المستويين السياسي والتشريعي لتطوير حوافز اقتصادية وظروف استثمارية ملائمة لدعم الطاقة المتجددة، لتخفيف الفاتورة الهائلة لاستيراد النفط أو استخدامه محلياً، التي تستنزف نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول (نحو 20% في الأردن على سبيل المثال). وقد ركزت هذه الدول على تحسين البيئة التشريعية والموارد البشرية الملائمة للاستثمار الأجنبي في مشروعات الطاقة المتجددة من خلال أسلوب البناء والتشغيل والتحويل (BOT)، أي السماح للقطاع الخاص بتشييد مشروعات الطاقة من موارده الخاصة، على أن يتولى تشغيل هذه الشركات وإدارتها لمدة امتياز معينة، والسماح له ببيع الفائض من إنتاج الطاقة الكهربائية للشبكة الوطنية بأسعار مناسبة للمستثمر والمستهلك معاً. أما في الدول ذات التنمية الأقل، مثل اليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا، فإن تركيز الجهود على استخدام الطاقة المتجددة كان في توفير مصادر الطاقة للمناطق الريفية غير المخدومة بشبكات الكهرباء، وذلك اعتماداً على تمويل من منظمات دولية معنية بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، خاصة ضمن صناديق مكافحة تغير المناخ والتحول نحو الطاقة النظيفة.

## عقبات لا يستهان بها

هذه الصورة الإعلامية والبيئية الإيجابية والزاهية لتطوير الطاقة المتجددة لا تلغي وجود العديد من العقبات التكنولوجية والبيروقراطية التي يمكن أن تواجه برامج التحول نحو الطاقة المتجددة عربياً، ومنها:

- اعتماد اقتصادات الدول النفطية الكبير على مصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز) يتوقع أن يؤدي، في بعض الحالات، إلى تخفيف الاندفاع نحو الطاقة المتجددة خوفاً من إحداث تأثير سلبي في منظومة إنتاج النفط وأسعاره.
- ارتفاع رأس المال اللازم لمشروعات الطاقة المتجددة يجعل دولاً عربية بحاجة إلى الاعتماد على مشاركة الاستثمار الأجنبي، أو المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة، خاصة أن العائد على الاستثمار يحتاج إلى وقت أطول من مصادر الطاقة التقليدية.
- المساحات الكبيرة من الأراضي التي يجب تخصيصها لمشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية تتطلب سياسات وبرامج واضحة لاستخدامات الأراضي وتمليكها للدولة، لتقليل نفقات استئجار أو شراء الأراضي المخصصة لمشروعات الطاقة المتجددة.
- بالرغم من سطوع الشمس المتواصل في المنطقة العربية، الذي يجعلها من أفضل مناطق العالم تولياداً للطاقة الشمسية، فإنها سوف تستمر في المعاناة بسبب حالة التقطّع في كميات الطاقة ما بين الليل والنهار، وتحتاج إلى تكنولوجيا متطورة للاستمرار في حفظ الطاقة المخزّنة في النهار لاستخدامات إنتاج الكهرباء ليلاً.
- تنظيف منشآت الطاقة الشمسية من الغبار تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وهذه مشكلة بالنظر إلى شحّ المياه في العالم العربي، لكن هناك تقنيات جديدة للتنظيف يُجرى تطويرها لتوفير كميات المياه المستخدمة.
- تتطلب صناعات الطاقة المتجددة، وما يرافقها من تحول إلى الاقتصاد المعتمد على الكهرباء، عناصر نادرة، ولا يزال التنقيب عنها في العالم العربي محدوداً، مثل الغاليوم والتيتانيوم والكادميوم وغيرها، ويسبب استخراج هذه العناصر من باطن الأرض، وطرق تنقيتها من الشوائب، مشكلات بيئية، ويتركز استخراجها في الصين حالياً.

## مشروع «ديزيرتيك»

تبدو الدول العربية الآن في حالة مثالية لتحقيق النقلة النوعية المنشودة في قطاع الطاقة المتجددة، باستغلال العوائد المالية النفطية العالية من جهة، واستغلال الظروف المناخية المناسبة، ودمج ذلك في مشروعات التنمية المستدامة في المنطقة، بما يؤدي إلى إيجاد المزيد من الوظائف. كما توجد فرصة وحاجة إلى التحول من المشروعات المنفردة على المستوى القطري إلى المشروعات الإقليمية المتكاملة. ويبدو مشروع «ديزيرتيك» (DESERTEC) الأكثر طموحاً وقدرة على إحداث تغيير استراتيجي في علاقات الطاقة الدولية والإقليمية في المنطقة. ويتمثل هذا المشروع الذي تبنّاه وخطط له عام 2003 كل من نادي روما، والمركز الأردني للأبحاث والتطوير، والمركز الفضائي الألماني (DLR)، في إقامة شبكة مترابطة يجرى تزويدها بالكهرباء من محطات شمسية ورياح تمتد من المغرب إلى السعودية، مروراً بالجزائر وتونس وليبيا. وتولّد هذه المحطات الطاقة وتنتجها، وتصدّر الجزء الأكبر منها عبر كابلات بحرية باتجاه أوروبا. ويهدف المشروع إلى توفير ما بين 15% و20% من احتياجات السوق الأوروبية من الكهرباء، وبكميات تقدر بنحو 550 جيجاواط خلال 40 سنة، بتكلفة 570 مليار دولار، وبمشاركة بنوك وشركات طاقة أوروبية كبرى عدّة، ومن المتوقع أن يتمكن هذا المشروع، الذي حصل على تمويل أولي بقيمة 5.5 مليار دولار عام 2009، من إيجاد 100 ألف وظيفة في المنطقة.

وفي سياق قريب أشارت دراسة للبنك الدولي عام 2010 إلى إمكانية إنشاء 80 ألف وظيفة في قطاع الطاقة المتجددة في خمس دول، وهي مصر والجزائر والمغرب والأردن وتونس، ومنها 35 ألف عامل دائم، من خلال مشروعات توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية المركّزة في تسع محطات، وبقدرة 1.2 غيغاواط. وتعتمد فكرة البنك الدولي لمضاعفة الاستفادة من الصناديق وبرامج التمويل المرتبطة بالاتفاقية الدولية لتغيّر المناخ، ومعاهدة «كانكون»، على إنشاء الصندوق الأخضر للمشروعات المناخية بتمويل قد يصل إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2020.

## تحلية المياه

من أهم المحاور التي يمكن دعم الطاقة الشمسية من خلالها الربط ما بين إنتاج الطاقة الشمسية وتحلية المياه، التي تشكل واحداً من أهم مصادر استهلاك الطاقة في المنطقة، خاصة في الخليج العربي. وحسب دراسة للمركز الفضائي الألماني يمكن تحلية 165 ألف متر مكعب من المياه يومياً، أو 60 مليون متر مكعب سنوياً، عن طريق الطاقة الشمسية التي تصل إلى كيلومتر مربع واحد من الأراضي الصحراوية. وتحتاج هذه التحولات إلى حوافز تشريعية تشجع الاستثمار، ومنها على سبيل المثال تخصيص الدولة مبالغ لدعم سعر الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة، بحيث يصل إلى سعر مناسب للبيع من خلال الشبكة الوطنية مقارنة بالكهرباء الناتجة عن مصادر تقليدية، وكذلك إلغاء أو خفض الضرائب على مدخلات إنتاج الطاقة المتجددة، وتقديم حوافز ضريبية إلى المستثمرين تصل إلى الإعفاءات الكاملة من الضرائب في السنوات الخمس الأولى من الإنتاج على الأقل.

## التجارب العربية

حققت الكثير من الدول العربية قفزات نوعية لا يستهان بها للتحول نحو الطاقة المتجددة. وتمكنت من تطوير استراتيجياتها وسياساتها المستقبلية في قطاع الطاقة لتتضمن مساهمة الطاقة المتجددة بنسب تتراوح بين 5% و20% من إجمالي إنتاج الطاقة بحلول عام 2020.

**مصر** هي من الدول الرائدة في مجال الطاقة المتجددة في العالم العربي، ومرشحة للمزيد من التقدم في حال تمكنت من تطوير الإرادة السياسية اللازمة لمنح الزخم الوطني لهذا التوجه. وأقر «المجلس الأعلى للطاقة» في إبريل/نيسان 2007 استراتيجية جديدة للطاقة تعتمد بصفة رئيسية على مشاركة القطاع الخاص ليصل إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة من طاقة الرياح بحلول عام 2020 إلى 12% من الكهرباء المولدة بالشبكة الكهربائية، يضاف إليها 8% كهرباء مولدة من المصادر المائية، لتمثل المصادر المتجددة مجتمعة نحو 20%. وفي مجال طاقة الرياح امتلكت مصر عام 2009 ما مجموعه 552 ميغاواط من طاقة الرياح، ما تشكل نحو 64% من مجمل الطاقة المولدة من الرياح في المنطقة، ومن المتوقع أن تصل الكمية إلى 3 غيغاواط عام 2014. ونفذت مصر محطة لتوليد الكهرباء بقدرة 405 ميغاواط في منطقة الزعفرانة في إطار عدد من المشروعات المتكاملة. وهذا سيجعل منطقة الزعفرانة أكبر حقل لإنتاج الطاقة من الرياح في أفريقيا والشرق

**يعدّ المغرب صاحب قصة نجاح عربية في الطاقة المتجددة، خاصة في مجال الخلايا الكهروضوئية**، إذ يحوي وحده 56% من القدرة الكلية المركبة من هذه الخلايا في العالم العربي

الأوسط، وقد نفّذت هذه المشروعات في إطار اتفاقيات تعاون دولية من خلال هياكل تمويل تتضمن قروضاً ميسرة لتمويل تكلفة المعدات. أما على مستوى الطاقة الشمسية، فتنشئ مصر حالياً محطة للطاقة الشمسية المركزة في منطقة الكريمات بقدرة كلية تصل إلى 140 ميغاواط.

**الأردن** حدّث منذ عام 2007، بعد صدمة أسعار النفط العالمية، الاستراتيجية الوطنية للطاقة، وحدّد هدفاً للطاقة المتجددة يصل إلى 10% من مجمل إنتاج الطاقة عام 2020، بحيث يتم توليد 600 ميغاواط بطاقة الرياح، ونحو 300 ميغاواط من الطاقة الشمسية. وعمد الأردن إلى تطوير قانون للطاقة المتجددة يمنح حوافز ممتازة للمستثمرين في هذا المجال، ومنها إعفاءات ضريبية لمدة 10 سنوات، ومنح الشركات والأفراد والمؤسسات حق البيع للشبكة الوطنية. ولكن القانون لم يقَرّ حتى الآن نتيجة البطء الشديد في أعمال مجلس النواب، ما أجّل تدفق الاستثمارات، وساهم في تجميد مشروعات طاقة الرياح الجاهزة منذ عام 2006، ومشروعات الطاقة الشمسية الضخمة. ومن المشروعات المرتقبة مشروع «شمس معان» الذي يتوقع أن يولد 200 ميغاواط في منطقة تعدّ الأفضل في السطوع الشمسي في الأردن. وحتى الآن لم يتم تحقيق تقدم ملموس إلا على صعيد الطاقة الشمسية لتسخين المياه في المنازل من قبل شركات من القطاع الخاص، حيث تغطي السخانات الشمسية نحو 25% من المنازل في الأردن.

**السعودية** قررت بعد تردّد طويل الانضمام إلى ركب التحول إلى الطاقة المتجددة من خلال توفير موارد مالية لتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة، بالتعاون مع جامعات بريطانية وإيطالية وهولندية وأمريكية عن طريق جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا. وجاء ذلك بعد الإعلان التاريخي لوزير النفط السعودي علي النعيمي عام 2009 لقرار المملكة بجعل الطاقة المتجددة عنصراً رئيسياً من موارد الطاقة في السعودية، وتصدير الطاقة الشمسية بحجم تصدير النفط نفسه حالياً، وذلك خلال 10 سنوات من ذلك الإعلان.

**المغرب** يعدّ صاحب قصة نجاح عربية في الطاقة المتجددة، خاصة في مجال الخلايا الكهروضوئية، حيث يحوي وحده 56% من القدرة الكلية المركبة من هذه الخلايا في العالم العربي. وقد بدأ بإنشاء مجمع للطاقة الشمسية بتكلفة 9 مليارات يورو عام 2009 يستطيع أن يولد طاقة كلية بقدرة 2 غيغاواط حتى عام 2020. أما على مستوى طاقة الرياح، فبلغ إجمالي قدراته المركبة من طاقة الرياح عام 2009 نحو 254 ميغاواط. ومن المتوقع أن تصل إلى غيغاواط واحد عام 2014. ومن ناحية أخرى هناك 140 ميغاواط تحت الإنشاء بنظام البناء والملكية والتشغيل والنقل (BOT). وتتراوح سرعات الرياح في مناطق مثل طنجة وتطوان وأغادير بين 8 و11 متراً/ثانية، وهو ما يعني أن هناك جدوى لإنشاء حقول لطاقة الرياح في هذه المناطق. وتهدف الدولة إلى تركيب توربينات بقدرة 600 ميغاواط هناك بحلول عام 2015، وتركيب نحو 400 ألف متر مربع من المجمعات الشمسية لأغراض تسخين المياه كذلك. وتملك العاصمة الرباط مشروعاً طموحاً لتغطية 42% من احتياجاتها من الطاقة عن طريق الطاقة المتجددة بحلول عام 2020.

**تونس** حتى الآن يوجد في تونس حقل رياح واحد في منطقة سيدي داود أنشئ على مرحلتين، الأولى عام 2000، وفي عام 2007 تم اعتماد مخطط لزيادة قدرته إلى 55 ميغاواط لتدخل تونس -عند إتمام توسعته وتشغيله- إلى سوق حقول الرياح التجارية. من ناحية أخرى، تعد تجربة سخانات المياه الشمسية في تونس إحدى التجارب الناجحة، إذ نفّذ، من خلال تعاون مشترك بين الحكومة التونسية ومرفق البيئة العالمي والحكومة البلجيكية عام 1995، برنامج لدعم سخانات المياه الشمسية بنسبة 35% من رأس المال للسخان، وتقسيط القيمة الباقية على سبع سنوات تسدد على فاتورة الكهرباء، وهو ما ساعد على نشر هذه السخانات في تونس، وإقامة سوق وصناعة محلية أمكن من خلالها توطين صناعة سخانات المياه الشمسية. أما الخطة الحكومية لتونس، فتهدف إلى تغطية 13% من احتياجات الطاقة فيها -أي 550 ميغاواط- من الطاقة المتجددة عام 2014.

**الجزائر** تتميز بوجود احتياطي هائل للطاقة المتجددة، خاصة من الشمس والرياح. تنتج الطاقة الكهربائية في الجزائر حالياً من ثلاثة مصادر رئيسية هي: الغاز الطبيعي، ويمثل 94.5%، في حين تأتي الطاقة المائية بنحو 5%، أما الطاقة الشمسية، فتمثل 0.5%. وأنشئت فيها هيئة الطاقة الجديدة، التي تتولى نشر استخدامات الطاقة المتجددة وترويجها، وهي مسؤولة عن متابعة تنفيذ مشروع محطة للطاقة الشمسية من خلال نظام (BOT) الذي ينفذه اتحاد شركات إسباني باستخدام تقنية الطاقة الشمسية المركزة بقدرة إجمالية تبلغ 100 ميغاواط. وقد وضعت الجزائر هدفاً هو الوصول إلى نسبة 5% من الطاقة المتجددة من مجموع الطاقة الكلي بحلول عام 2017، ونحو 20% بحلول عام 2030 بالاعتماد على الطاقة الشمسية المركزة بنسبة 70%، والخلايا الكهروضوئية بنسبة 20%، والرياح بنسبة 10%.

□

* كاتب أردني متخصص بقضايا البيئة والتنمية والعلوم


المراجع:
- Al Masah Capital Limited: "Unlocking the Potential of Alternative Energy in MENA", Jan 2011
- Global Energy Network Institute (GENI): "Renewable Energy Potential of the Middle East, North Africa vs. the Nuclear Development Option, October 2007
- A.T. Kearney:" Tapping the Sun: Solar Energy in the Middle East", 2009
- BP: "Statistical Review of World Energy 2010".
- Green Gulf: "Economic and Social Development in MENA from Renewable Energy:, 2010
- UNEP: "Current status of renewable energies in MENA region", 2007
- OECD: "Spurring Growth of Renewable Energies in MENA through Private Sector Investments", December 2010
- International Energy Agency: "World Energy Outlook 2010"
- World Economic Forum: "Scaling Up Renewables: Developing Renewable Energy Capacity- Addressing Regulatory and Infrastructure Challenges in Emerging Markets:, April 2011

البنك الدولي: «منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقويم إمكانيات التصنيع المحلية لمشروعات الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية المركزة»، 2011.-

د.م. محمد مصطفى الخياط: «الطاقة المتجددة في الوطن العربي»، مجلة الكهرباء العربية، العدد 97، يوليو 2009.-

مقاربات نظرية جديدة

# العالم والطريق إلى السلام

كان السلام الدولي، وسيبقى دائماً، هدفاً دولياً استراتيجياً ذا قيمة لا تدانيها قيمة أخرى بحال. فالسلام بما يجسمه من نبل إنساني وأخلاقي، وبما يعكسه من حرص كبير ومستمر على صون الحياة الإنسانية ووقايتها من خطر العنف والدمار، هو هدف يتجاوز بطبيعته كل الحساسيات القومية، والموانع السياسية والأيديولوجية، والفوارق الاقتصادية بين الدول، حتى إن بقي هذا السلام أقرب إلى الحلم منه إلى الواقع. وإذا كان هذا يبدو صحيحاً بشكل عام، فإن التطورات الأخيرة في ظروف المجتمع الدولي، وفي نمط علاقاته ومشكلاته واهتماماته واستجاباته، جاءت لترفع كلها من إمكانية تحقيق هذا الحلم الإنساني الكبير على نحو لم يسبق له مثيل، وهو ما يحاول هذا المقال بحثه.

إسماعيل صبري مقلد *

ثمة اقتناع قوي لدى العديد من المحللين الدوليين أن عالم ما بعد الحرب الباردة لم يعد هو نفسه الذي كان قائماً قبلها. فلا الأخطار التي تواجهه، ولا التحديات التي تتهدده، باتت تقارن بتلك التي أفرزتها مرحلة الحرب الباردة، وهي المرحلة التي ركّزت بصورة تجاوزت كل الحدود الواقعية على أخطار الحروب النووية الشاملة وسباقات التسلح الاستراتيجي، وعلى فعالية الردع النووي المتبادل بين الأقطاب الكبار في تأمين السلم الدولي وضمانه. وجرى كل هذا في إطار دولي متوتر وقابل للاشتعال في أي لحظة، ما كان يمكن أن يدفع بالعالم كله من ورائه على طريق الدمار الشامل. وكانت هذه هي محنة العالم وقتها.

أما الآن، فقد تراجعت كل تلك الرؤى والمفاهيم، وما تولد عنها من أفكار وسياسات لتمهد بذلك الطريق أمام بروز منظومة أخرى جديدة ومختلفة من المداخل والاقترابات التي يتصوّر معتنقوها والداعون إليها أن بمقدورها أن توفر للعالم ما يطمح إليه من سلم دولي أكثر ازدهاراً واستقراراً من كل ما سبق. وهو سلم مختلف من حيث طبيعته، واتساع آفاقه ومحاوره، وتنوع آلياته ووسائله، وكذلك من حيث دور المجتمع الدولي ومسؤوليته عن ضمانه وتأمينه. وقد تمثلت أبرز تلك الاقترابات الجديدة في ثلاثة رئيسية هي: الاقتراب الذي يركز على مفهوم القوة الناعمة وتأثيرها الإيجابي في تحقيق السلام، والثاني الذي ينصبّ اهتمامه أساساً على مفهوم الأمن الإنساني بصفته المظلة الواقية لهذا السلم الدولي ودعامته الصلبة، وأخيراً الاقتراب الذي يربط ربطاً عضوياً وثيقاً بين السلام والتمكين للديمقراطية. وفي يقيننا أن هذه الاقترابات الثلاثة، على اختلاف مضامينها وتباين مكوناتها التي بنت عليها تحليلاتها واستخلصت منها نتائجها، تشكّل منعطفاً





مهماً للغاية في سعي المجتمع الدولي إلى تحقيق سلم عالمي مزدهر ومستقر، يشترك في توفيره الجميع لمصلحة الجميع. وهذا هو ما سنحاول أن نقدمه هنا في عرض مكثف حاولنا ألا تغيب عنه النظرة النقدية الفاحصة لكل ما تضمنته تلك الاقترابات من أفكار، أو لما انتهت إليه من خلاصات واستنتاجات.

## أدوات القوة الناعمة لتحقيق السلم الدولي

نأتي أولاً إلى الاقتراب الذي يرى الأمل والضمان في الاستخدام الدولي المكثف لأدوات القوة الناعمة في العلاقات الدولية. ويعد جوزيف ناي أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد الأمريكية أبرز المفكرين الدوليين الذين روجوا بقوة لهذا المفهوم الجديد في العلاقات الدولية المعاصرة. وقد وجد هذا التوجه الذي يربط بين السلام الدولي والقوة الناعمة تجاوباً عالياً معه من الإدارات الأمريكية كافة التي تعاقبت على الحكم في العقدين الأخيرين حتى أصبح له تأثيره الواضح، ليس في الكيفية التي تدار بها السياسة الخارجية الأمريكية فحسب، وإنما في توجهات السياسة الدولية كلّها. كما أن تعبير القوة الناعمة غدا اصطلاحاً ذائعاً وشائعاً في لغة الدبلوماسية الدولية المعاصرة وبصورة لم يألفها العالم من قبل.

يعرّف ناي القوة الناعمة بأنها القدرة على تحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف في علاقاتها الخارجية، وذلك بأسلوب جذب الآخرين إلى جانبها، وليس عن طريق الإكراه، أو شراء مواقفهم في مقابل ما تدفعه لهم. أما عن المصادر التي يمكنها أن تغذي مثل هذه القدرة على جذب الآخرين، فتتمثل أساساً في النفوذ الثقافي، وكذلك في ما تعتنقه الدولة لنفسها من مُثُل سياسية وتحاول ترويجه ونشره وراء حدودها. كما يأتي ضمن ذلك ما تنتهجه الدول من سياسات خارجية تحظى بقبول دولي عام لها لعدم خروجها عن قواعد الشرعية الدولية. وإذا كان بعضهم يرى في مثل هذه الأدوات لاستخدامات القوة الناعمة في العلاقات الدولية نوعاً آخر من أنواع الدعاية الخارجية التي اعتادتها الدول في علاقاتها ببعضها بعضاً، فإن أبرز ما يميز هذه القوة عن هذه الدعاية التقليدية، هو أنها ذات مدًى أوسع بكثير. كما أنها تستند إلى أساس من

**الأمر المؤكد هنا هو أننا نعيش في عالم مختلف عن ذاك الذي ألفناه من قبل، عالم** يتطور ويتقدم حتى إن عوقت مسيرته إلى الأمام عثرة هنا أو انتكاسة هناك

القوة الحقيقية، وليس القوة المزعومة أو الوهم الكبير الذي تحاول الدعايات التقليدية زرعه في أذهان من تحاول استهدافهم والتأثير فيهم، أو بمعنًى آخر، فإن القوة الناعمة تشكل مصدر دعم هائل لقدرة الدولة على تحقيق ما تتبناه لنفسها من أهداف قومية. وهي برغم فوائدها الجمة، فإنها لا تكاد تكلف الدولة ثمناً يذكر، وهذا هو أفضل ما فيها.

إن مفتاح دبلوماسية القوة الناعمة يكمن برمته في اعتقاد ناي أن معيار النجاح الحقيقي لقوة الدولة ليس في كَمّ من الأعداء أو الخصوم يمكنها أن تتغلب عليهم، ولكن في كَمّ من التحالفات الدولية الفاعلة لمواقفها وسياساتها ومصالحها يمكنها أن تجذبها إليها. فهذا وحده هو محكّ الاختبار الحقيقي لدبلوماسية الدولة، ولمقدرتها على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

لقد زادت فعالية القوة الناعمة كثيراً بفعل ما حققه عصر المعلومات والاتصالات من تقدم هائل غير مسبوق، خاصة في مجال القدرة على التواصل عبر الحدود مع كل أنواع الفاعلين الدوليين ممّن قد يكون لهم تأثير في قدرة الدولة على حماية مصالحها. وعلى صعيد آخر، فإن ثورة المعلومات قد ضاعفت بشكل يصعب تصوره من قدرة الدول على ضخّ المعلومات التي تساعدها على دعم مواقفها وسياساتها الخارجية بالصورة التي يمكنها أن توفر أفضل الانطباعات الدولية وأكثرها إيجابية عنها.

يقول ناي في معرض تأكيده لأهمية القوة الناعمة بأدواتها المتنوعة إن امتلاك الدولة رصيداً كبيراً ومتفوقاً من القدرات الاقتصادية والعسكرية ليس كافياً دائماً، وإن التاريخ قد برهن مراراً على صدق هذا الزعم. ومن ثم، فإن قدرة الدولة على التحول بفضل ما تحوزه من هذه الموارد إلى مجال القوة الحقيقية المؤثرة، أصبحت تتطلب توافر شرطين مهمين: وجود استراتيجيات جيدة التخطيط والإعداد، وكذلك وجود قيادات سياسية على مستوًى متميز للغاية من الحنكة والخبرة والدراية. ويذكر المحللون الآخرون، المناصرون لهذا التوجه نحو الربط الإيجابي بين القوة الناعمة والسلام الدولي، أن طبيعتها المرنة ووسائلها الكثيرة والمتنوعة تجعلها أكثر ملاءمةً لتحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف على خلاف القوة الصلبة أو العنيفة، التي ترتكز دائماً على أهداف محددة، وتتحرك في إطار ضيق يصعب عليها تجاوزه. ومن أمثلة ذلك قصر استخدام القوة العسكرية على ردّ العدوان الخارجي، أو الدفاع عن دولة حليفة، وهي كلها أهداف لا يلائمها ولا يجدي فيها اللجوء إلى القوة الناعمة. وهم يزيدون على ذلك بقولهم إنه كلما ارتفع عدد الدول التي تستخدم أساليب القوة الناعمة في علاقاتها الدولية، ارتفع بالتالي عدد جزر السلام في العالم، وهو تطور له

إذا كان الأمن بمفهومه التقليدي يرى أن الدول هي الفاعل الأساسي الذي تقع على عاتقه مسؤولية توفير جميع متطلبات الدفاع عن الأمن القومي للدولة من دون أن يشاركها فيه أي فاعل دولي آخر، **فإن الأمن الإنساني يتبنى مفهوماً أكثر اتساعاً وشمولاً من هذا المفهوم التقليدي الضيّق**

دلالاته المهمة للغاية في ما يتعلق بمستقبل السلام الدولي. وهنا يقول ناي إن هذه الدول سوف تجد نفسها في النهاية قد تشاركت مع بعضها بعضاً في منظومة من القيم والمثل السياسية المشتركة المبنية على أساس صلب من الديمقراطية الحقيقية. لكنه يذكر مجدداً أن مثل هذا الاحتمال الأخير هو أقرب إلى الحدوث في الدول المتقدمة منه في دول العالم الثالث. والسبب هو أن هذه الأخيرة لا تجد بحكم إمكاناتها المحدودة وقدراتها المتواضعة منفذاً كافياً أمامها للتفاعل من خلاله مع غيرها من الشعوب والمجتمعات الإنسانية. وهذا يحول دون بلوغ ذلك التحول المأمول مداه، ويعجز عن أن يحقق للعالم ما ينشده لنفسه من سلم وأمن واستقرار، علماً أن قيم الديمقراطية الحقيقية لم تتضح بعد في دول العالم الثالث على نحو يجعلها قادرة على التجاوب مع مقتضيات هذا التطور الجديد في صورته المنشودة.

بعد ذلك يبقى القول إن نقطة الضعف الأساسية في تطبيق سياسات القوة الناعمة في العلاقات الدولية يمكن أن تتجلى في ما يتصور بعضهم أنه فقدان عنصر التماسك الذي يجمع بين أدواتها. ويرجع السبب في ذلك، حسبما يشيرون، إلى كثرة هذه السياسات غير العادية، وتنوع مستوياتها من حكومية وغير حكومية، فضلاً عن أن استخدام كل واحدة من تلك الأدوات قد يحدث بصورة مستقلة تماماً عن غيره، خاصة إذا كان ذلك كله يحدث من دون تخطيط أو تنسيق مسبق، وبما يمكن أن يحفظ لمنظومة الأداء اتساقها وتكاملها.

على أنه بالرغم ممّا ينطوي عليه هذا النقد من الحقيقة الموضوعية، فإن

**يستند تعريف الأمن الإنساني إلى دعامتين أساسيتين هما:** الحاجة إلى تخليص العالم من العوز والفقر، وكذلك الحاجة إلى تحريره من الخوف

ذلك وحده لا ينزع عن القوة الناعمة أهميتها وفعاليتها كمدخل إيجابي وعملي للسلم الدولي. فهي قوة تقوم في أساسها على التأثير بأسلوب الجذب واستمالة الآخرين، وليس على ترهيبهم ومصادرة إراداتهم، وهذا أعظم ما فيها.

## الأمن الإنساني

أما عن مفهوم الأمن الإنساني كمدخل للسلام الدولي، فقد حاز هذا المفهوم اعترافاً دولياً واسعاً بعد انتهاء الحرب العالمية الباردة. ومع تقلص حدة الصراع الأيديولوجي في العالم، وانهيار الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى في النظام الدولي وتراجع تهديد الأسلحة النووية لأمن العالم، أخذت تحدث مراجعات عميقة وشاملة لأسباب التهديد ومصادره الجديدة تحسباً لاحتمالاتها، وبحثاً عن حلول ملائمة لها. وقد كشفت هذه المراجعات بوضوح أن الخطر الذي يؤرق أمن العالم في مرحلة ما بعد انهيار القطبية الثنائية لم يعد التهديد العسكري بمفهومه التقليدي السابق. لقد صار هذا التهديد مختلفاً، ينبع من مشكلات الفقر، وعدم العدالة في توزيع موارد الثروة الاقتصادية في العالم، وتدهور البيئة وتلوثها، وتفشي الأمراض، وشيوع انتهاكات حقوق الإنسان، وكثرة الكوارث الطبيعية، فضلاً عن انتشار البطالة، وتزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين، وعدم كفاية موارد الغذاء، ما يوجد تحديات خطرة للغاية، وبصورة لم يشهدها العالم من قبل، وهي أخطار وتحديات تتجاوز الأجيال الحاضرة لتؤثر بشدة في مستقبل أجيال لم تولد بعد.

ومن هنا، فإن بروز تلك التهديدات بمختلف صورها، وعلى تباين أسبابها ومصادرها، أصبح يفرض على العالم أن يبحث لنفسه عن أجندة أمنية جديدة وبأولويات ومنظومة أهداف وآليات وإمكانات غير تلك التي استحوذت على اهتمامات المجتمع الدولي في ما مضى.

وقد أسس هذا التصور الجديد لطبيعة المشكلة الأمنية في العالم، وما باتت تفرضه من تحول جذري في نوعية السياسات والاهتمامات الدولية، على قناعة مفادها أنه إذا تحول مؤشر الاهتمام الدولي من التركيز على أمن الدول إلى التركيز على أمن الأفراد والجماعات الإنسانية على النحو الذي يمكنه أن يحفظ لها قدرتها على البقاء، ويدرأ عنها كل تلك الأخطار، فإن العالم حينئذ سوف يكون أكثر أمناً وسلاماً واستقراراً مما نجده عليه الآن.

يستند تعريف الأمن الإنساني، وفق هذا المفهوم، إلى دعامتين أساسيتين هما: الحاجة إلى تخليص العالم من العوز والفقر، وكذلك الحاجة إلى تحريره من الخوف. ويتسع إطار التعريف لأبعاد هذا الأمن الإنساني وضرورته ليشمل: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن الصحي... إلخ.

وتوضح هذه الطبيعة المركبة والمعقدة للمشكلة الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة مدى اختلافها جذرياً عن المفهوم التقليدي للأمن الذي درجت الدول على التعامل معه في الماضي، وبنت عليه سياساتها وقراراتها كافة، وأضاعت فيه معظم مواردها وطاقاتها، وذلك بالرغم من محدودية أفقه وضيق مداه. فالأمن التقليدي كان ذا مفهوم عسكري صرف في الأساس، ولم يتجاوزه إلى ما هو أبعد من ذلك. أما مع التحول الجديد في النظرة والمفهوم، فإن الأمن الإنساني،

وليس العسكري الصرف، أصبح هو الركيزة الأكثر قوةً وصلابةً في دعم قدرة أي دولة على الدفاع عن نفسها. إنه هذا النوع من الأمن الذي يضع الاعتبارات الإنسانية والمجتمعية على رأس قائمة أولوياته واهتماماته، وذلك من منطلق أنها السياج المنيع الذي يحمي الأمن القومي للدولة، ويوفر له أقوى ضماناته. لكن ذلك يجب ألا يعني بحال أن الأمن الإنساني يتغافل عامداً عن أهمية الدفاع عن أمن الدولة في مواجهة ما قد يتعرض له من تهديد خارجي، فالغاية منه هو توسيع مسؤوليات هذا الدفاع ليشمل محاربة الفقر والبطالة، والقضاء على الجوع، وحماية البيئة، ومكافحة الأمراض، والدفاع عن حقوق الإنسان وأمن المجتمع، وكفالة حرية تبادل الأفكار وتبادل المعلومات... إلخ، وذلك بصفتها كلها مصادر قوة ودعم للأمن القومي في أبعاده الشاملة.

وإذا كان الأمن بمفهومه التقليدي يرى أن الدول هي الفاعل الأساسي الذي تقع على عاتقه مسؤولية توفير جميع متطلبات الدفاع عن الأمن القومي للدولة من دون أن يشاركها فيه أي فاعل دولي آخر، فإن الأمن الإنساني يتبنى مفهوماً أكثر اتساعاً وشمولاً من هذا المفهوم التقليدي الضيّق، إذ يبنى في جوهره على الحاجة إلى استيعاب أدوار العديد من الفاعلين الدوليين الآخرين، كالمنظمات الدولية العالمية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني في الداخل والخارج، وإسهاماتها، حيث تتمّم هذه الأدوار بعضها بعضاً، بل تتفوق في العديد من الأحيان على ما تؤديه الحكومات.

ولا تكتمل الصورة أمامنا إلا بالإشارة إلى أن للأمن الإنساني علاقة وثيقة للغاية بثلاث قضايا رئيسية تؤثر بشدة في أمن العالم وسلامه واستقراره، وهي: التنمية الشاملة، والتدخل الدولي الإنساني، والإرهاب الدولي. فالتنمية الشاملة هي التي يمكنها أن تساعد على التخفيف من ويلات الفقر والجوع والتبعية، وغير ذلك من المشكلات التي تسهم حلولها في تحقيق السلم والأمن لمجتمعاتها، ومن ثم للمجتمع الدولي كله.

أما عن علاقة الأمن الإنساني بالتدخل الدولي الإنساني، فإنها تتضح من واقع أن هذا التدخل عندما يحدث فإنّه يهدف إلى التعامل مع الأزمات الإنسانية التي توجبه للتخفيف من ويلاتها. بيد أن التدخل الدولي الإنساني، خاصة في مناطق الكوارث والأزمات، قد يثير بطبيعته الكثير من أوجه الجدلين القانوني والسياسي حول مدى مشروعيته، أو حول حقيقة الأسباب التي تدفع إليه، وملابسات الظروف التي تسمح به أو تساعد عليه. وقد أوضحت تجارب تطبيقه أنه قد يوجد من المشكلات أكثر مما يوفره من حلول.

أما عن علاقة الأمن الإنساني بالإرهاب الدولي، فإنها لا تقل أهمية، وذلك منذ أن أصبح الإرهاب الدولي بنداً رئيسياً في أيّ أجندة دولية تسعى إلى تحقيق هذا الأمن الإنساني بصورة فعالة. وهناك الكثيرون ممن يعتقدون أن من الممكن أن يتمتع الأمن الإنساني بفعالية كبيرة في التعامل مع مشكلات الإرهاب الدولي وما تقود إليه من مضاعفات، وذلك بخلاف المناهج التقليدية القديمة التي برهنت على جدواها المحدودة، بل على قصورها الشديد في بعض الأحيان. فالأمن الإنساني يعلق أهمية كبيرة للغاية على دور المجتمعات والأفراد في التصدي للعنف، والمنطق في ذلك هو أنهم عندما يمارسون حقوقهم، ويتمتعون بحرياتهم الإنسانية وبالحماية التي يوفرها القانون لهم، فإنه يغدو من الطبيعي أن يقفوا ضد الإرهاب الذي ينبع من طبيعة الإرهاب نفسه المبنية على استخدام العنف وإشاعة الخوف والفوضى بكل ما يمكن أن يصحبها من خراب ودمار.

خلاصة القول هنا أن الأمن الإنساني ينظر إلى السلم من منظور واقعي شامل، وهو منظور لا يحصر اهتمامه في إطار علاقات القوة الدولية وحدها

**إن امتلاك الدولة رصيداً كبيراً ومتفوقاً** من القدرات الاقتصادية والعسكرية ليس كافياً دائماً





القوة الناعمة تشكل مصدر دعم هائل لقدرة الدولة على تحقيق ما تتبناه لنفسها من **أهداف قومية، وهي برغم فوائدها الجمة، فإنها لا تكاد تكلف الدولة ثمناً يذكر**

وما يصحبها من توازنات واختلالات، وإنما يركز أكثر على الحماية الوقائية للمجتمعات الإنسانية من آثار الأخطار الكثيرة التي تثور وتفتح الباب على مصراعيه أمام انتشار العنف وتفاقم الصراع، ويحاول أن يعالج تلك الأخطار والتهديدات من جذورها لتجنب مضاعفاتها وتداعياتها السالبة. وبالتالي يصبح الأمن الإنساني هدفاً كبيراً تتحمل كل دول العالم مسؤوليته بما يمكنها أن توفره له من أسباب الدعم والمساندة. إنها باختصار مسؤولية تضامنية عامة لا تستثني أحداً منها، وهي في مقابل ذلك تضع ثمارها ومزاياها في متناول المجتمع الدولي كله، ولا تقصرها على الدول فقط حتى إن كانت المستفيد الأول منها.

## السلم الديمقراطي

يبقى الاقتراب الثالث والأخير الذي يركز على مفهوم السلم الديمقراطي كأساس لسلم عالمي جديد. وبداية يمكن القول إن نظرية السلم الديمقراطي التي ذاع صيتها، وحققت شهرتها مع بداية ظهور النظام العالمي الجديد، تعد تعبيراً عن توجه ليبرالي قوي في السياسة الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب هذا التوجه يعتقدون أنه يشكل من منظورهم مدخلاً إيجابياً للغاية نحو التعامل مع المعضلات الأمنية الراهنة التي تجد جذورها في العديد من المصادر والأسباب.

يقوم الأساس المنطقي لنظرية السلم الديمقراطي على الزعم أن الدول الديمقراطية لا تقاتل بعضها بعضاً، وأن الديمقراطية هي دعامة أساسية في التمكين لسلم دولي قوي ومستقر، وصورة قد لا يضاهيها تأثير أي مصدر آخر.

وقد استخدم الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، في خطابه السنوي عن حالة الاتحاد عام 1994، الحجة نفسها في تنويهه بغياب الحروب بين الدول الديمقراطية، وفي دفاعه عن سياسة إدارته الرامية إلى نشر الديمقراطية وتنميتها في العالم. ومن هنا كان تأكيده أن التمكين للديمقراطية كان أفضل استراتيجية يمكّن بها للولايات المتحدة من أن تحمي أمنها القومي، فضلاً عن أنه كان يوفر ركيزة أساسية من ركائز إيجاد سلم عالمي راسخ ومستقر. وقد حذا الرئيس السابق جورج بوش الابن حذوه عندما أكد العلاقة الوثيقة بين السلم والديمقراطية. وفي أعقاب تلك الإعلانات المتتالية من الرؤساء الأمريكيين حول أهمية دور الديمقراطية في تحقيق السلام، أصدر الكونغرس التشريع الذي أطلق عليه قانون تنمية الديمقراطية، مؤكداً «أن الحروب بين الدول الديمقراطية أمر نادر الحدوث، وأن معظم الحروب الدولية تقع بين دول غير ديمقراطية، وأن هناك أكثر من 170 مليون إنسان فقدوا حياتهم بسبب السياسات التي انتهجتها الحكومات الشمولية، وانتهت بها إلى الحرب وما صاحبها من ويلات ودمار». كما أن كثيراً من القادة الأوروبيين قد شاطروا نظراءهم الأمريكيين الاعتقاد نفسه، وذلك حين صرحوا أن «التمكين للديمقراطية في العالم لن يدعم الأمن الأوروبي فحسب، وإنما سيوفر السلم للعالم قاطبة».

أما عن الركائز التي يستند إليها منطق هذه النظرية في الدفاع عن فعاليتها المؤكدة كمدخل لحل مشكلات الأمن الدولي بالرغم من كثرة حساسياتها وتعقيداتها، فتتمثل في أن القيم والمثل الديمقراطية التي تجد تعبيراً في قضايا حقوق الإنسان، وفي دعمها المستمر لعلاقات الاعتماد المتبادل للقوميات، هي كلها عوامل متشابكة التأثير، وتفند السبب وراء النزعة القوية التي تحملها الدول الديمقراطية للسلام. وعلى الجانب الآخر، فإن غياب هذه القيم والمثل الإنسانية والأيديولوجيات السياسية التقدمية والليبرالية المساندة لتلك القيم والمجسدة لها والمعبرة عنها، هو الذي يجعل من الدول غير الديمقراطية قوًى معادية للسلام، كما أنه هو الذي يدفعها إلى الإفراط في استخدام القوة والعنف وغيرهما من وسائل القسر والإكراه في علاقاتها بالآخرين.

ومن منطلق هذا الاعتقاد يرى أصحاب نظرية السلم الديمقراطي أن الدول الديمقراطية هي دائماً مع تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية، كما أنها لا تدع مجالاً أمام تلك النزاعات كي تتفاقم أو تخرج إلى دائرة العلن، وإنما تفوض الأمر كله لأساليب الدبلوماسية الهادئة بغية التوصل إلى حلول واقعية ومتوازنة لها. وإذا كانت هذه المثل الديمقراطية والإنسانية الرفيعة لا تعني بحال قدرتها على اجتثاث ظاهرة العنف والحرب من جذورها، فإن تلك المثل نفسها يمكنها أن تؤدي دوراً إيجابياً ومؤثراً في بناء عالم مسالم، عالم يخلو على قدر الإمكان من التهديد والتوتر والعنف.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية التي تعنيها نظرية السلم الديمقراطي هي التي تتسق وتتسجم في جوهرها مع الغرب الليبرالي أساساً، وليس مع أي نمط آخر من عمليات انتخابية تشارك فيها كل القوى السياسية، وتجرى في مناخ من النزاهة والشفافية الكاملة، وعلى النحو الذي يستطيع أن يعبر عن الإرادة الشعبية الحقيقية. كما أنها الديمقراطية التي تحمي الحقوق والحريات الإنسانية وتضمنها، وتعلي حكم القانون، وتضمن تداول السلطة سلمياً. فهذا النوع وحده من الديمقراطيات، وليس غيره، هو الذي يحقق السلم الدولي، ويمضي به على طريق التقدم والازدهار. بيد أن ثمة انتقادات عدة وجهت إلى نظرية السلم الديمقراطي بمفهومها الذي سلفت الإشارة إليه، ومن ذلك أنه لا توجد شواهد واقعية تساند المنطق الذي بنيت عليه هذه النظرية، وهو زعمها أن الديمقراطيات لا تقاتل بعضها بعضاً، وأنها مسالمة بطبيعتها، وأنه كلما اتسع نطاق التمكين للديمقراطية في العالم زاد السلم الدولي رسوخاً وازدهاراً. فهناك العديد من الحروب التي نشبت بين الدول الديمقراطية نفسها، شأنها في ذلك شأن أي حرب تقع بين أي دولتين لأسباب لا تمت بصلة إلى طبيعة أنظمة الحكم فيها، وإنما كانت ناجمة عن تعارض المصالح بين أطرافها.

لقد حاولت كل هذه الاقترابات التي أتينا على ذكرها أن توفر أسساً جديدة يقوم عليها بناء عالم مسالم يخلو من الصراع والتوتر والعنف. وإذا كان بعض هذه المداخل أخذ يشق طريقه إلى واقع العلاقات الدولية الراهنة، وبدأ يؤثر فيه، فإن بعضها الآخر لا يزال في طور الأماني والتطلعات، ولم يذهب أبعد من ذلك. لكن يبقى الأمر المؤكد هنا هو أننا نعيش في عالم مختلف عن ذاك الذي ألفناه من قبل، عالم يتطور ويتقدم حتى إن عوقت مسيرته إلى الأمام عثرة هنا أو انتكاسة هناك. □

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية-جامعة أسيوط

«كثير من الخطب كثير من الورق»

# الأمم المتحدة.. تطويرها إدارياً ومالياً

تميزت الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة بتعدّد مرجعياتها وأهدافها، فمنها إصلاح تبنته الدول، صغراها وكبراها. ومنّها الذي عبر عنه مسؤولون أو أجهزة أممية مثل قرارات الجمعية العامة، أو التقارير التي ينجزها الأمين العام في إطار عمله، أو بدعوة الجمعية العامة، أو مجلس الأمن. هذا المقال يستعرض القضية في شقّيها المالي والإداري، كما يحدد أسباب الأزمات التي تنشأ في المنظمة، والإخفاقات التي تكبح العديد من برامجها، أو تعطلها.

كريم مصلوح *

ارتبط مفهوم إصلاح الأمم المتحدة عموماً بوجهتَي نظر كلاسيكيتين، إحداهما ذات صبغة تقليدية تدعو إلى إدخال تعديلات على الأجهزة وعلى الميثاق وسبل التمويل وتوسيع المهام. والأخرى راديكالية يمكن أن توصف بـ«الدستورية»، وتقوم على مراجعة الأفكار التي أسست عليها المنظمات الدولية المعاصرة، من قبيل عدم واقعية الأمن الجماعي، وضعف وظيفتها، وتقلص الفعل في مقابل اتساع النقاش حول المعايير، والفصل بين الاقتصاد والأمن[1]... إلخ. ومن ذلك دعوة مجموعات من المشرّعين والسياسيين الأمريكيين إلى الحدّ من دور الأمم المتحدة. كذلك يرى موريس برتراند، عضو وحدة التفتيش والمراجعة في الأمم المتحدة (بين عامي 1968 و1985) أن الإصلاح مشكلة فكرية في الدرجة الأولى، مشيراً إلى وجوب التساؤل عن التصورات الأساسية، وعن بنى النسق الحالي، لأجل التفكير في منظمة عالمية أخرى من نوع جديد.

في هذا الإطار لا بأس من توضيح فكرة أساسية مفادها أن القسط الأكبر من الاهتمام الظاهر بالإصلاح ينصبّ على جهاز مجلس الأمن، خاصة من حيث توسيع العضوية فيه. والواقع أن هذه المقاربة جزئية برغم أهميتها، وسيكون من الخطأ الاعتقاد أن أزمة الأمم المتحدة تعالج من هذه الزاوية وحدها. ويتبدى هذا المنظور لدى بعض الدول التي تسمى أحياناً القوى الصاعدة.

## الوضعية الإدارية

برغم أن الدعوة إلى الإصلاح ظلت شعاراً مستمراً داخل المنظمة وخارجها، فإن قليلاً من الاهتمام انصب على الجوانب المالية والموارد البشرية والوسائل الضرورية لجعل المنظمة والوكالات المتفرعة منها تؤدي أدوارها، خاصة في العقدين الأخيرين.

ولعل أحد أسباب عدم النجاح في تحقيق الإصلاح يعود إلى جوانب قانونية، بسبب الصعوبات التي يطرحها الميثاق نفسه لإجراء تعديل ما (المادتان 108 و109)، أو من زاوية حفظ مسار معين من التوازنات الدولية والاستراتيجية، وتملّص الدول من مسؤولياتها، واستغلالها المنظمة كأرضية مناسبة لأداء بعض الأدوار، مستفيدة من امتيازاتها في مجلس الأمن.

وعلى ذلك، فإنه لا يمكن فصل قضية الأداءين الإداري والمالي للمنظمة عن الاستراتيجية العامة لها. إذ يعتمد عمقها الحركي على هذين العنصرين. ونظام الأمم المتحدة متشعب وواسع، وله صلة وثيقة بهياكلها التقليدية المعروفة المنصوص عليها في الميثاق، إضافة إلى أجهزة أخرى مرتبطة بها هي «البرامج»، وتمثل جزءاً من عملها المباشر. وتنص المادة 91 من ميثاقها على أن «الأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة». وقال كوفي عنان، الأمين العام السابق، في أحد تقاريره حول الإصلاح «أدت المشاركة المباشرة لمنظمة الأمم المتحدة في طائفة من المسائل على نطاق أوسع مما كان عليه الأمر في الماضي إلى فرض أعباء ضخمة على وقتي وقدرتي في ما أقوم به من دور بصفتي أداة سياسية لمجلس الأمن والجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وباختصار، فإنه يتوقع مني أن أكون الدبلوماسي الأول في العالم، وأن أدير في الوقت نفسه منظمة كبيرة معقدة، وكأنما سأديرها في أوقات فراغي»[2].

وزيادة على هذا التداخل في الشبكة الإدارية للأمانة العامة، من قبيل تعدد المكاتب والإدارات التي يشرف عليها الأمين العام، تثور قضية اختيار مديري البرامج والمكاتب، والمعايير المعتمدة، سواء من خلال إجراء مقابلات لاختيارهم أو تعيينهم، أو تزويدهم بالتدريب المطلوب. وتحدّ كهذا كانت له علاقة بقدرات أفراد الأمم المتحدة على الإبداع والابتكار، أو انحصارهم في بيئة المقر من دون فرص لتوظيف مهاراتهم وخبراتهم، أو تطويرها. ويذكر عنان في هذا الشأن أنه «بات من المتعين على بعضهم الآخر أن يعمل في بيئة ميدانية صعبة لا يتوافر فيها عنصر التدريب». ومثل ذلك الوضع يسري سواء في مكتب الأمم المتحدة في نيويورك، أو في جنيف، أو في نيروبي.

**من مشكلات الإدارة:** المشكلات الإدارية للأمم المتحدة متعددة، منها ما تتعلق بجوانب إدارة الميزانية، من حيث إعدادها وتوزيعها وإدارتها، ومستوى توافر وسائل المعلومات والاتصال المتطورة والتوثيق وغيرها. وفي هذا الإطار لا يخفى أن المنظمة تعاني مشكلات عدّة يرتبط أبرزها باستقلالية دور الأمين العام نفسه وفعاليته. ومعلوم أن المادة 100 من الميثاق تنص على استقلالية الأمين العام والموظفين. غير أن الواقع مختلف، وهذه المشكلة قديمة مطروحة منذ عقود. وفي هذا الشأن يقول بيار دو سينارکلين، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة لوزان بسويسرا، إن «الأمين العام يرضخ للضغوط السياسية الجديدة، خاصة التزامات من يفرض قدرة كبيرة على المساعدة، أو إلحاق الأضرار»[3]. كذلك يعبّر سينارکلين عن الأزمة المؤسساتية للأمم المتحدة بمقولة معبرة هي «كثير من الخطب، كثير من الورق»، معتمداً على تشخيص في عام 1982، اتضح منه أن الأمم المتحدة أنتجت 700 مليون صفحة من الوثائق، وأجرت 29 ألف ساعة من الاجتماعات من دون تفكير في السياسة العامة[4].

يُذكر أن أحدث التقارير المنجزة وفرق الخبراء المحدثة، قد نبهت على المشكلات نفسها. وأوضح عنان في هذا الشأن أن اللجنة الخامسة قدمت في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة ما مجموعها 275 تقريراً في عام واحد[5]. ومع أن المنظمة استثمرت في نظام المعلومات، وأدخلت عليه تحسينات، وتنفق عليه أكثر من 100 مليون دولار في السنة، وأسهمت هذه البنية في حركية المنظمة، فإن عنان انتقد غياب استراتيجية فعالة لإدارة المعلومات.

وقد أعد فريق من الخبراء عالي المستوى في عام 2006 تقريراً تضمن تسع نقاط حول خمسة محاور استراتيجية، منها التعايش، والربط بين الأنشطة الأممية، وإيجاد الآليات المختصة بالحوكمة والإدارة والتمويل وهيكلة عمليات الميزانية، والبحث في خيارات الربط بين أنشطة المنظمة، والتنفيذ الفعال للبرامج في آجال سريعة[6]. ومما اقترح، على سبيل المثال، توحيد التنمية على مستوى البلدان، وذلك بإحداث وحدة موحدة على مستوى الدول، يسيّرها طرف مسؤول له برنامج وميزانية ومكتب. وقد أوصى التقرير الأمين العام بتوظيف منسق للتنمية في الأمم المتحدة، مكلف الحرص على السير الجيد للأنشطة، وكذلك تكوين فريق عمل مستقل تفادياً للتداخل. ويتضح من هذه

**«أدت المشاركة المباشرة لمنظمة الأمم المتحدة في طائفة من المسائل على نطاق أوسع إلى فرض أعباء ضخمة على وقتي وقدرتي.**
باختصار يتوقع مني أن أكون الدبلوماسي الأول في العالم، وأن أدير في الوقت نفسه منظمة كبيرة معقدة، وكأنما سأديرها في أوقات فراغي» ■

**كوفي عنان**
الأمين العام السابق للأمم المتحدة

التوصيات مدى تأثير البنية الإدارية للمنظمة في عمليات التنمية، سواء على المستوى اللامركزي، أو على المستوى المركزي.

على أن هذا التقرير نفسه سقط في تكرار مجموعة من الآليات التي تناولتها أغلبية التقارير. وإضافة إلى هذا، تجده يدعو إلى إيجاد وظائف جديدة، وحتى برامج أخرى، ما يستدعي السؤال حول كثرة البرامج وتعددها في ظل محدودية فعالية الكثير منها. والملاحظ أن هذا التقرير لم يتوقف عند الأسئلة الحادة للإدارة حول التوظيف، والعلاقة بين الهياكل والوكالات المتخصصة، بقدر ما تعرض لإشكاليات كبرى، ظلت تغلب على الكثير من التقارير العامة، خاصة المرتبطة بقضايا التنمية وحقوق الإنسان.

**الموارد البشرية:** يشير التقرير السالف إلى معايير توظيف الأفراد في المنظمة الدولية، منتقداً إيّاها. كما أن التزايد الكبير في أعداد الموظفين جرّاء توسع المنظمة على مستوى المقر أو ميادين العمل، أفرز ضغوطاً كبيرة على سيرها الإداري. ويخضع التوظيف لنظام «الكوتا». فلكل بلد حصة من الموظفين تحتسب وفق صيغة معقدة تأخذ بانتماء الدولة إلى المنظمة، وحجم السكان، وقدر المساهمة في الهيئة الدولية، إلى جانب معايير أخرى تقوم على التوازن الجغرافي، إضافة إلى مقاربة النوع (الجنس).

وقد يعاني الموظفون هيمنة فوقية ذات صبغة بيروقراطية، منها تلك التي يتمتع بها وزراء الشؤون الخارجية لكل البلدان، أو التي تمارسها السكرتارية الدولية. وحسب برتراند، فإن الدبلوماسيين في نيويورك هم المشرفون الحقيقيون في الأمانة العامة، وليس الأمين العام، وهم من كلّفوا، في اللجنة الخامسة للجمعية العامة، المسائل الإدارية والمالية، لتحديد سلم الرواتب وشروط التوظيف. ويتبع الأمم المتحدة مجموعات كبيرة من الكوادر البشرية منها ما لديه أدوار ميدانية، من مثل ذاك الذي يقوم به ذوو القبعات الزرق (وحدات حفظ السلام)[7]. وتشكل التحديات الميدانية لهؤلاء قضية أساسية أمام فعاليتهم. وإلى عام 2008 كانت هناك 63 عملية لحفظ السلام. وحالياً يوجد أكثر من 100 ألف فرد يعملون تحت لواء الأمم المتحدة في مختلف مناطق العالم[8].

وكثيراً ما تعرّضت بعثات الأمم المتحدة في الميدان للانتقاد بسبب قلة الخبرة وغياب الكفاءة. وفي هذا الشأن صرح أحد موظفي الأمم المتحدة «لقد رأيت جنوداً غير مجهزين كلياً، لذلك أتساءل إذا كان ممكناً أن نسميهم جنوداً، فهم لم يتلقوا أي تدريب عسكري أو شبه عسكري، إنها يد عاملة مستأجرة للأمم المتحدة»[9]. وهو ما عبّر عنه الجنرال جون كوت، القائد العام للقوات الدولية لحفظ السلام في يوغسلافيا السابقة (عامي 1993 و1994) حين تحدث عن وجود كتائب ورؤساء غير مؤهلين في الغالب[10]. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الفقيرة أكثر مساهمة من حيث الجنود في عمليات حفظ السلام. إذ تحصل الدول التي ترسل كتائبها على ألف دولار في الشهر عن كل جندي، وهو مبلغ قليل بالنسبة إلى جندي في جيش غربي، لكنه مهم بالنسبة إلى بلدان، كباكستان أو بنغلاديش، تستغلها لتجهيز قواتها الخاصة[11].

وقد لعب تزايد عدد بعثات حفظ السلام دوراً بارزاً في زيادة الكادر الوظيفي للمنظمة. فمنذ عام 1990 إلى عام 2006 كان هناك 42 بعثة في مقابل خمس بعثات في عقد الثمانينيات، إضافة إلى مهمات التدخل الإنساني. وتطرح اليوم إشكالية أساسية تتمثل في أن نظام إدارة الموارد البشرية في المنظمة يقوم على سياسة «بيئة مستقرة وقائمة في المقر في معظمها، في حين أن ما يزيد على نصف موظفيها البالغ عددهم 30 ألف موظف يعملون في الميدان»[12].

إن هذه الوضعية، التي جرى استعراض بعض ملامحها العامة، شهدت محاولات للإصلاح. والمقترحات التي قدمها الأمين العام السابق، في تقريره الأخير، دعت إلى إجراء إصلاحات كبرى. ويجدر ذكر الخطوط العريضة لهذه المقترحات:

- وضع نظام للتوظيف هادف وسريع وأكثر استباقاً.
- اتباع نهج أكثر تكاملاً في ما يتعلق بالحراك الوظيفي.
- تنمية المواهب، وتعزيز التطوير الوظيفي.
- تعديل الترتيبات التعاقدية، ومواءمة شروط الخدمة لتلبية احتياجات منظمة يتزايد طابعها الميداني.

ومن الضروري أن يستجيب الإصلاح العميق للمنظمة للضغوط الإدارية بشكل يحقق الفعالية والشفافية والديمقراطية. فالتزايد في انتشار مهام المنظمة يدفعها إلى مزيد من عقلنة إمكاناتها البشرية، وتوظيف إمكانات أخرى.

## الوضعية المالية

تطرح الموارد المالية، التي تحتاج إليها المنظمة للحفاظ على وجودها، أسئلة تتزايد مع اتساع أدوارها وازدياد حاجاتها. كما أن المتتبعين تساءلوا عن مدى فعالية الإدارة المالية للمنظمة أمام تعدد مسؤولياتها وانخراطها في ميدان تمويل التنمية.

**الدبلوماسيون في نيويورك هم المشرفون الحقيقيون في الأمانة العامة، وليس الأمين العام**

الجدول رقم (1)
نسب مساهمات الدول الأكثر دفعاً في الميزانية العادية للمنظمة لعام 2008

| الدولة العضو | النسبة المئوية للمساهمة |
|---|---|
| الولايات المتحدة | %22 |
| اليابان | %16.62 |
| ألمانيا | %8.58 |
| المملكة المتحدة | %6.64 |
| فرنسا | %6.50 |
| إيطاليا | %5.08 |
| كندا | %2.98 |
| إسبانيا | %2.97 |
| الصين | %2.76 |

■ **ميزانية الأمم المتحدة:** تقوم على مجموعة موارد لا تنحصر في الميزانية النظامية، وتعتمد على ثلاثة مداخيل أساسية:

أ- **المساهمات في الميزانية العادية:** وتقاس وفق ما يسمى جدول الأنصبة المقررة، وتقسم بالنسبة إلى كل دولة حسب قدرتها على الدفع، وهو معيار أساسي يستند بدوره إلى معايير ثانوية كتقدير الناتج الداخلي الخام للدولة مع تقويمه ليأخذ في الاعتبار بعض العوامل الأخرى كالدّين الخارجي، ومعدل دخل الفرد.

ب- **المساهمات بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام:** وتحتسب وفق سلم مختلف، حيث البلدان المتقدمة تدفع أكثر، ويجرى تمويل كل بعثة لحفظ السلام بشكل مستقل.

ج- **المساهمات الطوعية:** وهي نتيجة لعدم كفاية الميزانية العادية، التي لا تسمح إلا بتمويل العمل اليومي للمنظمة. فكان من الضروري إنشاء صناديق وبرامج للاستجابة لحاجات البناء، والمساعدات الإنسانية وغيرها، ويجرى تمويلها عن طريق المساهمات الطوعية للدول، وجهات أخرى أيضاً[13].

وهناك مشكلة حالياً حول تشعّب هذه الصناديق والبرامج إلى درجة تجعلها تدخل في منافسة في ما بينها، بحثاً عن الموارد المالية، ما يدعو إلى الجمع بين بعض البرامج والصناديق، وتحقيق تنسيق أفضل، خاصة حين تكون اهتماماتها متداخلة. وتجدر الإشارة إلى أن نسب المساهمة في ميزانية المنظمة تتغير. ففي مرحلة التأسيس كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم نحو 40% من ميزانية المنظمة، غير أن تزايد عدد الأعضاء، وتنامي إمكانات دول أخرى، إضافة إلى الضغوط التي يمارسها الكونغرس الأمريكي في هذا الشأن، جعلت هذه المساهمة تنخفض اليوم إلى حدود 22%، ولكنها تبقى المساهمة العادية الأولى في المنظمة. ويبين الجدول رقم (1) أكبر الدول المساهمة في الميزانية العادية للمنظمة[14]. فيما النسبة الأدنى هي 0.001%، ولقد تم تحديد هذه المعايير بقرار من الجمعية العامة.

ويتضح أن دولتين كاليابان وألمانيا ليستا عضوين دائمين في مجلس الأمن، ولكنهما تقدمان نسبة مهمة تتجاوز الربع (أي 25.2%). كما يلاحظ أن مساهمة الصين في ارتفاع (لم تكن تدفع سوى 0.77% في عام 1995)، نظراً إلى النمو الذي يشهده البلد. ويشكل ضعف حجم الميزانية، إضافة إلى التأخر في تسديد المستحقات، عقبة أساسية في طريق المنظمة: «على سبيل المثال، فإنّه في 31 يناير/كانون الثاني من عام 2007، التاريخ الذي تؤدي فيه الدول مساهماتها، فعلت 31 دولة من أصل 192 فقط ذلك»[15].

وحسب التقرير السنوي لمعهد أستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (عام 2007)، فإن التكلفة العامة لعمليات حفظ السلام من عام 1948 إلى عام 2004 بلغت 31.54 مليار دولار. وذلك القدر لا يشكل إلا 5.8% من النفقات العسكرية للولايات المتحدة لعام 2007. وفي مقابل ذلك يزداد العبء على متطلبات حفظ السلام وتمويل البرامج، وربما يظهر أن أحد الدوافع وراء إنشاء الأمم المتحدة لمجموعة من الوكالات، وتحويل برامج إلى منظمات تتمتع بالاستقلالين الإداري والمالي، هو استجابة لهذا الضغط، حيث لا يمكن للمنظمة أن تستجيب لهذه الضغوط المالية المتعددة، ولهذا الجهاز الإداري الكبير.

وكما ذُكر آنفاً، فقد عرفت نفقات الأمم المتحدة تزايداً مطرداً. وأصبحت نفقات حفظ السلام أحد أوجه الضغط المالي عليها. وقد توقف عند هذه النقطة الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي في خطة للسلام لعام 1992، وفي ملحقها لعام 1995، مذكراً بالتناقض الموجود بين حجم المهام وقدرة المنظمة على التحرك،

سواء قدرتها على التصرف على المدى البعيد، أو التصرف المباشر في حالة الأزمة[16]. وارتفعت نفقات بعثات السلام من 1.25 مليار دولار عام 1996 إلى ما يزيد على خمسة مليارات دولار عام 2005، وهي في الحقيقة زيادة رافقت ازدياد عدد البعثات في الميدان من جهة، ومن جهة ثانية، ارتفع عدد العاملين في هذا الإطار من 20 ألفاً منذ تعيين عنان أميناً عاماً إلى 80 ألفاً في مارس/آذار 2006. وازداد باقي فرعي الميزانية الآخرين المتعلقين بالميزانية العادية والخارجة عن الميزانية، ولا تكفي الميزانية العادية للمنظمة إلا لتسديد النفقات اليومية، ويستعان بالتبرعات لتمويل أنشطة أخرى. ويبين الشكل رقم (1) نمو ميزانية الأمم المتحدة في السنوات العشر ما بين 1996 و2005.

■ **الإصلاحات المالية اللازمة:** للتفكير في الإصلاح المالي للمنظمة تاريخ طويل، غير أن تفعيله ظل موضع تساؤل. وتبنت الجمعية العامة قرارات عدّة في هذا الشأن. وزاد من التحديات تلكؤ الدول في دفع مساهماتها. فمثلاً في عام 1995 بلغت ديون الأمم المتحدة على الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 415 مليون دولار، وشكّل هذا الرقم آنذاك نحو 74% من الديون العامة للمنظمة[17]. وعندما حاولت إدارة بيل كلينتون دفع مساهماتها أوقفها الكونغرس. بل أكثر من ذلك، فإن كلينتون اضطر إلى استعمال الفيتو ضد شروط كان الكونغرس يريد فرضها مقابل سداد التزامات الولايات المتحدة للمنظمة[18].

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، دفعت واشنطن مساهماتها من دون شرط، وذلك في إطار تغيير موقفها من المنظمة، وهندسة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية. وقد دعا التلكؤ في دفع الالتزامات المالية كوفي عنان في تقرير له إلى الطلب من «الدول الأعضاء أولاً وقبل كل شيء أن تسدد اشتراكاتها

> من الضروري أن يستجيب الإصلاح العميق للمنظمة للضغوط الإدارية بشكل يحقق الفعالية والشفافية والديمقراطية. فالتزايد في **انتشار مهام المنظمة يدفعها إلى مزيد من عقلنة إمكاناتها البشرية، وتوظيف إمكانات أخرى**

الشكل رقم (1)
النمو السريع في ميزانية الأمم المتحدة على مدى السنوات العشر الأخيرة
ميزانيات الأمم المتحدة للمدة بين عامي 1996 و2005
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

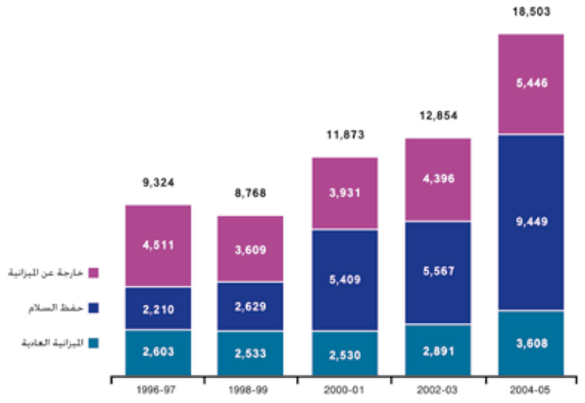


المصدر: كوفي عنان، «الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي».

بالكامل، وفي موعدها المحدد»[19]. وقدّم مجموعة اقتراحات لتحسين إجراءات وضع الميزانية وإدارتها، فدعا إلى تخصيص مزيد من الموارد للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات قياس الأداء... إلخ[20].

إن الدعوة إلى الإصلاح المالي تطرح، بشكل صريح، البحث في موارد مالية واسعة للمنظمة، من دون تقييدها الكامل بالدول، كأن تصبح قادرة على جباية رسوم معينة على مناطق التراث الإنساني المشترك، وضرائب على أبحاث الفضاء، وضرائب ورسوم على بعض الأنشطة التي تهم المنظمة وتستفيد الدول الأعضاء منها. كما تشتمل مصادر التمويل الممكنة على الاستفادة من نفقات تقليص التسلح، وتصنيع مواد معينة ذات مداخيل كبيرة بالنسبة إلى الدول والخواص، والحصول على مساهمات من فواعل غير دول، منها مثلاً مساهمات حكومات وبلديات محلية والمجالس الإقليمية. □

* باحث في الدراسات الدولية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، في وجدة-المملكة المغربية

01. El Ouarith El Hassan, les Nations Unies dans le nouvel ordre international, Faculté de Droit Fès, MDES, 1995, pp. 155-156.
02. كوفي عنان، «الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي، تقرير الأمين العام» (الأمم المتحدة: الجمعية العامة، (A/60/692)، ص 24.
03. Pierre de Senarclens, la Crise des Nations Unies, Paris PUF,1ère édition, p. 167.
04. المرجع السابق، ص202.
05. انظر كوفي عنان، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 42-43.
06. Grupo De Alto Nivel Sobre la coherencia en todo el sistema de las naciones unidas http://www.un.org/spanish/events/panel/html/report.html
07. يتميز أفراد قوات حفظ السلام عن باقي الموظفين بكونهم لا يتقاضون أجورهم من ميزانية التوظيف العادية، كما أن المنظمة لا تمارس عليهم إلا وصاية محدودة.
08. Forum Pour une Gouvernance Mondiale, l'ONU; Quelles Réformes Pour Quel Avenir? Réalisé par Stéphanie été 2008, p. 58.
09. المرجع السابق، ص20.
10. FORPRONU: Force de Protection des Nations Unies.
11. Forum pour une gouvernance mondiale, Op.cit, p.19.
12. Ibid, pp. 9&17.
13. Forum pour une gouvernance mondiale, Op.cit, p. 26.
14. Ibid
15. Ibid, p. 27.
16. B.Boutrous Ghali, Agenda pour la Paix, Rapport Présenté par Secrétaire Général en Application de la Déclaration Adoptée par la Réunion au Sommet du Conseil de Sécurité le 31 Janvier 1992, p. 21.
17. Forum pour une gouvernance, Op.cit, p.27.
18. Ibid
19. كوفي عنان، مرجع سابق، ص 40.
20. المرجع السابق، ص-ص 43-45.



المجلس الوطني للإعلام
National Media Council

ALQUDRA HOLDING P.J.S.C. ش.م.خ. القدرة القابضة

قراءة مقارنة مع العالم

# مؤشرات الواقع العربي في البحث والمعرفة

يستعرض هذا المقال موقع الدول العربية في الخريطة العالمية للبحث والعلم والمعرفة. وإذ يقرأ مؤشرات التراجع والتقدم عربيّاً، مع توقفه عند إشارات تدعو إلى التفاؤل في بعض الحالات، كما في دول الخليج العربية، وربما مصر، فهو يرصد توصيات وسبلاً للنهوض العلمي مستقبلاً أيضاً.

«آفاق المستقبل»

كان أول أجراس الإنذار التي نبّهت على فداحة النقص والتأخر في البحث العلمي في العالم العربي، هو التقرير الافتتاحي لسلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية، الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2002، وحدد ثلاثة نواقص أساسية تواجه التنمية في العالم العربي، وهي: المعرفة، والحرية، وتمكين المرأة. وجاء التقرير اللاحق في عام 2003 ليبحث بشكل مفصّل في أزمة المعرفة في المنطقة من خلال التشخيص المفصّل لمكوناتها، وتقديم الحلول المقترحة لها. وبعد ست سنوات صدر تقرير المعرفة العربي عن «مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم» ليقدم المزيد من الإضاءات المحدثة عن حال المعرفة في المنطقة، ويقوّم مدى التقدم الذي حدث منذ ظهور تقارير التنمية.

## ضعف الصلة بالعلماء العرب

أشار تقرير التنمية الإنسانية الأول إلى ضعف شديد في الصلات بين العلماء العرب، مقارنة بعلاقتهم بنظرائهم الدوليين، وذلك نتيجة عدم سهولة العلاقات العلمية والبحثية، وعدم انسيابها. ودعا إلى إيجاد بيئة ممكّنة من البحث العلمي والتطوير التقني في العالم العربي من خلال تطوير البيئات الاجتماعية والعلمية والتجارية والتنظيمية والتشريعية.

أما تقرير المعرفة العربية عام 2009، فهو ينطلق من مبدأ حماية الحق في المعرفة كواحد من حقوق الإنسان الأساسية، ويبني رؤيته لتطوير مجتمع المعرفة على ثلاث قواعد هي: الانفتاح والتواصل، والحرية، والتكامل مع الحاجات التنموية للمجتمع، ومن دون هذه القواعد الثلاث مجتمعةً من الصعب أن يتحقق أي تطور نحو التنمية والمعرفة. وقد كان التقرير واضحاً في إلقاء اللوم على نقص الإرادة السياسية لا نقص الموارد في ضعف الإنجاز العلمي في العالم العربي، وإنفاق الحكومات العربية على الأمن أضعاف ما ينفق على التعليم والمعرفة.

وشكا التقرير وقوع الدول العربية تحت تأثير فكرة «نقل التقانة» مع امتلاكها مؤسسات ومراكز عامة وخاصة للبحوث العلمية. وقال التقرير إن الإمارات العربية المتحدة هي الدولة العربية الأعلى مستوًى في مرتكز نظام الإبداع، تليها قطر، ثم الأردن. أما أسوأ المؤشرات على الإطلاق، فهي تلك المتعلقة بالنشر والقراءة، حيث تشير إلى أنه إذا وزع مجموع الكتب المنشورة سنوياً على عدد





السكان، فسيكون لكل 19150 مواطناً عربياً كتاب واحد فقط، بالمقارنة بكتاب لكل 491 مواطناً إنكليزياً، ولكل 713 مواطناً إسبانياً، أي أن نصيب المواطن العربي من إصدارات الكتب يمثل 4% و5% من نصيب المواطنَين الإنكليزي والإسباني على التوالي. أما المؤشرات الإيجابية، فهي مرتبطة بشكل أساسي بنمو استخدام اللغة العربية في الإنترنت، الذي زاد بنسبة تعدّ الأعلى في العالم (في المقارنة الإقليمية)، وصلت إلى 20.64% خلال السنوات الثماني الماضية.

## مؤشرات خطرة

مع أن العالم العربي اعتاد أن يتبوأ مراكز متأخرة في معظم تقارير التنمية الدولية، فإن الإحصاءات الواردة في تقرير اليونسكو الدولي حول العلوم عام 2010، الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، من شأنها أن تثير مشاعر الإحباط الشديد. وقد أثبت التقرير مرة أخرى أن العالم العربي لا يظهر حتى الآن أيّ ملامح للتقدم والنهضة العلمية، وأنه يراوح في مكانه منذ سنوات، بينما تتطور دول كثيرة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وحتى في أفريقيا، محاولة جاهدةً اللحاق بقطار العلوم والتكنولوجيا الذي بات يحدد ملامح مستقبل الحضارة البشرية. ويشير التقرير، الذي يرصد النواتج والاستثمارات المعرفية في مناطق العالم ودوله كافة منذ عام 1996 فصاعداً، إلى أن سيطرة القوى الثلاث العظمى (الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي) في مجال البحث والتطوير وصناعة المعرفة باتت تهدّدها الدول الصاعدة مثل الصين والبرازيل وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية والهند. وقد ركّز على «مجموعة العشرين» في عقد المقارنات بين الدول، وهي التي تضم الدول العشرين صاحبة أعلى ناتج اقتصادي في العالم، وتضم من الدول العربية المملكة العربية السعودية، وجاءت السعودية في المرتبة الأخيرة في ما يتعلق بإحصاءات الإنفاق على البحث والتطوير، الذي لم يتجاوز 0.02% من الإنفاق العالمي في عام 2007، بالرغم من أن الناتج المحلي للسعودية يصل إلى 0.8% من الناتج الإجمالي العالمي. كما يشير التقرير إلى بعض الدول التي تميزت بسرعة النهوض في البحث والتطوير في السنوات الماضية، التي ستجد مكاناً سريعاً لها في خريطة التقدم العلمي الدولية، ومنها تركيا التي شهدت ارتفاع معدل الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة الضعف بين عامي 2003 و2007، وارتفاع إنفاق الشركات على البحث والتطوير بنسبة 60%، حيث يعدّ القطاع الخاص هو المحرك الأهم للبحث والتطوير.

وفي محاولة لاستكشاف المستقبل يقدّم التقرير توقعات متفائلة بشأن صعود القوى الجديدة مثل الصين والبرازيل والهند وكوريا وسنغافورة وغيرها من الدول التي لم تتأثر بشكل كبير بالكساد الاقتصادي مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا، كما أنها استفادت من تحديث وسائل الاتصالات ونقل المعرفة، بحيث أصبحت قادرة على خوض سباق جادّ مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال البحث والتطوير ودعم الاقتصاد الوطني لهذه البلاد. كما يؤكد التقرير أن هناك توجهاً عالمياً في المناطق كافة نحو زيادة الاستثمار في البحث والتطوير في التكنولوجيا الرفيقة بالبيئة، خاصة قطاعات الطاقة المتجددة والبحوث المناخية، وأن هذا التوجه يتميز حتى في الدول العربية ودول أفريقيا، جنوب الصحراء، التي لا تظهر الكثير من الابتكار في البحث العلمي.

وأشار التقرير إلى أن دول العالم خصصت 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة البحث والتطوير في عام 2007، وهي النسبة نفسها في عام 2002، ولكنها زادت بالقيمة النقدية المطلقة بنسبة 45%. وتشكل أهم الملامح في التغيرات الأخيرة صعود قارة آسيا التي زادت نسبتها من 27% إلى 32% على الصعيد العالمي، وذلك على حساب تراجع في حصة الاتحاد الأوروبي. وتمثل كوريا الجنوبية خاصة حالة مهمة، إذ إن نسبة إنفاقها على البحث والتطوير هي ضعف نسبتها من الناتج المحلي العالمي، وهذا وضع يؤكد أن كوريا تشهد حالياً نهضة حقيقية في مجالات العلوم والتكنولوجيا ستضعها في حالة تنافسية مهمة على الصعيد العالمي.

أما العنصر الثاني الذي ساعد على تنويع مصادر البحث والتطوير وأنماطهما، فهو زيادة الشركات الكبرى الاستثمار في البحث والتطوير والاعتماد على باحثين من دول الأطراف، وهي استراتيجية تساعد على تقليل تكلفة الأيدي العاملة، وتيسّر انتفاع الشركات بالمعارف والخبرات المحلية في مساعيها إلى فتح أسواق جديدة.

أما في عدد الباحثين، فإن النمط الحالي يشير إلى أن الصين ستحتل المرتبة الأولى في هذا العدد قريباً على حساب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتضم هذه التجمعات الثلاثة نحو 20% من عدد الباحثين في العالم. أما حصة العالم العربي من عدد الباحثين في العالم، فتصل إلى 0.3% في الدول العربية الواقعة في آسيا، و1.4% في الدول العربية الواقعة في إفريقيا بمجموع 1.7%، بينما تصل في بلدان أفريقيا، جنوب الصحراء، إلى 0.6%.

ولأغراض التوثيق يقدم الجدول رقم (1) أهم إحصاءات البحث والتطوير العلمي في العالم العربي مقارنة بمجموعات مختلفة من دول العالم.

وقد خصص التقرير فصلاً خاصاً للبحث والتطوير العلمي في الدول العربية، أشار إلى أنه بالرغم من وجود سياسات واستراتيجيات في الزراعة والطاقة والمياه والتكنولوجيا في معظم هذه الدول، فإن مفهوم الابتكار يبدو غائباً، ويرجع ذلك إلى غياب الروابط في أنشطة البحث والتطوير بين القطاعين العام والخاص. ولكنه يشير إلى بعض المؤشرات الإيجابية، ومنها زيادة عدد الصناديق المخصصة للبحث العلمي في المنطقة (مصر والإمارات والأردن)، وتحديد بعض الدول مثل قطر نسباً مئوية طموحاً لزيادة الإنفاق على البحث العلمي، وتطوير خطة عمل عربية مشتركة للعلوم والتكنولوجيا من المفترض إقرارها في القمة العربية عام 2011. وينتقد التقرير ضعف إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير، حيث تحتل الدول العربية باستثناء تونس (السادسة والثلاثين عالمياً) مواقع متأخرة كثيراً في لائحة إنفاق القطاع الخاص، بالرغم من أن السياسات العامة في الدول العربية في السنوات الأخيرة شجعت القطاع الخاص ومكنته من المشاركة في النمو الاقتصادي عن طريق سنّ التشريعات التي تدعم التنافسية، وتقديم الحوافز العامة. ويأتي الأردن في مقدمة الدول العربية من حيث عدد الباحثين المتفرغين (1952 لكل مليون شخص)، وتليه تونس (1588)، ومن ثم المغرب، فمصر. ويلاحظ عدم وجود دول الخليج العربية في هذه اللائحة

الجدول رقم (1): مؤشرات مختارة للبحث والتطوير العلمي في العالم العربي مقارنة بدول ومجموعات أخرى

تقرير اليونسكو الدولي حول العلوم عام 2010

| المؤشر | الدول العربية | إسرائيل | كوريا الجنوبية | أمريكا اللاتينية والكاريبي | الاتحاد الأوروبي |
|---|---|---|---|---|---|
| الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي (%) | 0.2 | 4.8 | 3.2 | 0.6 | 1.8 |
| الحصة من عدد الباحثين في العالم | 1.7 | — | 3.1 | 3.5 | 20.1 |
| الحصة من المنشورات العلمية عالمياً | 1,4 | 1.0 | 3.3 | 4.9 | 36.5 |
| النسبة العالمية من براءات الاختراع المسجلة في المكتب الأمريكي للبراءات | 0.1 | 0.8 | 4.1 | 0.2 | 15.2 |
| عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة | 16.35 | 49.6 | 81,0 | 28.3 | 64,6 |





بالرغم من إمكاناتها المالية الكبيرة، وتطور جامعاتها في السنوات الأخيرة. أما بالنسبة إلى عدد المنشورات العلمية في العالم العربي، فتأتي الكويت في المرتبة الأولى (225 بحثاً لكل مليون مواطن)، وبعدها تونس (196)، والأردن (157)، وقطر (152)، والإمارات (147). وتبدو الصورة مختلفة تقريباً مع عدد البحوث المنشورة، حيث تأتي مصر في المقدمة (3900 بحث في عام 2008)، وبعدها تونس (2026)، ومن ثم السعودية (1745)، وتليها المغرب (1167)، والجزائر (1289). وأشار التقرير إلى أن كثيراً من العلماء البارزين من المنطقة العربية يعيشون فى نصف الكرة الغربي، ولا يسهمون فى الإنتاج المحلي لبلادهم. ولا يوجد من العرب سوى عالم واحد حائز جائزة نوبل هو الدكتور أحمد زويل، الذي نالها وهو يعمل فى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى خمس نساء عربيات فقط حصلن على جوائز اليونسكو في مجال العلوم في أفريقيا والدول العربية.

أما في ما يتعلق بمؤشر اقتصاد المعرفة في العالم العربي، الذي يعتمد على مؤشرات التعليم والابتكار، فتحتل الإمارات وقطر المقدمة برصيد 6.73 نقطة، وتليهما البحرين (6.04)، فالكويت (5.85)، وبعدها الأردن (5.54)، ومن ثم السعودية وعُمان، بحيث يشكل الأردن الاستثناء الوحيد من خارج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مقدمة هذا التصنيف. ويحدد التقرير أخيراً مجموعة من أولويات البحث والتطوير العلمي في العالم العربي، وهي: الأمن المائي، وأمن الطاقة، وتكنولوجيا النانو.

## محاولات للخروج من الصورة النمطية

يبدو أن أهم مظاهر التحديث والاختراق في مجال البحث العلمي ستأتي من دول الخليج العربي في المستقبل القريب. هناك الكثير من الطموحات إلى أن تلعب الجامعات السعودية، خاصة جامعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا، التي بلغت قيمة إنشائها 2.6 مليار دولار، دوراً رئيسياً في تشجيع البحث العلمي في المنطقة. كما أن هناك الكثير من التفاؤل بأن تتمكن قطر من تحقيق هدفها تخصيص 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث العلمي في عام 2013. وتعِد صناعة النشر والتطوير في الإمارات العربية المتحدة بإحداث نقلة نوعية في المعرفة والبحث العلمي من خلال مشروعات الترجمة (كلمة، مؤسسة محمد بن راشد، ترجمة ناشيونال جيوغرافيك، وغيرها)، وكذلك من خلال دمج مراكز البحوث والدراسات الإماراتية للبعد العلمي في برامجها البحثية، ولا ننسى المساهمة المتميزة التي سيوفرها مشروع «مصدر» في أبوظبي لنقل تكنولوجيا الطاقة الخضراء وتوطينها في العالم العربي أيضاً. وعلى صعيد الإعلام، فإن برنامجاً مثل «نجوم العلوم» الذي تنتجه مؤسسة قطر للتربية والثقافة والعلوم يعدّ نقلة نوعية مهمة في سياق تأسيس ثقافة احترام عام للعلوم في العالم العربي، وتغييراً عن النمط السائد من البرامج الترفيهية. وكذلك من الفرص المتاحة الشراكة العلمية مع الولايات المتحدة، التي أعلنها الرئيس باراك أوباما، في خطابه إلى العالم الإسلامي في القاهرة في يونيو/حزيران 2009، التي طوّرت لتتضمن مشاورات يقودها علماء كبار، من أمثال أحمد زويل وإلياس الزرهوني، مع صناع القرار السياسي والتكنولوجي في العالم العربي، لإنشاء مراكز تميز، وبرامج مشتركة للبحث العلمي مع أهم المؤسسات الأمريكية.

وفي مصر هناك عدد من الأشخاص الذين يتوقع أن يضطلعوا بدور بارز في المرحلة المقبلة، على الصعيدين السياسي والحكومي، هم من أصحاب الخلفية العلمية. فمثلاً يعدّ المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي أحد أبرز المرشحين لمنصب الرئاسة في مصر، كما أن الدكتور زويل الحائز جائزة نوبل في الكيمياء يؤدي دوراً محورياً في الحياة العامة المصريّة حالياً، وجرت الموافقة على المشروع الذي قدمه لإنشاء مؤسسة حديثة معنية بالبحث العلمي في مصر. ولدى الدكتور فاروق الباز –أحد كبار علماء وكالة الفضاء الأمريكية– مشروع مهم يدعو إليه منذ سنوات، حول ممر التنمية، الذي يعمل على إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد المصري، وتوفير فرص العمل من خلال الاعتماد على المنهجيات العلمية في تطوير الموارد الطبيعية في حوض نهر النيل في مصر. ولا شك أن اختيار الدكتور عصام شرف رئيساً للوزراء، وهو شخصية له خلفية علمية ورئيس سابق لجمعية «عصر العلم» التي تعنى بالتطوير العلمي في مصر والمنطقة، يعدّ مؤشراً آخر إلى تعاظم الدور السياسي للعلماء أيضاً، وإن كان ذلك بحاجة إلى تأطير مؤسسي حتى لا يبقى معتمداً على الأفراد المتميزين وأصحاب العلاقات الدولية.

**يبدو أن أهم مظاهر التحديث والاختراق في مجال البحث العلمي ستأتي من دول الخليج العربي في المستقبل القريب**

وربما تكون مساهمة زويل، التي نشرها في مجلة «نيو ساينتست» في إبريل/ نيسان الماضي واحداً من أهم المقترحات الاستراتيجية لمحاولة رسم خريطة طريق لتعظيم دور العلوم في النهضة العربية خلال مرحلة التحولات الحالية. وقد حدد فيها ثلاث خطوات رئيسية لهذه النقلة النوعية وهي:

- زيادة المشاركة الشعبية من خلال دعم مشروعات محو الأمية، ومشاركة المرأة في الحياة العامة.
- مأسسة الإصلاحات المطلوبة من أجل السماح بحرية التفكير، وتقليص البيروقراطية، ومكافأة الجدارة والتميز، وتطوير تشريعات مناسبة وفعّالة.
- إنشاء مراكز للتميز لإظهار قدرة المسلمين على التنافس في الاقتصاد المعولم، والاستثمار في رغبة الشباب في التعلم.

ويعتقد زويل أن على الغرب أن يساعد على هذا التحول، خاصة عن طريق بناء الشراكات، وتقديم الدعم والمساعدات، ولكن وفق شروط محددة مفادها توجيه الدعم إلى برامج تميز لبناء الموارد البشرية والبنى التحتية، وليس إلى مشروعات منفردة ومبعثرة، وألا يكون هذا الدعم مشروطاً سياسياً، كما أنه من الضروري العمل على دعم التحول نحو مجتمعات مبنية على المعرفة، وهي وحدها القادرة على التكيف مع الاقتصاد العالمي، والتعايش بين الحضارات.

في التحليل النهائي يرتبط تحدي العلوم والبحث العلمي بتحدي التنمية في العالم العربي بمختلف أوجهها. والمطلوب حالياً إعطاء دور أكبر للعلماء في صياغة الخطط والمشروعات الثقافية والسياسية، لتحقيق النقلة النوعية نحو نهضة اقتصادية واجتماعية مبنية على المنهج العلمي، وهذا يتطلب دمج العلماء في صناعة القرار، وفي السياق الاجتماعي العام أيضاً. ولا يمكن أن يستمر تعريف المثقف العربي بأنه الذي يكتب الشعر ويرسم وينحت ويؤلف الرواية، ويغيب عن ذلك العلماء الذين يصنعون الحدث، الذين يملكون الرؤية العلمية الشمولية للمستقبل، وهم الذين يجب أن يقودوا جزءاً كبيراً من صنع المستقبل، سواء من خلال مؤسساتهم العلمية، أو من خلال مساهماتهم كأفراد في التخطيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي. □

## ميل إلى الأخذ بضريبة القيمة المضافة

# آراء حول نظام ضريبي لدول الخليج العربية

أسهمت الأزمة العالمية الراهنة في إعادة تسليط الضوء على أهمية تبني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للنظم الضريبية ضمن هياكلها الاقتصادية، خاصة بعد أن باتت الضرائب جزءاً لا يتجزأ من اقتصادات الدول المتقدمة والغنية. كما أنّ للنظم الضريبية وظائف اقتصادية واجتماعية وسياسية تتعدى تحقيق الدخل. الخيارات الضريبية تتنوع بين ضرائب القيمة المضافة، وضرائب دخل الشركات والأفراد. ضمن التقرير التالي، تناقش «آفاق المستقبل» الخيارات المختلفة مع نخبة من الخبراء الاقتصاديين.

بشار أكرم باغ *

يشكل بناء منظومة ضريبية متطورة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضرورة استراتيجية على المدين المتوسط والطويل. وبالرغم من عدم وجود ضرورة آنية للبحث عن مصادر دخل جديدة في ظل ارتفاع عوائد النفط، فإن ذلك لا يعني أن دول الخليج لن تحتاج مستقبلاً إلى مداخيل إضافية في حال تراجع قيمة صادراتها النفطية، نتيجة متغيرات أسواق الطاقة العالمية، أو تراجع الطلب على النفط مع اعتماد مصادر الطاقة البديلة على نطاق واسع. ويرى الدكتور سعيد الشيخ، عضو مجلس الشورى السعودي، كبير الاقتصاديين في البنك الأهلي التجاري، ضرورة أن تبدأ دول الخليج –حتى لو لم تكن بحاجة ملحّة إلى زيادة مداخيلها فوراً– فرض الضرائب تدريجياً، ولو بنسب بسيطة، بهدف بناء ثقافة ضريبية في حال ظهور الحاجة إلى فرض المزيد من الضرائب مستقبلاً. وتزداد ضرورة النظم الضريبية في بعض دول الخليج التي لا تتمتع باحتياطات نفطية كبيرة، إذ قد تواجه تحديات جمّة في إدارة سياساتها المالية في ظل تدني عوائدها الاقتصادية. أما الدكتور محمد إبراهيم السقا، أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، فيحذر من «مخاطر تركز الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون حالياً في العوائد النفطية، وآثار ذلك في استقرار النشاط الاقتصادي فيها». كما يؤكد حاجة دول الخليج «إلى تبني هيكل مناسب للضرائب كمصدر مستقر ودائم للإيرادات العامة».

### ضريبة القيمة المضافة

قد تشكل ضريبة القيمة المضافة الخيار الضريبي الأمثل، أو الأكثر تداولاً ونقاشاً، على نطاق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويذكر الدكتور ناصر السعيدي، رئيس الشؤون الاقتصادية في سلطة مركز دبي المالي العالمي، أن الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي بطلب من دول مجلس التعاون، تضمنت اقتراحاً بتخفيض الرسوم الجمركية، التي تقارب نسبتها 5%، أو إلغائها، بما يحرر التجارة، ويخفض تكلفة الواردات بمختلف أنواعها، أي تلك الموجهة إلى القطاع الصناعي أو الاستهلاكي، على أن تفرض في المقابل ضريبة على القيمة المضافة بنسب منخفضة كنسبة 5% مثلاً. ويلفت النظر إلى أن الضريبة المقترحة ستسهم، في حال تطبيقها، في تأمين موارد إضافية لدول المنطقة بمقدار من 1% إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ في الاعتبار أفضلية توحيد فرض هذه الضريبة على نطاق دول الخليج. ويضيف «إن فرض ضريبة القيمة المضافة في منطقة الخليج ليس طرحاً جديداً، بل كان قيد البحث والدراسة منذ سبع سنوات تقريباً، لكن إلى الآن لم يطبّق على أرض الواقع في أي من دول مجلس التعاون». ويبدو أن هذه الضريبة مرشحة للتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة. وحول وجود خطط رسمية لديها لفرض الضرائب، يقول محمد عمر عبدالله، وكيل دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي «لم يصدر أي قرار في هذا الخصوص حتى تاريخه من الجهات الرسمية، والأمر منوط بمجلس الوزراء. غير أن هناك دراسات ومقترحات لإحلال ضريبة القيمة المضافة مكان الرسوم الجمركية المعمول بها حالياً، ومن المقترح أن تكون بالقيمة نفسها، وألا تتجاوز النسبة المعمول بها البالغة 5%». ويشير إلى أن «دول مجلس التعاون قد حددت عام 2012 إطاراً زمنياً لتطبيق ضريبة القيمة المضافة».

كما يعدّ الدكتور سعيد الشيخ ضريبة القيمة المضافة أحد الحلول الضريبية الممكنة، على أن تكون في البداية على المنتجات الموجهة إلى شريحة الدخل المرتفع عوضاً عن السلع الغذائية والأساسية، لتجنب تأثيرها سلباً في ذوي الدخل المحدود. وبدوره يقترح الدكتور محمد السقا «أن تبدأ دول الخليج فرض ضرائب على القيمة المضافة، أو ضرائب استهلاك في البداية لأسباب عدة، أهمها وفرة حصيلة هذه الضرائب، وسهولة تحصيلها؛ وذلك لأنها لا تتطلب عمليات تقدير لمستويات دخل الأفراد والتعقيدات المصاحبة لها، فضلاً عن أن تلك الدول لا تملك أجهزة ضريبية متقدمة حالياً تمكنها من أن تفرض ضرائب على الدخل وتحصلها بشكل فعّال».

### تداعيات وفوائد

رداً على بعض التحليلات التي تحذر من الآثار السلبية لضريبة القيمة المضافة في الصناعات المحلية، يؤكد السعيدي وجود سوء فهم حول هذا النوع من الضرائب؛ فهي ضريبة على الاستهلاك، وليست على التجارة أو الصناعة. أي أن المستهلك يتحمل تكاليفها. كما ينفي إمكانية تأثيرها في مستويات الاستهلاك، إذ إن دراسة صندوق النقد الدولي تقترح أن يترافق فرض ضريبة القيمة المضافة مع تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها، ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الواردات من الخارج، وضمنها تلك المستخدمة في الصناعات المحلية. وتفرَض الضريبة على السلع الاستهلاكية كلّها بلا تمييز بين المستوردة والمحلية.

> «**يسهم النظام الضريبي في زيادة مستوى الشفافية والإفصاح، ويسمح بالاطّلاع على تفاصيل مجمل** النشاطات الاقتصادية بمختلف فئاتها، ووضع تقديرات أكثر دقة لمؤشرات حيوية على غرار الناتج المحلي الإجمالي وغيره» ■
>
> **سعيد الشيخ**

«الضريبة التي اقترحها صندوق النقد الدولي ستسهم، في حال تطبيقها، في **تأمين موارد إضافية لدول المنطقة بمقدار** من 1% إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي»

**ناصر السعيدي**

«**يوجد نوعان على الأقل من الضرائب التي يجب أن تفكر الدول الخليجية في فرضها**، وهما ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات، والضرائب على مداخيل الشركات»

**محمد إبراهيم السقا**

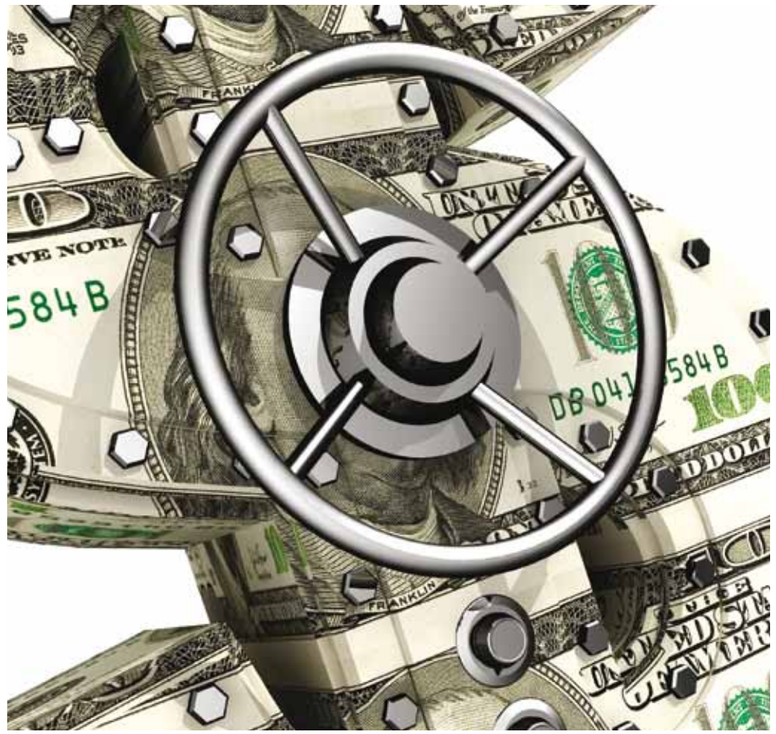

ويعرب السعيدي عن رأيه بأن الدراسة قد اقترحت أيضاً أن تكون ضريبة القيمة المضافة بديلاً للرسوم المفروضة على قطاعات أخرى، بدءاً بالخدمات والمعاملات الحكومية، وصولاً إلى الفنادق والمطاعم، الأمر الذي يحسّن الإجراءات كلّها على المستوى الاقتصادي، وهو ما يفسر انتشار فرض ضريبة القيمة المضافة في الكثير من دول العالم. ويعدد أبرز نتائجها الإيجابية المتمثلة في توفير موارد مالية مستدامة لدول الخليج، خاصة في ظل ما شهدته المنطقة من تقلبات كبيرة في إيراداتها الاقتصادية إثر التغيرات الحادة والمفاجئة في أسعار النفط والغاز. ويشير، على صعيد آخر، إلى إسهام نظام ضريبة القيمة المضافة في حد ذاته في توفير بيانات إحصائية شاملة ودقيقة حول تفاصيل الحراك الاقتصادي لكل دولة، وهو ما تفتقده دول المنطقة حتى الآن. فمن الضروري توافر المعلومات حول الاقتصاد الحقيقي لمساعدة صناع القرار في الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة التغيرات الاقتصادية المتلاحقة. ويتفق الشيخ مع رأي السعيدي، مشيراً إلى أن النظام الضريبي يسهم، بشكل عام، في زيادة مستوى الشفافية والإفصاح والاطلاع على تفاصيل مجمل النشاطات الاقتصادية بمختلف فئاتها، ووضع تقديرات أكثر دقة لمؤشرات حيوية على غرار الناتج المحلي الإجمالي وغيره.

وبدوره يوضح عبدالله «أن هدف السياسة الضريبية بنوعيها، المباشر وغير المباشر، لا يقتصر على تحقيق حصيلة مالية فحسب، بل يمتد ليشمل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني». ويشير إلى أنه «في حال إقرار مشروع أو مقترح ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات مستقبلاً، فسيكون البديل لنظام الرسوم الجمركية المعمول به، ويعول عليه ليكون الآلية الأفضل لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات. ومنها أنه سيكون أداة بديلة لاستيفاء الرسوم الجمركية، بما ينسجم مع اتفاقيات التجارة الحرة التي تلغي الحواجز الجمركية، بالإضافة إلى العديد من الفوائد والعوائد الاقتصادية، والاجتماعية، والاستثمارية، وإيجاد فرص عمل جديدة، وتطوير أداء الأعمال، وتحسين نظم المحاسبة والتدقيق للمنظمات والأعمال، وتشجيع رأس المال والاستثمار». كما يشير وكيل دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي إلى أن «موضوع ضريبة القيمة المضافة مرتبط بشكل رئيسي بأنظمة الاستثمار الأجنبي وقوانينه وتشريعاته، والمنافسة، وشهادة المنشأ، والقانون الاتحادي الجديد للشركات في دولة الإمارات». ويوضح أن ما يزيد على 140 دولة في مختلف قارات العالم أصبحت تطبق ضريبة القيمة المضافة، أو ما تسمى «ضريبة السلع والخدمات»، ومنها العديد من الدول العربية، مثل لبنان ومصر والأردن وتونس والمغرب، والعديد من دول الاقتصادات الحديثة، مثل المملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وسنغافورة. ويؤكد أن «تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات سيحافظ على تنافسيتها على صعيد جذب الاستثمارات، ولا سيما أن التطبيق لن يقتصر على دولة الإمارات فحسب، بل سيمتد إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كافة». وحسب قوله، فإن «تطبيق ضريبة القيمة المضافة في





الإمارات يخضع حالياً لدراسات مستفيضة لفحص آثاره الإيجابية والسلبية في الاقتصاد الوطني، خاصة في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتأثيره في معدلات التضخم». ويضيف «تدرك حكومة دولة الإمارات أهمية المحافظة على نظام ضريبي ملائم من أجل الإبقاء على الميزة التنافسية التي تمتلكها على صعيد جذب الاستثمارات. كما أنه من المرجح أن تكون هناك إعفاءات ضريبية أو ضريبة مفروضة بنسبة صفر في المئة على بعض السلع والخدمات».

### الضرائب الأخرى

حسب رأي الدكتور سعيد الشيخ، فإنه إلى جانب إمكانية فرض ضريبة القيمة المضافة، فقد يكون من الأولى البدء بفرض ضرائب دخل على الشركات في ظل الأرباح الكبيرة التي تجنيها في المنطقة. ولهذا يمكن تحديد مستويات معينة من الأرباح يبدأ معها اقتطاع الضرائب. فليس من الضروري أن تُفرَض الضريبة على الجميع، بل يمكن اعتماد نظام الشرائح، حيث يجري خلال السنوات الخمس الأولى، مثلاً، فرض ضرائب على شريحة الشركات التي تحقق مستويات ضخمة من الأرباح. ويمكن أن تكون الضريبة بنسب منخفضة في البداية، وذلك لانتهاج سياسة متدرجة في فرض الضرائب تساعد الشركات على تنظيمها (الضرائب) ضمن ميزانياتها؛ لكيلا تصبح عبئاً إدارياً وتنظيمياً على المؤسسات.

ومن جانبه يشير السقا إلى أنه يوجد نوعان على الأقل من الضرائب التي يجب أن تفكر الدول الخليجية في فرضها، وهما ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات، والضرائب على مداخيل الشركات. ويزيد «مما لا شك فيه أن الشركات الخاصة التي تعمل في الخليج تحقق أرباحاً مرتفعة بسبب طبيعة البيئة التي تعمل فيها. كما تحصل في الوقت نفسه على تسهيلات كثيرة في التكاليف التي تتحملها، مثل المدخلات المدعمة كالكهرباء والماء، وإيجارات الأراضي، ودعم مواد البناء... إلخ، وليس من العدل أن تترك هذه الشركات من دون أن تدفع ضرائب لتشارك في تحمل تكلفة الإنفاق العام على مثل هذه المدخلات التي تدعمها الدولة».

وعن الآليات المثلى للبدء في فرض نظام ضريبي في دول المنطقة، يقدم السقا التوصيات التالية:

- اختيار مجموعة الضرائب التي ستفرضها، أي إذا ما كانت ستفرض ضريبة دخل، أو ضريبة قيمة مضافة، أو ضريبة استهلاك، أو ضريبة عقارية، أو ضريبة ثروة... إلخ.
- تحديد معدل الضريبة المناسب، وسبل التدرج في فرضه، أي بين إذا ما كانت ستتبنى معدلاً ثابتاً للضريبة، أو معدل ضريبة تصاعدياً، أو معدل ضريبة تنازلياً.
- إنشاء إدارات مستقلة للضريبة، ومدّها بالمهارات الإدارية والتسهيلات اللوجيستية المناسبة للتعامل مع عملية فرض الضريبة وجمعها بصورة فعّالة، وبما يحول دون حدوث التهرب الضريبي.

«**موضوع ضريبة القيمة المضافة مرتبط بشكل رئيسي بأنظمة الاستثمار الأجنبي** وقوانينه وتشريعاته، والمنافسة، وشهادة المنشأ»

**محمد عمر عبدالله**

- إجراء حملة إعلامية مكثفة عن أهمية الضرائب، ودورها في الاقتصاد، وأهميتها بالنسبة إلى الدولة والفرد، وذلك لكسب تأييد الأشخاص وقطاع الأعمال للضرائب.

### تباين الواقع الضريبي

يتباين الواقع الضريبي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ففي حين تفرض السعودية ضرائب دخل على الشركات الأجنبية العاملة في المملكة، بحسب الدكتور الشيخ، فإن «القوانين الضريبية الموائمة تشكل أبرز مزايا دولة الإمارات التنافسية في ما يتعلق بجذب الاستثمارات»، وفقاً لعبدالله، الذي يضيف قائلاً: «لا تفرض حكومة دولة الإمارات ضرائب على دخول الشركات والأفراد، باستثناء بعض الشركات التي تعمل في بعض المجالات الاقتصادية، مثل البنوك وشركات النفط الأجنبية، كما لم تتجاوز نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة 1% خلال الفترة من عام 2004 حتى عام 2008». ويبين أن «المطبق حالياً في دولة الإمارات هو استيفاء رسوم جمركية على الواردات بنسبة 5%، تماشياً وانسجاماً مع التعرفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون، باستثناء التبغ والسجائر وبعض السلع المحدودة جداً التي تتراوح نسب الرسوم الجمركية عليها ما بين 50% و100% من قيمة الفاتورة، أو القيمة النوعية -أيهما أعلى». والهدف من ذلك، حسبما يقول عبدالله، «الحد من استهلاك السلع المضرة والمؤثرة في الصحة والبيئة. وفي المقابل، فإن ثمة إعفاءات من الرسوم الجمركية على السلع المنتجة في أي من دول المجلس، وكذلك الإعفاءات الدبلوماسية والعسكرية والأمتعة الشخصية وبعض السلع، مثل بعض أعلاف الحيوانات بهدف تنمية الثروة الحيوانية».

### ضرائب الأفراد

فيما يجمع الخبراء على أهمية النظم الضريبية لاقتصادات دول المنطقة، لا يبدو أن ضرائب الأفراد تحظى بالإجماع عينه. وينصح الدكتور الشيخ باستبعاد الضرائب على الأفراد في ظل تعقيداتها الكثيرة، من حيث تحديد مستويات مداخيل الأفراد، وتأثرها بالضرائب. ويحذر من إمكانية أن تواجه هذه الفكرة تذمراً شعبياً وعدم قبول على نطاق الأفراد. ويأتي رأي السقا في الإطار نفسه، لكن بمقاربة مختلفة، إذ يقول «ربما تحتاج دول الخليج إلى تجنب المراحل الأولى لتبني نظم ضريبية على مداخيل الأفراد لأسباب عدة: أهمها أن الحصيلة الوفيرة لصادرات النفط ينظر إليها بعضهم على أنها نوع من الضرائب المستترة، بمعنى آخر، النفط هو مورد طبيعي في الدولة، وعندما تستخرج هذا المصدر من الأرض، يفترض أن توزع الدولة حصيلة البيع على المواطنين فيها، ثم تفرض عليهم ضرائب لتمويل إنفاقها العام. وعندما تستأثر (الدولة) بحصيلة الإيرادات النفطية، ولا توزعها على الأفراد، فكأنها في هذه الحالة تفرض ضرائب مستترة عليهم في صورة هذه الإيرادات غير الموزعة». كما يلفت النظر إلى أن التفكير في فرض ضرائب على دخول الأفراد لا بد أن يصاحبه مزيد من «التحرر الديمقراطي، والمشاركة الفعالة للأفراد في الحكم وإدارة السياسات من خلال المجالس النيابية الفعالة والحرة، فمن يموّل لا بد أن يشترك في عملية إدارة هذه الأموال، أو على الأقل في الرقابة عليها. ولذلك تجد دائماً الفرد في الغرب يرفع هذا الشعار «أنا دافع للضريبة (I am a tax payer) لذا أسهم في تحمل تكلفة إدارة البلد، ومن ثم فإن لي حقوقاً نظير ذلك».

□

* صحافي وباحث اقتصادي

# آفاق فرض أنظمة ضريبيّة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

محمد العسومي*

لا تزال قضية الضرائب تفرض نفسها على الأجندة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تلوح في الأفق بوادر اتفاق جماعي حول البدء في العمل بنظام للضرائب في هذه الدول خلال السنوات القليلة المقبلة.

وفي حال الاتفاق حول هذا الموضوع، فإن ذلك سيشكّل تطوراً مهماً للاقتصادات الخليجية التي لم تعرف أي شكل من أشكال الضرائب الفعلية طوال الستين عاماً الماضية. وقد صُنّفت دول المجلس ضمن البلدان المسماة «الجنة الضريبية» لخلوها من الضرائب، ما حول بعضها، التي تتوافر فيها تسهيلات إضافية، إلى مناطق جذب قوية لرؤوس الأموال من مختلف بلدان العالم. والسؤال المطروح حالياً يتمحور حول مدى أهمية العمل بنظام الضرائب في دول المجلس، وإلى أي درجة يعدّ ذلك ضرورياً لهذه البلدان، خاصة أن هناك العديد من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي ستترافق مع تطبيق مثل هذا النظام؟

أولاً، لا بد من الإشارة إلى أن اتخاذ مثل هذه الخطوة أمر لا مفر منه، سواء عاجلاً أو آجلاً، فالاقتصادات الحديثة بحاجة إلى نظام للضرائب، مثلما هي الحال في الاقتصادات المتقدمة، حيث تشكل عائدات الضرائب مصدراً أساسياً لتمويل الموازنات السنوية، وتنفيذ المشروعات التنموية، والإعانات المجتمعية، وتقديم خدمات راقية إلى أفراد المجتمع.

وثانياً، يبدو أن دولة الرعاية التي ميّزت البلدان الخليجية، التي اعتمدت على عائدات النفط لتمويل الموازنات الحكومية، وتقديم الخدمات، وضمنها السكانية، بصورة مجانية، تشارف على الانتهاء بسبب التطور النوعي للاقتصادات الخليجية التي أصبحت أكثر حداثة والتزاماً للمعايير المعاصرة للإدارة الاقتصادية.

وثالثاً، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من بداية عام 2008 يتطلب اتخاذ إجراءات لتسهيل استكمال مقومات هذه السوق الخليجية الواعدة، التي تشتمل على التنسيق بخصوص سياسة موحّدة لنظام الضرائب في دول المجلس. وفي هذا الصدد، ونظراً إلى قيام السوق الخليجية المشتركة، فإنه أصبح من الصعب أن تتخذ أي دولة من الدول الست الأعضاء في المجلس قراراً منفرداً لفرض نظام ضريبي، فقد يؤدي ذلك إلى فقدانها المزايا التنافسية النسبية التي تتمتع بها في نطاق السوق المشتركة.

من هنا سبق أن أجّلت بعض دول المجلس تطبيق قانون القيمة المضافة بصورة منفردة، ورُفِع المشروع إلى الأمانة العامة لدول المجلس، وذلك تمهيداً لتطبيقه في الدول الأعضاء كافة في وقت متزامن، ويعدّ ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح. وإذا طُبّق قانون القيمة المضافة، فإن ذلك سيسهم إسهاماً فعّالاً في التغلب على بعض العقبات التي تحول دون التطبيق الكامل للاتحاد الجمركي، كتلك العقبة الخاصة بتوزيع العوائد الجمركية بين دول المجلس. ويمكن في حال التطبيق الجماعي لنظام القيمة المضافة أن يشكل هذا بديلاً عملياً لنظام توزيع الرسوم الجمركية المعقّد. وفي ما عدا ضريبة القيمة المضافة، فإن قوانين الضرائب في دول المجلس يمكن أن تشمل الكثير من الجوانب، خاصة ضريبة الدخل، والضرائب على الأرباح. إلا أن مثل هذا التوجه بحاجة إلى تطبيق تدريجي في بلدان لم تتعود أنظمة ضريبية من هذا النوع، علماً أنها تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلى مستقبلها الاقتصادي. وإذا كان من المتوقع أن تبدأ دول المجلس قريباً تطبيق ضريبة القيمة المضافة، فإن التدرج يتطلب العمل منذ الآن لوضع برنامج زمني لتحديد أشكال الضرائب المقترحة، التي تلائم اقتصادات دول المجلس من جهة، والأوضاع الاجتماعية فيها من جهة أخرى.

تزامناً مع الأخذ بنظام الضرائب، فإن هناك العديد من التغيرات التي لا بدّ أن ترافق الأخذ بهذا النظام، يأتي في مقدمتها إنشاء المؤسسات الرقابية التي تشرف على تحصيل الضرائب وأساليب إنفاقها، وتطويرها. فالإنفاق عن طريق العائدات العامة يختلف عن الإنفاق من خلال العائدات الضريبية، إذ ينتظر دافع الضرائب الحصول على مردود ماديّ لقاء ما دفعه، وذلك على شكل ضمانات اجتماعية وخدمات عامة تبرر وجود مثل هذه الأنظمة الضريبية، التي يتوقع أن تلعب دوراً تنموياً من خلال المشاركة الفعلية لأفراد المجتمع في التنمية. لذلك، فإن التهرّب من الضرائب، أو سوء استخدام عائداتها، يشكل جريمة يعاقب عليها القانون في البلدان التي تتبع الأنظمة الضرائبية بأشكالها كافة. وهذا يعني أن سنّ القوانين واللوائح والأسس اللازمة لتحصيل الضرائب وسُبل إنفاقها يجب أن يسبق عملية التطبيق الفعلي لهذه الأنظمة. وفي حال بناء النظام الضريبي الخليجي المشترك على أسس صحيحة، فإن نتائج إيجابية كثيرة ستترتّب على عملية التطبيق هذه. من هذه النتائج تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية للتنمية، إذ ستكون لأفراد المجتمع كافة من مواطنين ومقيمين إسهاماتهم المادية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي المقابل سيترتب على دفعهم الضرائب حقوق عديدة تضمن لهم الحصول على خدمات راقية، منها التعليم والصحة، وتقديم تسهيلات تسهم في استقرارهم المعيشي في مختلف الظروف. وفي الوقت نفسه، فإن تغيراً جوهرياً سيطول هيكلية الموازنات الحكومية الخليجية المعتمدة منذ ربع قرن على عائدات النفط، التي تشكل ما نسبته من 70% إلى 90% من إيرادات هذه الموازنات. وهذا يشكل خللاً هيكلياً يؤدي إلى ارتهان الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس للتغيرات المتذبذبة في أسواق النفط العالمية، على اعتبار أن الإنفاق الحكومي يشكل المصدر الأساسي لإنعاش القطاعات الاقتصادية كافة وتنشيطها، إذ يمكن لعائدات الضرائب أن تسهم في تنويع مصادر تمويل الموازنات السنوية، وبالتالي في استقرار الأوضاع الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو في دول المجلس.

والحال، فإن الكثير من الإيجابيات، التي يمكن تحقيقها من خلال الأخذ بنظام الضرائب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سيتوقف على الكيفية التي ستعتمد في بناء هذا النظام، وتحديد الأساليب التي يمكن أن تسهم في تحقيق الفائدة القصوى منه، سواء في ما يتعلّق بطبيعة الخدمات والضمانات المقدّمة ومستوياتها، أو تلك الخاصة بالإسهام في استقرار اقتصادات دول المجلس وتطوّرها. □

* مستشار اقتصادي إماراتي

اقتصاد

بين الجمهوريين والديمقراطيين

# مستقبل الاقتصاد الأمريكي وجدل الميزانية

ثمّة قلق كبير يبلغ حدّ التشاؤم في أوساط واسعة بين الأمريكيين بسبب الأداء المتوقع للاقتصاد؛ إذ لا يتوقف الأمر على المسائل قصيرة المدى بل يتعداها إلى الأداء على المدى البعيد. يستعرض المقال الخلاف الراهن بين الجمهوريين والديمقراطيين حول تحديد اتجاهات الميزانية والضرائب وأولوياتهما، وهل يمكن القفز فوق التنازع السياسي لتحقيق مصلحة الاقتصاد وإدامة الاستقرار؟

إبراهيم سيف*

غالباً ما يبدو موضوع المالية العامة أمراً متخصّصاً، ومملاً في كثير من الأحيان، لكنه يصير موضع اهتمام عندما تتجاوز نسب العجز حدوداً معيّنة. وعندما تبرز إلى السطح آثار العجز جليّة للعيان، أو تمسّ الأوضاع الاقتصادية والمعيشية حياة المواطن العادي، كما في حالتي البرتغال واليونان، فإن ما ينجم عن عجز الموازنة لا يبقى في حدود ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ«المالية العامة»، بل يتعداها إلى التضخم وأسعار الفائدة والضرائب. وتلك مسائل تعني المستهلك والمستثمر على حدّ سواء. ومن يستطيع التحكّم في هذه العناصر، فإنه يدير دفة الاقتصاد لمصلحة فئات على حساب الأخرى. وفي العادة يكمن التحدّي الحقيقي في إمكانية تحقيق التوازن السياسي–الاجتماعي. وهنا بيت القصيد في الخلاف الحقيقي بين الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة الأمريكية: فالانقسام لا يتعلق بقضايا السياسة الخارجية بالدرجة الأولى، بل يتمثل في الداخل. والعبارة القصيرة الشهيرة «إنه الاقتصاد يا غبي»، التي أطلقها الرئيس الأسبق، بيل كلينتون، خلال حملته الانتخابية ضد جورج بوش الأب عام 1992 دخلت أرشيف السياسة الأمريكية ليشار بها إلى أن ما يهمّ الناخب هو الأداء الاقتصادي ومستوى المعيشة قبل أي شيء آخر.

## نقاط الخلاف وجديد الموازنة

نقاط الاختلاف حول الموازنة بين الحزبين لم تختلف كثيراً. ففي حين سعى الرئيس أوباما وحزبه إلى الإبقاء على مخصّصات الإعانة الاجتماعية والبطالة، وبالطبع الرعاية الصحية، أبدى الحزب الجمهوري حرصاً فائقاً على زيادة مخصّصات الدفاع والأمن وخفض نفقات الرعاية الصحية على مدى زمني متدرّج. وفي خلاصة الموازنة الأمريكية للسنة المالية 2011، التي أقرّت في إبريل/نيسان الماضي في اللحظات الأخيرة، ذهبت التسويات بين الحزبين إلى توافق حول خفض وزيادة في المخصّصات بين البنود المختلفة جعلت من الصعب الجزم بمن هو المنتصر. فثمّة تخفيضات في مجالات مثل المساعدات الدولية، ونفقات الرعاية الاجتماعية والبطالة، وفي الوقت ذاته تمّ تخفيض نفقات الأقمار الصناعية التابعة لوزارة الدفاع، ما يشير إلى طبيعة التسوية المتحققة. أما قضية الضرائب وإعادة النظر فيها كما كانت مقترحة من قبل الرئيس أوباما، فقد أجّلت بصورة غامضة؛ لكنها وفرت غطاءً للرئيس بحيث لم يتراجع بالكامل عن مقترحه. ولم تحرج الجمهوريين أمام قواعدهم الانتخابية، ولا سيّما الأثرياء منهم، ممن كانوا يشككون في نيّات أوباما لرفع السقف الأعلى للضريبة المفروضة عليهم. وبرغم أن الاقتصاد الأمريكي، الأكبر في العالم (بحجم يقارب 11 تريليون دولار)، وبفارق كبير عن الصين التي تحل في المرتبة الثانية بمعيار القوة الشرائية لقيمة الدخل، فإن حالة الركود في الحراك الاجتماعي وعدم تحقيق تقدّم في مؤشرات التنمية وتراجع مستويات التعليم مقارنة بدول أخرى، تفاقم القلق حول ما يرتبط بالمستقبل بعيد المدى.





**من أسباب القلق مخاوف تتصل بالأداء الاقتصادي**، وترتبط بالدرجة الأولى بأداء السياسيين، سواء في البيت الأبيض أو في المجلسين «الشيوخ» و«النواب»

موضوع عجز الموازنة ليس جديداً في الولايات المتحدة الأمريكية. وحالياً في ميزانية عام (2011) يقدّر بنحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لتقديرات وحدة استطلاعات الرأي في مجلة «الإيكونوميست» البريطانية. وكان (العجز) دائماً مثار تجاذب بين الحزبين الرئيسيين، والسبب الرئيسي لذلك هو ارتباط المالية العامة والإنفاق العام بمسألتين رئيسيتين: الأولى، مظهر الحزب أمام قواعده الانتخابية في ما له صلة بالضرائب، أو في ما يخصّ كيفيّة تخصيص النفقات العامة، وأي الفئات تستفيد أو تتضرّر من تلك التخصيصات. وفي الغالب يميل أصحاب رؤوس الأموال إلى الحديث عن تهيئة البيئة الاستثمارية من خلال التخفيضات الضريبية، ولا سيّما المتصاعدة منها، في حين أن أصحاب المصالح الصغيرة يسعون إلى تحقيق مكاسب ومزايا تفضيلية مقارنة بمن يصفونهم بـ«القطط السمان».

والمسألة الثانية لها صلة بارتباط الإنفاق العام بالأداء الاقتصادي، إذ يعدّ الإنفاق العام محرّكاً للكثير من القطاعات في الولايات المتحدة. فميزانية بحجم 7 تريليونات دولار لا يمكن الاستهانة بها، فهي تغطي كل القطاعات التي تصوغ برامجها بناءً على النفقات والتخصيصات وتشملها. ويذكر في هذا السياق أن 55% من تخصيصات الموازنة تذهب إلى بنود ثابتة، مثل الأجور والرواتب ونفقات التقاعد، في حين يذهب 20% لبند الدفاع والأمن ونحو 19% لنفقات أخرى غير دفاعية. وفي ميزانية 2011 على سبيل المثال تم تخصيص نحو 317 مليار دولار لنفقات الدفاع بزيادة مقدارها 7% على عام 2010، في حين خُصّص نحو 600 مليار دولار لنفقات الضمان الاجتماعي ونحو 520 مليار دولار للرعاية الصحية داخل المستشفيات وخارجها. أما مخصّصات البطالة والتقاعد والمساعدات الدولية، فقد تعرّضت لتخفيضات متفاوتة.

وفي الحقيقة، فإن قبول الديمقراطيين التخفيضات في بعض البنود ذات الصبغة الاجتماعية كان جزءاً من المقايضة التي تمّ التوصّل إليها عشية الحادي عشر من إبريل/نيسان الماضي، ضمن اتفاق اللحظات الأخيرة لتجنب تجميد عمل الحكومة وبعض دوائرها. لذلك فإن النقاشات المرتبطة بالموازنة للعام الجاري أخذت جانباً كبيراً من الحوارات العامة والخاصة في مجلسي «الشيوخ» و«النواب». ووفّرت، إلى جانب أهميّتها الاقتصادية، فرصة للساسة لإظهار قدراتهم على تحسين أوضاع المناطق والقواعد الانتخابية التي جاءت بهم إلى مناصبهم. والقضية ليست فنية بالدرجة الأولى كما يجري تصويرها، بل تخصّ مصالح قطاعات عريضة ومطالبها.

يميل أصحاب رؤوس الأموال إلى الحديث عن تهيئة البيئة الاستثمارية من خلال التخفيضات الضريبية، في حين يسعى أصحاب المصالح الصغيرة إلى **تحقيق مكاسب ومزايا تفضيلية مقارنة بمن يصفونهم بـ «القطط السمان»**

## هل يمكن خفض العجز؟

يتمحور جانب آخر من القلق حول قدرة الاقتصاد الأمريكي على المنافسة في ضوء صعود منافسين جدد يمكن أن يؤثروا بشكل جدّي في تميز الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا يبدأ الحديث عن الصين، إذ تدور قناعة لدى قطاعات واسعة من الأمريكيين بأنها (الصين) القوة الصاعدة لتصبح القوة الأولى عالمياً. بل يذهب بعضهم إلى حدّ وضعها في المرتبة الأولى عالمياً، برغم أنها ما زالت بعيدة عنها. لكن ذلك جزء من الانطباعات التي تؤثر بشكل ما في الأداء والنظرة إلى المستقبل. ومن أسباب القلق مخاوف تتصل بالأداء الاقتصادي، وترتبط بالدرجة الأولى بأداء السياسيين، سواء في البيت الأبيض أو في المجلسين «الشيوخ» و«النواب». فهل يمكن تجاوز ذلك التنازع السياسي لغاية تحقيق مصلحة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار؟

الأمر ليس سهلاً على الإطلاق، ولا سيّما أن لكل طرف سياسي فلسفة مختلفة عن الآخر ينطلق منها. ففي حين يرغب الفريق الجمهوري في محاباة الفئة الغنية، من خلال تخفيف العبء الضريبي وتحسين الخدمات المقدّمة لتلك الفئات، فإن الجانب الديمقراطي يستهدف الفئات الفقيرة والمهمّشة والأقل حظاً في الكثير من المناطق. لذلك سعى الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، إلى

توسيع الوعاء الضريبي، والإبقاء على نسب الضرائب المرتفعة، وتحسين برامج الإنفاق في المجالين الصحي والتعليمي.

ويكمن الخلاف في الكيفية التي يمكن بها لكل طرف تحقيق الأهداف المنشودة في ما يخصّ المالية العامة، هنا يجدر التذكير بأن سلوك الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في ما يخصّ الموازنة لم يكن متّسقاً يوماً، فهو يتحدّث بلغة حازمة عندما يتعلّق الأمر بخفض العجز في الموازنة، لكنه يتراجع عند التنفيذ. ومما لا شكّ فيه أن الطرفين الجمهوري والديمقراطي يرغبان في رؤية نسبة عجز أقل. ويتمحور الخلاف بينهما حول كيفية تحقيق التخفيض في هذا العجز. وحسب تصريحات أوباما خلال نقاشات الموازنة الحالية أمام «الكونجرس» الأمريكي، فإن الخطة التي يرغب في تنفيذها تستهدف خفض قيمة العجز بمقدار 4 تريليونات دولار على مدى الأعوام الاثني عشر المقبلة. وهي خطة طويلة المدى كما يتضح، وطَموح. من جانب آخر، فإن المستهدف بالنسبة إلى الجمهوريين، وعلى لسان نائبهم، باول ريان، رئيس لجنة الحزب لشؤون الموازنة، هو خفض بمقدار 4.4 تريليون دولار على مدى السنوات العشر المقبلة. وذلك يعني أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ستنخفض إلى 2% كنسبة من الناتج المحلي، وهي أفضل من تلك التي وعد بها أوباما في فبراير/شباط الماضي، ومن المهم تقصّي ما هي البنود التي سيتم تخفيضها، إذ لا يمانع الرئيس أوباما في تخفيض نفقات الدفاع والأمن والنفقات على بنود مثل نفقات الأقمار الصناعية، في حين يسعى الجمهوريون إلى تخفيض نفقات إعانات البطالة، ودعم الرعاية الصحية ومخصّصات مؤسسات البيئة. وهنا يكمن خلاف جوهري بين الحزبين في طريقة الوصول إلى الهدف ذاته ولكن من خلال استهداف قطاعات مختلفة عبر الاقتطاعات المقترحة المنسجمة وتوجّهات كل حزب.

**قبول الديمقراطيين التخفيضات في بعض البنود ذات الصبغة الاجتماعية كان جزءاً من المقايضة التي تم التوصّل إليها** عشية الحادي عشر من إبريل/نيسان الماضي، ضمن اتفاق اللحظات الأخيرة لتجنب تجميد عمل الحكومة وبعض دوائرها ■

والسؤال الحقيقي هو: هل يمكن تحقيق نسبة الخفض الكبيرة، وكيف سينعكس ذلك على النمو الاقتصادي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الإنفاق العام، وما هي الآثار الاجتماعية لذلك الخفض، وما الذي يضمن التزام الأطراف كافة في المستقبل تنفيذ هذه التعهدات؟

ثمّة جانب من النفقات يُصنّف تحت بند النفقات العارضة جرى الالتفات إليه، ويقدّر بنحو 770 مليار دولار في السنة، وتخصّص أجزاء منه للنفقات الدفاعية الطارئة. وتتجه النيّة إلى الحدّ من هذا الإنفاق دون المساس بالقضايا ذات الأبعاد الأمنية التي اتفق الحزبان على ضرورة إبقائها كما هي. وهنا يبرز التساؤل حول أحد أكبر البنود التي لا يسعى الحزبان إلى المساس بها، والمقصود فيها الدفاع والأمن، وهذا من شأنه تقليل هامش الخفض المتاح أمام صنّاع السياسة المالية.

وبالنظر إلى أهميّة الموضوع ولتطمين الشارع الأمريكي إلى جديّة ما يجرى تداوله من نقاشات، فإن من المقترحات، التي تشير إلى صدق النيّات في التطبيق، تشكيل ما تعرف بـ«لجنة الدّين العام»، وتقوم فلسفتها على تحقيق

**قضية الضرائب وإعادة النظر فيها كما كانت مقترحة من قبل الرئيس أوباما، جرى تأجيلها بصورة غامضة، لكنها وفرت غطاءً للرئيس بحيث لم يتراجع بالكامل عن مقترحه**

نسبة آمنة من العجز والمديونية العامة. وفي صدر مهامها مراقبة مؤشرات الدّين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وستتولّى اللجنة المشكّلة من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) مراقبة هذه المؤشرات اعتباراً من عام 2014. وفي حال عدم انخفاضها وفقاً للمخطط، على الحكومة أن تتجه إلى خفض النفقات على معظم القطاعات وفرض المزيد من الضرائب؛ وذلك بشرط ألا تتأثر النفقات الاجتماعية والأمنية وبرامج دعم ذوي الدخل المحدود بهذا الخفض. وذلك قد يوفر للمرة الأولى آلية للتعامل ورقابة النفقات العامة بالتوافق بين الحزبين، وهي مسألة كانت على الدوام مصدر قلق للعاملين في المجال المالي. فالخلافات الحزبية كانت دائماً تطغى على ما يعرف بـ«العقلانية

المالية». غير أن طبيعة المرحلة والأزمة الاقتصادية العالمية فرضتا على الأطراف المختلفة واقعية من نوع جديد. يحدث ذلك، مع أن الرأي العام لا يثق بقدرة اللجان المعنية على التزام الاتفاقات وتطبيق ما يجرى التخطيط لتنفيذه.

والخلاف على طبيعة التخفيضات الضريبية ليس سراً، فبينما يتّجه الرئيس الأمريكي إلى الإبقاء على نسبة الضريبة على الشرائح الأغنى كما هي عند نسبة 35% وزيادتها إلى 39% بحلول عام 2013، فإن الجمهوريين يرغبون في خفض تلك النسبة إلى 28%. وفي الوقت الراهن، تبلغ نسبة الضرائب إلى الأرباح المتحققة في الولايات المتحدة نحو 47.8% من نسب الأرباح المتحققة، وهي نسبة قريبة من تلك السائدة في دول غنية أخرى، لكنها تقلّ بالمعدل عن بعض دول الرفاه في شمال أوروبا، إذ تتجاوز في بعض الأحيان ما نسبته 50%.

وعلى سبيل المثال، فإن أوباما يفضّل وضع سقوف للإنفاق الصحي وربطها بمؤشر الناتج المحلي وحصّة الفرد من الناتج الإجمالي، بحيث لا تزيد نسبة النمو على نصف نقطة سنوياً، وهي معادلة برأي الجمهوريين «فضفاضة» ولن تعالج الهدر في الإنفاق على القطاع الصحي. وكبديل لذلك يجرى الحديث عن توزيع قسائم محدّدة على المنتفعين بحيث يمكن حصرها ضمن آلية واضحة. فأي الخيارين سيطبق؟ ومن سيسهم في تحقيق نسبة العجز؟ ويتمحور مقترح الجمهوريين على تقديم المساعدات إلى فئة السكان أعلى من 55 عاماً بحيث يحصلون على قسائم لدعم نفقاتهم الصحية، ويتبع ذلك تخصيص مبالغ لكل ولاية في ما يخصّ الأدوية. وعلى المدى الطويل يستهدف الجمهوريون تخفيض النفقات بمقدار 771 مليار دولار خلال العقد المقبل، في الوقت الذي يسعى فيه الديمقراطيون إلى تخفيض بمقدار 100 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، وهذا من أكثر ما يكشف التباين بين الحزبين.

ويبقى سؤال مرتبط بقدرة كل حزب على إقناع الأطراف الأخرى بالتصويت لمصلحة خيار آخر كبديل، مع ملاحظة المرونة في البديل الذي يتحدّث عنه الرئيس أوباما حول تنافسية الاقتصاد الأمريكي ومدى تأثره بالخفض المقترح. فكيف ينعكس ذلك على الإنفاق العام؟ وما هي تبعاته في ما يخصّ دعم بعض القطاعات (منها البيئة والتكنولوجيا) التي تزيد بعض الدول المنافسة مخصّصات لمواجهتها وتعزيز قدراتها فيها؟ ولكن الولايات المتحدة تدرك طبيعة هذا التحدّي على طريقتها؛ لذا نجدها خصّصت ما يقارب الخمسين



مليار دولار للأبحاث البيولوجية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وهو المجال الجديد ذو الآفاق الواسعة الذي تتنافس فيه الدول المتقدّمة، وبناءً عليه ستتحدّد تنافسية الاقتصادات في القرن الجديد.

## سيناريوهات الخفض.. لم ينتصر أحد

معلوم ارتباط الموازنة في كل حالاتها، خاصة عجزها، بالناتج المحلي الإجمالي. فتخفيض نسب الإنفاق العام يتأثر بنسب النمو المتحقق؛ فكيف سيتم تعويض النقص الذي سيحدث؟ وكيف يمكن تجاوز حالة التباطؤ التي يمر بها الاقتصاد؟ في حال تراجع مستويات النمو، فإن ذلك يعني تراجع حصيلة الضرائب، ما يعني دخول الاقتصاد الأمريكي في دوامة لا يريد أي من الحزبين أن يكون مسؤولاً عنها. وللتذكير فإن حجم الموازنة المركزية في الولايات المتحدة كنسبة من الناتج المحلي يصل إلى نحو 67%. وإذا أضيفت النفقات العامة الأخرى التي لا ترد في الموازنة المركزية، فستصل تلك النسبة إلى أكثر من 70%.

تجاوز هذا الوضع ليس بالهيّن. ولكن مهمّة النهوض بالاقتصاد تصبح ملقاة بشكل كبير على عاتق القطاع الخاص، الذي لا يريد أيضاً صانع السياسة إثقاله بمزيد من الضرائب. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن السيناريوهات التي وضعت لخفض العجز قائمة على عدد من الفرضيات التي إن لم تتحقق، ستؤدّي في الغالب إلى فقدان الثقة بشكل كبير بالسياسة المالية والقائمين عليها.

وتحقيق النمو لا يعني تلقائياً التعامل مع تحدّي البطالة في أمريكا. فإحدى أبرز مشكلات الاقتصاد الأمريكي تتمثّل في أن النمو المتحقق لا ينعكس على إيجاد فرص عمل كافية تسهم في تخفيف أعداد العاطلين عن العمل. بمعنى آخر، فإن النمو وحده لا يعني صورة مشرقة بالنسبة إلى العاطلين عن العمل. فالاقتصاد القائم على التكنولوجيا والإبداع لا يعني فرص عمل أكثر، وهذه مشكلة تعانيها دول عدّة للتوفيق بين تنافسيتها في القطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، وتلك القائمة على الأيدي العاملة. ولا يخفى أن هذا تحدّ يواجه الكثير من الدول المتقدّمة التي باتت تميل إلى «التعاقد الخارجي» لتنفيذ الكثير من أعمالها، كون تلك الأعمال متواضعة في تحقيق القيمة المضافة. ولكن تلك القطاعات توظّف أيادي عاملة أكثر من تلك في القطاعات الأخرى.

مهما يكن من أمر، فإن مقارنة عجز الموازنة الأمريكية بالنسبة إلى الناتج المحلي مع دول أخرى لا تظهر أن وضع الولايات المتحدة أسوأ بكثير مما هو سائد في دول غنية عدّة، وذلك لأن تلك النسبة تبلغ نحو 8% في اليابان، وتتجاوز 9% في بريطانيا. والمخاوف التي يتحدّث عنها الاقتصاديون تأخذ جانب التحذير من مخاطر إهمال مؤشرات تتعلّق بالموازنة والدّين العام.

غير أن الموازنة وتفاصيلها تبقى هي الملعب الأوسع للحوارات والنقاشات والسياسات العامة، وتحقيق الأهداف من قبل طرف ضد آخر، فالموازنة هي الخطة السنوية الاقتصادية، إحدى أبرز المناسبات لكشف التمايز بين الحزبين الرئيسيين بشكل صريح. ومع أن الموازنة أقرّت، فإن أياً من الحزبين لم يخرج إلى العلن ويعلن انتصاره في تحقيق الأهداف المرجوة، فبرغم تخفيض النفقات الكليّة بمقدار 37 مليار دولار، فإن الجمهوريين كانوا يرغبون في تحقيق خفض أكبر، في حين أن خفض بعض النفقات في مجال الرعاية الاجتماعية ومخصّصات البيئة لم يكن أمراً يرغب الحزب الديمقراطي في الاحتفال به. ومن الواضح أن مخاض الموازنة لم يحدث تغييراً جوهرياً في السياسات؛ وكانت النتيجة تسوية لا تتجاوز الصفة المؤقتة، إذ لم تذهب تلك التسويات إلى درجة الاتفاق بعيد المدى باستثناء الاتفاق على رقابة الدّين العام ومؤشراته. □

* باحث مقيم، «مركز كارنيجي للشرق الأوسط»، بيروت

**النمو وحده لا يعني صورة مشرقة بالنسبة إلى العاطلين عن العمل، فالاقتصاد القائم على التكنولوجيا والإبداع لا يعني فرص عمل أكثر، وهذه مشكلة تعانيها دول عدّة للتوفيق بين تنافسيتها في القطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال وتلك القائمة على الأيدي العاملة**

غير مسبوقة ومستمرة

# أسعار الغذاء إلى ارتفاع

يتابع المقال ما توصّل إليه المحللون حول ارتفاع الأسعار الذي يعمّ العالم. ويخلص إلى أنه لا مناص من ذلك. ويعرض بأسلوب صحافي كيف قفزت قضية الأمن الغذائي إلى الصدارة في اهتمامات أغلب الدول ومشاغلها، مقارناً الحلول السابقة التي أقدم عليها المجتمع الدولي بما يقترح حالياً من حلول، منها التدخل الحكومي المباشر، الأمر الذي ربما يفضي إلى مزيد من السياسات الاقتصادية الحمائية.

تايلان بيلجِيك*

شهدت أسعار الغذاء ارتفاعاً تزامن مع طفرة أسعار السلع العالمية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية. وبينما تقود الاقتصادات النامية في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا الانتعاش الاقتصادي، فإن شعوب تلك البلدان هي الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار الغذاء.

جاء في تقرير صدر عن البنك الدولي في شهر إبريل/نيسان الماضي أن أسعار الغذاء العالمية زادت بنسبة 36% على ما كانت عليه في عام 2010، ما دفع نحو 44 مليون نسمة إلى ما دون خط الفقر، يقل دخل الواحد منهم عن 1.25 دولار في اليوم. ويتوقع أن تصير ملايين عدة أخرى من الناس في فقر مدقع إذا تواصل ارتفاع الأسعار.

ووفقاً لتلك الأرقام، فقد ارتفع مؤشر أسعار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى 232 نقطة. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة حادة في أسعار الحبوب وازنت الانخفاض الطفيف في أسعار منتجات الألبان والسكر والأرز، في حين بقيت أسعار اللحوم والزيوت من دون تغيير. ووصل المؤشر المذكور إلى أعلى مستوياته في فبراير/شباط الماضي عندما بلغ 236 نقطة. وبتلك الزيادة تكون أسعار المواد الغذائية قد بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق، من حيث القيمتان، الحقيقية والاسمية، منذ أن شرعت منظمة الأغذية والزراعة في رصد الأسعار عام 1990.

ولدى تقسيم المؤشر إلى مكوناته الرئيسية، يتضح أن مؤشر أسعار الحبوب ارتفع بنسبة 71% بالمقارنة مع قيمته قبل سنة. كما وصل مؤشر أسعار اللحوم إلى مستوًى قياسيّ عند 173 نقطة، متجاوزاً بذلك أعلى مستوًى وصل إليه خلال عشر سنوات عندما سجل 170.4 نقطة في أغسطس/آب 2008.

وبينما ينادي الناس في بلدان مثل الأردن بتخفيض أسعار المواد الغذائية، ينشغل صانعو السياسات بمناقشة أسباب ذلك الارتفاع المستمر: بعضهم يرى أن انخفاض معدل الفائدة في الغرب يدفع المضاربين ورؤوس الأموال الباحثين عن ربح سريع نحو السلع الأساسية. وهكذا، فإن إرهاصات المستثمرين عن استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية صارت، في حدّ ذاتها، عاملاً يسهم في الدفع نحو مزيد من الارتفاع، ما أوجد فقاعة قد يكون لانفجارها عواقب وخيمة. هذا فيما يرى آخرون أن ارتفاع الأسعار يعكس طلباً عالمياً حقيقياً، إذ إن النمو السريع للاقتصادات الناشئة يجعل شعوبها أغنى، ويزيد من إنفاق الطبقات الوسطى على المواد الغذائية. وثمة مجموعة أخرى من المحللين ترى أن سبب الزيادة يعود إلى ارتفاع أسعار النفط، وتبرّر ذلك بأن المنتجات الغذائية تقطع مسافات طويلة قبل وصولها إلى المستهلك، ما يجعلها عرضة للتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط.

## ارتفاع الأسعار «وجِد ليبقى»

الحال، ومهما كانت الأسباب، فإن المحللين متفقون على أن ارتفاع الأسعار لن يتوقف، بمعنى أن على الدول إيجاد سبل للتعايش معه. وهكذا صارت قضية الأمن الغذائي تتصدّر قائمة الأولويات في كثير من الدول، ويبدو أنه لا مناص من زيادة التدخل الحكومي في أسواق السلع.

يقول غاري ميد، رئيس موقع إلكتروني يتابع ويحلل إنتاج المحاصيل الزراعية والغذائية وأسعارها في العالم، وهو موقع (worldcrops.com)، في سياق إجابته عن أسئلة «آفاق المستقبل»: إنها أوقات عصيبة بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد على استيراد الغذاء. ويضيف «في رأيي الأسعار تتجه إلى البقاء في هذه المستويات، ويجب علينا جميعاً اعتياد دفع ثمن أعلى للمواد الغذائية».

وبطبيعة الحال، فإن ذلك ليس بالضرورة أمراً سيئاً بالنسبة إلى المزارعين والدول المصدّرة للمواد الغذائية. وربما تكون الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأكثر استفادةً من تلك التطوّرات، إذ بلغت صادراتها الزراعية مستويات قياسية، وأصبح المزارعون يدفعون ديونهم بسهولة، وفقاً للبيانات الرسمية. وبحسب وزارة الزراعة الأمريكية، فمن المتوقع أن يزيد دخل مزارعي البلاد بنسبة 20% هذا العام ليصل دخلهم الصافي إلى 94.7 مليار دولار، بالمقارنة مع 79 مليار دولار حققوها العام الماضي. كما تتوقع الوزارة أن ترتفع قيمة المحصول بنسبة 18% لتصل إلى 202 مليار دولار. ومع ذلك يرى ميد أن ارتفاع الأسعار مدعاة إلى القلق إذا نظرنا إلى الصورة بكاملها. يقول «أسعار الوقود والأسمدة ارتفعت كثيراً، ومن غير المتوقع أن تعود إلى مستوياتها التاريخية السابقة، مثلها في ذلك مثل أسعار الغذاء».

ويرى ميد أن على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تأخذ في اعتبارها أولاً أن الوضع قد تغير نهائياً. ويزيد أن على هذه الدول «الاستثمار في أي تقنيات جديدة واعدة من شأنها زيادة المحصول، مثل إنتاج سلالات قمح أفضل. وثالثاً، الاستمرار في الاستثمار في مناطق العالم التي يمكن فيها زيادة الإنتاج الزراعي مثل أفريقيا».

**«ليس ثمة علاج سريع لحل مشكلة الأسعار المتقلبة** للمواد الغذائية. الثابت الآن أن الأمن الغذائي صار قضية أمنية عالمية»

**روبرت زوليك**
رئيس البنك الدولي

ويتفق جون سفاكياناكيس، كبير المحللين الاقتصاديين في البنك السعودي الفرنسي في السعودية، مع هذا الرأي. ويوضح أن «الاستثمار في الخارج في مختلف البلدان ذات الإنتاج الزراعي أمر منطقي. فليس أمام دول الخليج، التي تعدّ من كبرى الدول المستوردة للغذاء، سوى الاتجاه إلى الاستثمار في الخارج». كما ينصح الحكومات في منطقة الخليج بأن تستمر في تكوين احتياطات غذائية استراتيجية.

## احترام أفريقيا أمر فائق الأهمية

أيّاً كان الحال، فإنه ينبغي للدول التي تستثمر في القطاع الزراعي في أفريقيا مراعاة مشاعر الشعوب المحلية؛ فـ«القارة لا تحتاج إلى مستعمرين جدد»، على حد تعبير ميد، الذي يحدد المنحى السليم للعلاقة بقوله «ربما يكون إنشاء شراكات حقيقية وعادلة مع الحكومات وأصحاب المشروعات في أفريقيا هو السبيل إلى النجاح. فشراء الأراضي الأفريقية لمجرد استغلالها سينتهي بكارثة. والتعاون الفعلي يتحقق من خلال استخدام الأرض المشتراة لتوفير الغذاء للشعوب في أفريقيا ودول الخليج في الوقت نفسه».

وبالطبع، ينبغي للمرء أن يأخذ في الاعتبار أن الوضع العالمي قد تغير بالنسبة إلى أسعار المواد الغذائية، بمعنى أن الحكومات الأفريقية تشعر أن موقفها الآن بات أقوى في التفاوض مع دول الخليج، أو غيرها من المستثمرين (كالصين مثلاً) على شروط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعها الزراعي.

ووفقاً لتقارير البنك الدولي، فقد أدى ارتفاع أسعار الغذاء العالمية إلى دخول

**تجارب بعض الدول إزاء ارتفاع أسعار المواد الغذائية**

| | |
|---|---|
| الصين | باعت الذرة والقمح وفول الصويا وزيت بذور اللفت والسكر والأرز من احتياطات الدولة. وأصدرت توجيهات إلى موردي زيت الطعام بعدم رفع الأسعار لفترة زمنية معينة. كما رفع صانعو السياسة هوامش التداول في بورصات ثلاث سلع أساسية في مسعى إلى الحد من المضاربة. |
| الهند | يجري إمداد الأسواق بكميات من القمح والأرز من احتياطات الدولة بصورة منتظمة. وقالت الحكومة إنها ستواصل تطبيق القيود على تصدير القمح والأرز حتى نهاية العام الجاري. كما تسمح نيودلهي باستيراد زيوت الطعام مع إعفائها من الرسوم الجمركية. |
| إندونيسيا | تقدّم الحكومة دعماً لضريبة القيمة المضافة المفروضة على مصافي زيت النخيل. وقد بدأت الدولة في استيراد الأرز من تايلاند وفيتنام. كما رفعت قيمة الضرائب على صادرات زيت النخيل. |
| فيتنام | تم تشديد الضوابط على تصدير الأرز. وبدأت شركات الإنتاج الغذائي المملوكة للحكومة في تكوين مخزوناتها من المواد الغذائية. |
| تايلاند | جمدت أسعار نحو 30 مادة غذائية. وأصدرت الحكومة تعليمات إلى المنتجين بعدم رفع الأسعار حتى نهاية شهر مارس الماضي. |
| ماليزيا | أمرت الحكومة الشركات في شهر يناير الماضي بزيادة إمدادات زيت الطهي المدعوم بنسبة 20 %. |
| بوليفيا | قال وزير المالية، لويس آرسي، إنه ينبغي استخدام جزء من احتياطات البنك المركزي البالغة 10 مليارات دولار لزيادة الائتمان لمنتجي المواد الغذائية، وصرفه لتخفيض الأسعار. |
| أوكرانيا | حث وزير الزراعة، ميكولا بريزيازنيوك، البنك الدولي على إنشاء بنك عالمي للحبوب للحفاظ على إمدادات الغذاء العالمية. |
| كوريا الجنوبية | أنشأ الرئيس لي ميونج باك فريق عمل لدراسة نقص الغذاء. |

(المصدر: ستاندرد تشارترد، رويترز)

«نظراً إلى المخاوف الحالية المتعلقة بالأمن الغذائي يجب أن تكون إدارة الأسعار لمصلحة الأمن الغذائي **العالمي موضوعاً للنقاش الجاد مرة أخرى**»

**آدم سنايد**
الأستاذ المساعد في «جامعة غويلف» في كندا





**«إنشاء شراكات حقيقية وعادلة مع الحكومات وأصحاب المشروعات في أفريقيا** هو السبيل إلى النجاح. فشراء الأراضي الأفريقية لمجرد استغلالها سينتهي بكارثة. والتعاون الفعلي يتحقق باستخدام الأرض المشتراة لتوفير الغذاء للشعوب في أفريقيا ودول الخليج في الوقت نفسه» ■

**غاري ميد**
رئيس موقع (worldcrops.com)

| المنتج | التغير في السعر العالمي |
|---|---|
| القمح | %75 |
| الذرة الرفيعة | %88 |
| الأرز | %17 |
| الذرة | %73 |
| الفاصوليا (كينيا) | %22 |
| الكسافا (المنيهوت) (الكونغو) | %20 |

(المصدر: البنك الدولي)

أكثر من 50 مليون شخص في دائرة الفقر المدقع في البلدان النامية منذ شهر يونيو العام الماضي. ويضاف هذا العدد الكبير إلى أكثر من 75 مليوناً آخرين دخلوا تحت خط الفقر نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء عام 2008.

وفي سياق ما جرى ويجري في سوق الغذاء، أشار روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي، في حديث أدلى به يوم 15 فبراير الماضي، إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء يشكل تهديداً لعشرات الملايين من الفقراء حول العالم، وقال للصحافيين وأجهزة الإعلام «إن ارتفاع الأسعار يدفع بملايين الأشخاص نحو الفقر، ويضغط على الفقراء الذين ينفقون أكثر من نصف دخلهم على الغذاء». وختم بقوله «ليس ثمة علاج سريع لحل مشكلة الأسعار المتقلبة للمواد الغذائية. الثابت الآن أن الأمن الغذائي صار قضية أمنية عالمية».

ومن جانبه، ينصح آدم سنايد، الأستاذ المساعد في جامعة غويلف في كندا، صانعي السياسة بالنظر إلى الإجراءات التي اتّخذت إزاء أزمات الأسعار السابقة في سبعينيات القرن الماضي. ويؤكد أهمية التركيز على الاستجابة العالمية، ويقول مذكّراً «في ذلك الوقت جلست حكومات الدول المنتجة والدول المستهلكة معاً لوضع أنظمة تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار في مستويات مربحة بالنسبة إلى المنتجين، وعادلة بالنسبة إلى المستهلكين. كانت الحكومات حينها أكثر استعداداً من أعضاء مجموعة العشرين اليوم للتباحث بشكل جدي، ووضع آليات مجدية لكبح ارتفاع أسعار السلع الأساسية». وتجدر الإشارة إلى أن قمة الدول العشرين ركزت على قدر أكبر من التنظيم والإشراف على أسواق مشتقات السلع. ولكن في السبعينيات أيدت الكثير من البلدان الحاجة إلى ربط إدارة أسعار السلع العالمية بالتوجهات في أسعار البضائع الأساسية التي تحتاج إلى استيرادها (البلدان) لإطعام شعوبها. ويرى سنايد أنه «نظراً إلى المخاوف الحالية المتعلقة بالأمن الغذائي يجب أن تكون إدارة الأسعار لمصلحة الأمن الغذائي العالمي موضوعاً للنقاش الجاد مرة أخرى». وهناك دول اتخذت تدابير متنوعة في محاولة لتحقيق الاستقرار في الأسعار. غير أن الأسعار تواصل ارتفاعها بالتوازي مع تفاقم الاستياء وسط قطاعات الشعب، ما يعني أن تلك البلدان قد تضطر إلى اتخاذ إجراءات أكثر تطرفاً لحماية أمنها الغذائي، وهو تطور قد يطلق شرارة حرب تجارية جديدة بين الدول. وبينما تعدّ اليابان قتلاها في أعقاب واحدة من أسوأ الكوارث الطبيعية في تاريخ البشرية، يتساءل الكثيرون عما إذا كانت هذه التطورات المشؤومة تشير إلى أزمة عالمية ثانية أكثر حدة. □

* مدير تحرير صحيفة «حريت ديلي نيوز» التركية

حول سيناريوهات القوة أو التهديد باستخدامها

# دلالات النهوض العسكري للصين

الكتاب: **Trapped Giant.. China’s Military Rise**

**(عملاق في المصيدة: صعود الصين العسكري)**

المؤلف: **Jonathan Holslag**

الناشر: **Routledge (23 Dec 2010)**

لم تبرز في السنوات الأخيرة دولة أكثر من الصين كمنافس متقدّم في الصراع العالمي على حيازة القوة. لقد نمت كقوة اقتصادية عظيمة، في تزامن مع تعزيز قدراتها العسكرية سريعاً، حتى إنه يمكننا القول إنها فتحت فصلاً جديداً في عالم التنافس العسكري منذ حقبة الحرب الباردة. وذلك ما يحاول كتاب «عملاق في المصيدة: صعود الصين العسكري» استكشافه، والإحاطة بتداعياته، مثل تهديد دور أمريكا المتفرد في المحيط الباسفيكي، وانعكاساته بالنسبة إلى المنطقة كلّها.

مراد مالك*

يدرس المؤلف جوناثان هولزلاغ، الخبير في الشؤون الصينية، عبر بحث معمّق الدلالات العسكرية للمشهد في منطقة آسيا الباسفيكية. فمع تحرك الصين نحو تحديث جيشها، أخذت واشنطن تخشى الردع الذي سوف تكون بكين قادرة على إحداثه في الباسفيكي، حيث تعدّ (أمريكا) صاحبة القوة العسكرية الكبرى. ويورد مباشرة في مقدمة الكتاب توصيف كبار صنّاع السياسة الأمريكيين للوجود العسكري الصيني في الباسفيكي بأنه «أكثر التهديدات أهمية في ما يتعلق بالاشتباكات المستقبلية».

## هموم جارات الصين

يحلل الكتاب بناء الصين العسكري الراهن على خلفية مضامينه الاستراتيجية. ويتطرق إلى أثر ذلك في جاراتها، خاصة تلك التي كان لها تاريخ من النزاعات معها (الصين). ويعبّر عن الديناميكيات المتغيرة في المنطقة بتقصّي التغيرات السريعة في الجيش الصيني.

ويحاول هولزلاغ تحديد الأسباب الكامنة وراء التنامي العسكري الصيني، والصلة بينه وبين الوجود العسكري الأمريكي، والمنازعات مع تايوان واليابان والهند وفيتنام وكوريا الجنوبية. وربما غيرت معظم جارات الصين موقفها من هذا التنامي. وثمة مخاوف من أن الصين ستكون أكثر استعداداً لمواجهة المنافسين الاستراتيجيين مباشرة على قضايا الأراضي والموارد، ما سيؤدي بشكل حتمي إلى بدء سباق للتسلح في المنطقة.

وبذلك، فإن الكتاب يوفر «دراسة حالة» جيدة للطلاب المهتمين بالتنافس الاستراتيجي بين القوى العظمى دامت سنوات، وأدت تدريجياً إلى آثار سوف تسفر مستقبلاً عن ميلاد منظومة أحلاف وأحلاف مضادة. ويصور معظم الدول المجاورة للصين وكأنها تنتظر من أمريكا المحافظة على مستوىً ما من الردع العسكري في المنطقة. ويشرح خشيتها من أن الصين ربما تصبح أكثر استعداداً لاستخدام القوة في المستقبل إذا حققت توازناً في القدرات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن هل يمكن أن يصبح الوجود العسكري الأمريكي سبباً للاستقرار في المنطقة؟ أم أنه هو الذي دفع الصين بالفعل إلى بناء قوة عسكرية مماثلة؟

زاد الإنفاق الدفاعي الصيني، وفقاً لبعض التقديرات، بمتوسط بلغ 12.9% سنوياً منذ عام 1989. لكن يبدو أن المؤلف أغفل إمكانية أن تعتمد الصين في معالجة مشكلاتها في السياسة الخارجية على الحلول الدبلوماسية بدلاً من القوة العسكرية. وعليه فقد فاته أن يناقش مجالاً آخر مهماً أيضاً، وهو أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يلعب دوراً محورياً في تشكيل العلاقات بين الدول؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى أهمية دور التجارة في تلطيف العلاقات، وتفادي النزاعات بين هذه الدول.

وإذ يصوّر صعود الأسطول الصيني في المياه الزرقاء كتهديد متصور للمنطقة عامة، والوجود الأمريكي خاصة، فهو لا يقدم عرضاً كافياً لمخاوف بكين من الهيمنة الكثيفة للولايات المتحدة الأمريكية على التخوم البحرية للمنطقة، التي هي بالتأكيد موضع قلق مبرّر من وجهة النظر الصينية.

وتشمل التهديدات الأخرى للصين مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان، وتعزيزها (أمريكا) لأحلافها الأمنية في المنطقة، وهي في معظمها مركزية بالنسبة إلى الصين. وبناءً على ذلك يصبح من الطبيعي بالنسبة إلى بكين العمل على تمكين نفسها إزاء هذه الخلفية.

## هل من سبيل إلى خفض عدم الثقة؟

يفرد هولزلاغ فصلاً لقائمة الموجودات العسكرية لكل من الصين وأمريكا، ما يدل على أن الأخيرة متقدّمة كثيراً من الناحية التكنولوجية مقارنة بالأولى. ويتوسع في تبيين الأوضاع العسكرية للجيوش المختلفة، مع عرض الأخطار التي تحيط بالمنطقة. وتكمن الإشكالية الأساسية للكتاب في تساؤل المؤلف في أحد الفصول حول إذا ما كانت الصين «راضية عن التوازن المتغير، ومن ثم إذا كانت أمريكا سوف تتحمله».

وربما يكون هناك عدم ثقة عسكرية بين الصين وجاراتها. ولكن هل سيؤدي ذلك إلى أن تصبح الدول قوى عدائية؟ إن زيادة الصين الملموسة في الموارد الاقتصادية كانت

عاملاً مكمّلاً لتصاعد جيشها -وهذه نزعة لوحظت في الدول الآسيوية الأخرى كالهند مثلاً.

تجاوزت الهند الصين كأكبر مستورد للسلاح في العالم، فحصّتها (الهند) من مشتريات السلاح الدولية 9%، وتأتي بعدها الصين وكوريا الجنوبية وفق أحدث البيانات التي يصدرها سيبري (SIPRI-معهد أستوكهولم الدولي لأبحاث السلام)، وهو مؤسسة بحثية مقرها في أستوكهولم تراقب تجارة السلاح العالمية. ولكن بينما تتمتع الهند بمعاملة تفضيلية في السياسة الخارجية الأمريكية، فإن طموح الصين العسكري محل شك.

للكتاب وجهة نظر تشوبها الريبة حول أي دور لجيش صيني قوي، وهذا منظور لا بد أنه يحظى بقدر كبير من الشعبية في الغرب، خاصة في أمريكا. وبلا شك، فإن النزاعات السابقة بين الصين وجاراتها شهدت توتراً كبيراً. ولكن الاعتماد على هذا المنظور وحده في التنبؤ بالمستقبل يجعل من البحث تحليلاً جزئياً.

يطرح الكتاب بعض الاقتراحات حول كيفية الحدّ من انعدام الثقة بين الصين وجاراتها. كما يناقش تدابير بناء الثقة والمقترحات لتحويل التهديد

المحتمل إلى فرصة للتقارب. ويرى أن الأمل المنشود في هذا الصدد هو إنشاء تجمّع للقوى الآسيوية، يتضمن الولايات المتحدة أيضاً، بحيث ينظم اجتماعات متكررة غير رسمية بهدف تحديد التحديات الأمنية الرئيسية، وتنسيق الحلول المناسبة لها. ويمكن أن يتطور هذا التجمع تدريجياً، كأن يبدأ بعقد اجتماعات بين صغار المسؤولين تركز على تحديات بعينها.

يتفق المؤلف مع فكرة أن التهديد باستخدام القوة أكثر فعالية أحياناً من القوة نفسها، وينبغي أن يُتناول نشر التحديث العسكري الصيني في هذا السياق أيضاً. لكنه لا يحسب أن صعود الجيش الصيني يمثل بالضرورة عداً تنازلياً للمواجهة والصدام.

□

* باحث باكستاني متخصص في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

## حوار مع كاتب «عملاق في المصيدة»

لمزيد من الإحاطة بآراء المؤلف، فقد وجهت إليه «آفاق المستقبل» ثلاثة استفسارات -وفقاً لأسلوبها في عرض الكتب- لإلقاء الضوء على جوانب مهمة أثارت بعضاً من النقد لبحثه. وكانت الأسئلة كما يلي:

■ **ألا تعتقد أن القراء قد يفترضون أن كتابك منحاز نوعاً ما في ما يرتبط بالصعود العسكري للصين، فأنت تصور الحشد العسكري الصيني سبباً للتهديد، في حين تظهر أمريكا كقوة مقبولة دولياً في المنطقة؟**

■ **ثمة من يقول إن الوجود العسكري الأمريكي هو سبب عدم الاستقرار في منطقة الباسفيكي. فلماذا لم تتناول هذه القضية التي تحتاج إلى فحص مفصّل في ما له ارتباط بالديناميكيات الراهنة في المنطقة؟**

■ **بدأت الصين الظهور كقوة اقتصادية عالمية، وصعودها العسكري كان شيئاً حتمياً بغضّ النظر عن البيئة الإقليمية. لكن مهما كان الأمر، ألا تعتقد أن المنزلة الرفيعة العالمية الناشئة للصين سوف تجبرها بدورها على أن تتصرف بقدر أكبر من المسؤولية دبلوماسياً بدلاً من أن تصبح قوة هجومية؟**

**فكتب هولزلاغ يجيب عن الأسئلة بما يلي:**

■ أعتقد أن السؤالين الأول والثاني يمكن دمجهما في سؤال واحد: ماذا عن وجود الولايات المتحدة الأمريكية في الباسفيكي؟ وهنا أعتقد فعلاً أن الكتاب لم يوجه اللوم إلى الصين بسبب إمكان تسببها في اضطراب محتمل. كانت الحجة الرئيسية تتمثل في أن قوتين هائلتين دخلتا في مأزق أمني تحاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقي محيطها العسكري أقرب ما يمكن من القارة الآسيوية، وتحاول الصين أن تفعل عكس ذلك. والاثنتان مدفوعتان بخليط من التجارب التاريخية، والظروف الجيوسياسية، والشك في النيات المستقبلية لكل منهما. والصين ليست السبب في هذا اللغز، ولكن مكاسبها النسبية من النفوذ العسكري بدأت في إضفاء الاضطراب على الوضع الراهن.

■ وبالنسبة إلى السؤال الثالث، فأعتقد أن واحدة من القضايا الرئيسية تتمثل في أن التوازن الدفاعي-الهجومي مبهم جداً. إن ما تتصور الصين أنها استراتيجية دفاعية إلى حدّ كبير -بناء الفواصات لحماية مصالحها في مجال الأراضي في بحار الصين مثلاً- هو في رأي الآخرين أمر شديد العدائية. مرة أخرى، من وجهة نظر بكين، فإن ذلك تطور طبيعي؛ ولكن في ضوء التوترات في الماضي، وحقيقة أن نياتها النهائية غير واضحة، تفترض القوى الأخرى أن هذا يمكن أن يكون بداية للعسكرة الزاحفة في السياسة الخارجية للصين. وهكذا فلا يهم حتى من هو المصيب، ومن هو المخطئ. إن الشيء المهم هو أن عدم القدرة على التمييز بين السلوكين الهجومي والدفاعي سوف يستمر في إثارة القلق.

وإجمالاً، أعتقد أن الصين سوف تستمر في إظهار ضبط النفس، غير أن الكثير من الباحثين/المسؤولين الصينيين يؤكدون أن بلادهم ينبغي ألا تتراجع بسبب الضغط الأمريكي، وألا تسمح بأن تقيدها حجة «الخطر الصيني».

**بيانات الإنفاق العسكري الصيني وفق تقديرات معهد أستوكهولم الدولي لبحوث السلام (سيبري)**

(بملايين الدولارات وفقاً للقدرة الشرائية لعام 2008)

| السنة | تقديرات |
|---|---|
| 1995 | 19,900 |
| 1996 | 22,000 |
| 1997 | 22,600 |
| 1998 | 25,900 |
| 1999 | 29,400 |
| 2000 | 31,200 |
| 2001 | 38,400 |
| 2002 | 44,400 |
| 2003 | 48,500 |
| 2004 | 53,100 |
| 2005 | 59,000 |
| 2006 | 68,800 |
| 2007 | 77,900 |
| 2008 | 86,200 |
| 2009 | 98,800 |

■ الأرقام في الجدول تمثل إجمالي الإنفاق العسكري الصيني المقدّر، وضمنه تقديرات البنود غير المُدرَجة في ميزانية الدفاع الرسمية. وتستند تقديرات الأعوام بين 1999 و2009 إلى إحصاءات الإنفاق العسكري الرسمي المتاحة، وإحصاءات بعض البنود الأخرى، وتقديرات البنود التي لا تتوافر حولها بيانات. وتعتمد هذه التقديرات على نسبة التغيير في الإنفاق العسكري الرسمي، وعلى افتراض حدوث انخفاض تدريجي في الأرباح التجارية التي يحققها جيش التحرير الشعبي.

### تقديرات عام 2010 / 2011

■ وفقاً لإحصاءات الحكومة الصينية المعلنة، بلغت الميزانية العسكرية لعام 2010 نحو 100 مليار دولار، لتكون بذلك ثاني أكبر ميزانية عسكرية في العالم. وفي يوم 4 مارس/آذار الماضي، أعلنت الصين ميزانيتها العسكرية لعام 2011. وهذه الميزانية الجديدة -قيمتها 110 مليارات دولار (604.1 مليار يوان)- تفوق ميزانية 2010 بنسبة 12.7%.

ومن الجدول يمكننا إجراء تحليل للاتجاه التصاعدي الذي سارت فيه عملية التحديث العسكري الصيني.

بحث في واقعها وإمكانات تكاملها

# دور مراكز البحوث في الحياة العامة

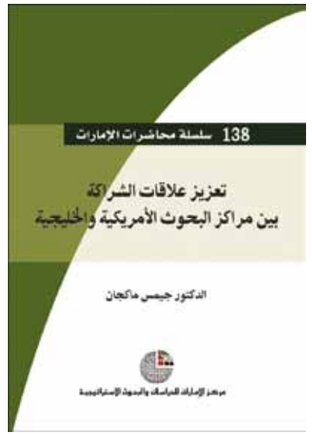


الكتاب: **«تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية»**

المؤلف: **جيمس ماكجان**

الناشر: **«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»–أبوظبي.**

تاريخ النشر: **2011**

أصدر «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، مؤخراً، مؤلفاً تضمن استعراضاً لعديد من القضايا ذات الصلة بالدراسات والبحوث، من أهمها مسائل العلاقة بين مراكز البحث العالمية، والإدارة العامة، وكذلك قضية شبكات البحث العالمية. وقبل نشره قدّم الكاتب مؤخراً محاضرة عامة عنه في المركز. هنا قراءة للكتاب تسلط الضوء على نقاطه المفصلية.

أحمد جميل عزم *

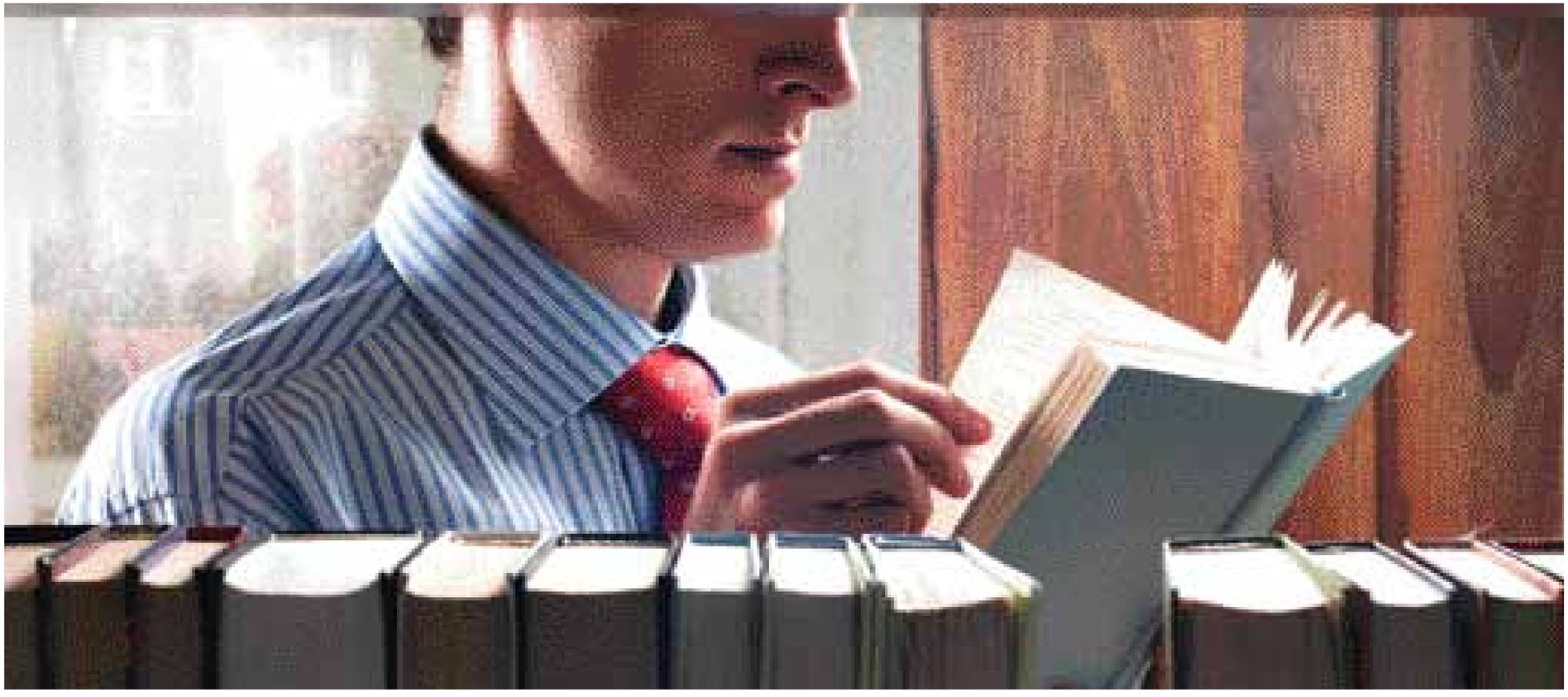

ماكجان باحث رئيسي في معهد بحوث السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس لبرنامج «مراكز البحث والسياسة الخارجية» في المعهد نفسه. وهو كذلك مساعد لمدير «برنامج العلاقات الدولية» في جامعة بنسلفانيا. ومع أن الهدف الأساسي من الكتاب هو الدعوة إلى شراكة بحثية خليجية–أمريكية، فإنّه تضمن موضوعات وبيانات مختلفة وثرية.

من ضمن الموضوعات التي يتناولها الكتاب/المحاضرة عملية تسخير مخزون المعرفة في المراكز البحثية في حقل السياسات العامة، وإعادة صياغة التصورات حول عمل مراكز البحوث، ونقل وجهات نظر المجتمع إلى أطر عملية صناعة السياسة. ويعرض مجموعة تصنيفات لمراكز البحث، من حيث مدى تخصصها، والنطاق الجغرافي لاهتماماتها، مع طرحه تصنيفات عدة تدور حول استقلاليتها المالية والفكرية والسياسية؛ فهي تارة صوت أكاديمي موضوعي محايد، وتارة جزء من منظومة للتعبئة والدعاية.

## مراكز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يقدّم الكتاب إحصاءات ذات دلالة بالنسبة إلى توزع مراكز البحوث في العالم، راصداً وجود 5476 مركزاً بحثياً، ليتضح أن أمريكا الشمالية لديها نحو ثلث هذه المراكز (34.2%)، أي نحو سبعة أضعاف ما هي موجودة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (4.9%). ويشير إلى أنّ عدد المراكز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ازدياد سريع نسبياً. وبلغ عددها 267 مركزاً في عام 2009. وبطبيعة الحال، فإن وضع الكاتب لمراكز أمريكا الشمالية معاً، يجعلنا لا نعرف بالضبط نسبة وجود المراكز في الولايات المتحدة منفردة. ولكن يبقى ممكناً الافتراض أن لها الحصة الكبرى.

اللافت للنظر في الإحصاءات التي يطرحها الباحث أنه بينما ازداد عدد مراكز البحوث عالمياً بشكل كبير في العقود السالفة، فيتوقع، بحسب بعض الدراسات التي يقتبس منها، أن يتباطأ هذا النمو في العقدين المقبلين. ولكن يبقى التساؤل عن مدى وجود مصدر معلومات دقيق عن عدد مراكز البحوث، إذ كما سيشار لاحقاً ثمة من يقدم أرقاماً مختلفة.

تختلف بيئة العمل التي يعرضها ماكجان لمراكز البحوث العالمية من منطقة إلى أخرى، وبوضوح، بما في ذلك وجود فروق واضحة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. فهو يقول إن المراكز في الأولى أكثر استقلالية، بحكم أن المجتمع المدني فيها أكثر استعداداً للعطاء وتقديم التبرعات ممّا في الثانية. ويورد أن مراكز البحث الأوروبية أكثر اعتماداً على الدّعم المالي الحكومي، ما يجعلها أقل استقلالية. إلى ذلك، فإن عملية صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة تتميز بالكثير من التفاصيل والمسامّ التي تدخل منها مراكز البحوث لتصبح شريكة في عملية صنع القرار؛ فالقرارات تتخذ بالتفاعل بين أعضاء المجالس التشريعية والولايات وجماعات المصالح والمجتمع المحلي وسوى ذلك، بعكس أوروبا حيث المركزية في صناعة القرار داخل الحكومات، كما يذكر ماكجان، وحيث توجد مؤسسات حكومية فيها عمليات معقدة لصناعة القرار، مع دور أقل للمجتمع. ويشير إلى أن هناك ظاهرة «الباب الدوّار» في الولايات المتحدة بين مراكز البحوث والحكومة، إذ ينتقل الباحثون ليصبحوا مسؤولين في الإدارات الأمريكية، وبالعكس؛ ويجري ذلك بشكل مستمر، خاصة مع تغير أطقم الإدارات بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وتظهر إحصاءات يوفرها الباحث عن الشرق الأوسط أن إسرائيل تحديداً هي الأولى في عدد المراكز (بنسبة 19%)، يليها العراق ومصر (بنسبة 10% لكل منهما)، ثم إيران (بنسبة 9%)، فتركيا (بنسبة 8%)، وتحل فلسطين سادسة (بنسبة 7%).

ويحدد بوضوح أن التباين في أعداد مراكز البحوث في الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا، من دولة إلى أخرى، مرتبط بعوامل خارجية. ويقول «يبدو أن الدول التي تضم أكبر عدد من مراكز البحوث هي أكثرها اتصالاً بالغرب». وبينما يلفت النظر إلى أن الصراع العربي–الإسرائيلي والقضايا الأمنية لها دور بارز في توجهات هذه المراكز وفي تأسيسها، يُلاحِظ زيادة التوجه لدى المراكز إلى معالجة قضايا محلية وتنموية. وبالتالي فهو يرى أن الصراع العربي–الإسرائيلي هو السبب في الارتفاع النسبي لعدد المراكز في إسرائيل ومحيطها. ويشير إلى أن عدداً مهماً من المراكز الفلسطينية يُعنى بقضايا الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وسبل الاكتفاء الذاتي في المجتمع، والمبادرات التعليمية. وينتبه إلى السريّة التي تحيط بأعمال مراكز البحوث الإيرانية، معرباً عن اعتقاده أن الغرض منها ربما يكون إضعاف قدرة الغرب على الإحاطة بمعلومات لا تريد طهران الكشف عنها.

وثمة سبب محتمل لتركز مراكز البحوث في المحيط الإسرائيلي، ولا يتوقف عنده الباحث، يكمن في أن عدداً من مراكز البحوث في هذه الدول يعتمد في دخله على تمويل غربي، أمريكي، أو أوروبي، وأن إنشاء المراكز أصبح أحياناً نوعاً من البحث عن مشروع لدرّ دخل للقائمين عليه.

ويرى ماكجان أنه برغم انتشار مراكز البحوث في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، فإنّها لا تزال متخلفة عن المناطق الأخرى في العالم، من حيث العدد والنفوذ والاستقلال الذاتي. وفي حين حققت مراكز البحوث في أمريكا الشمالية وحدها ما يزيد على 14 ألف ظهور إعلامي في عام 2006، فإن مراكز البحوث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أطلت في أقل من 1000 وسيلة إعلامية، وسجلت عدداً منخفضاً جداً على شبكة الإنترنت. وواقع الأمر إذا أخذنا بالنسبة والتناسب، فإن ما يقوله الباحث يبدو منطقياً إلى حدّ ما: فلو كان لدى أمريكا الشمالية أقل من سبعة أضعاف عدد المراكز في الشرق الأوسط، فالمفترض أن يكون الألف ظهور إعلامي منطقياً وواقعياً. ولكن عملية رصد الظهور الإعلامي في حد ذاتها عملية صعبة للغاية. وإذا ما استفدنا من تجربة كـ«التصنيف العالمي للجامعات»، مثلاً، فإن النشر باللغات غير الإنكليزية، وما تتبعه من إصدارات ودوريات ورسائل أكاديمية وغيرها تدخل في التقويم، تسقط في كثير من الأحيان دون احتساب. ويخشى أن يتكرر شيء شبيه هنا. هذا مع التساؤل عن جدوى البحث في الأهمية الحقيقية لفكرة الظهور الإعلامي، مقارنة بمعايير أخرى مثل عدد المنشورات والبحوث والاستشارات.

## شبكات عالمية

يردّ ماكجان نشوء ظاهرة «الشبكات البحثية» إلى العقد الفائت، وهذه تجمع أكثر من مركز حول العالم، وتتعاون على تبادل المعلومات والمعارف، وتؤسس



مراكز لشبكة من الفروع تتبعها عالمياً. ومنها «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، و«معهد بروكينغز»، و«مؤسسة راند»، وهي بدورها تنشئ مراكز فرعية وشبكات مساندة لها، مثل تأسيس المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن (تشاتام هاوس) قسماً متخصصاً للطاقة والبيئة والتنمية. وهنا مرة أخرى يبدو غائباً إلى حدّ ما الحديث عن تمويل مراكز البحوث الغربية لمراكز بحوث في دول أخرى، إذ تعتمد مراكز بحوث في مناطق حول العالم على تمويل مراكز بحث غربية. وذلك ما يعدّ أحد أشكال توسيع شبكة مراكز البحث في الغرب.

## مراكز البحوث الخليجية

يوجد ثلث مراكز البحوث الخليجية في الكويت بنسبة 35%، ثم قطر (22%)، تليها السعودية (17%)، وبعدها الإمارات والبحرين (بنسبة 13% لكل منهما). على أن هذه الأرقام تجد من يختلف معها، ما يفتح الباب لتساؤلين: إلى أي مدى يوجد مصدر دقيق للبيانات؟ وكذلك، ما المقصود فعلاً بأنه مركز بحوث؟ وهل يجب أن يكون مستقلاً تماماً، أم يمكن أن يتبع شركة أو جامعة أو هيئة حكومية؟ ويبدو أن أسئلة على هذه الشاكلة تشغل بال الكثير من المهتمين، فمثلاً قال د.عبدالله عبدالعزيز النجار، رئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيات، في «مؤتمر البحث العلمي والتنمية الوطنية»، الذي نظمته مؤخراً «ندوة الثقافة والعلوم» في دبي، إنه أحصى 35 مركزاً بحثياً في الإمارات.

ويشيد ماكجان بأكثر من مركز بحثي خليجي من حيث نشاطاتها الدولية. ويتوقف عند «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، الذي لديه 48 اتفاقية تعاون دولية، ويلفت الانتباه إلى نشاطاته المحلية والإقليمية والدولية. ولكنه يستبعد أن تقوم مراكز البحث الخليجية بتطوير علاقاتها الاندماجية بسبب «تفاوت الآراء الإقليمية الواقعية». ولكنه يحض على ذلك، ويعتقد أن «مركز الإمارات» يمكن أن يلعب دوراً مهماً للشراكة بين المراكز الخليجية يمهد لإقامة شبكة في ما بينها. كما يدعو إلى شراكة بين مراكز البحث الخليجية ومراكز بحث أمريكية ودولية. ويقدّم نماذج عالمية، لتوضيح نموذجه المقترح للشراكة. ومن هذه النماذج «مؤسسة اليابان للشراكة العالمية»، وهي مؤسسة حكومية تهدف إلى تشجيع التعاون بين اليابان والولايات المتحدة من أجل الوفاء بالمسؤوليات العالمية المشتركة، والإسهام في الرفاهية العالمية، وتحسين العلاقات بين شعبي البلدين؛ وتقدّم برامج منح وزمالة وحلقات دراسية مختلفة، وترسل متطوعين إلى مناطق فيها وجود محدود لليابانيين بهدف التعريف بثقافة بلادهم ومجتمعهم ولغتهم، وتشجيع العلاقات المتبادلة، ودعم المؤسسات التي تعلّم اللغة والدراسات اليابانية. وإذ يقدم ماكجان نماذج يابانية أخرى شبيهة تعنى بالعلاقات الخارجية، خاصة مع الولايات المتحدة، فإنه يقدم نموذجاً آخر، هو «صندوق مارشال الألماني»، وهو صندوق أمريكي غير حزبي يعنى بالسياسة العامة وجمع المنح، مع التركيز على العلاقات بين أمريكا الشمالية وأوروبا. وبذلك يعدّ صندوقاً إقليمياً. ويعود تأسيسه إلى عام 1972 بمنحة قدمتها ألمانيا، وله في أوروبا سبعة مكاتب. ويدعو الكاتب إلى شراكة خليجية تكون لها «رؤية مشتركة، ورسالة موحّدة، وهدف طويل المدى من شأنه تحقيق الفائدة لجميع الأعضاء المشاركين».

وهناك نموذج آخر يعرضه، هو «الناتو من أجل السلام»، الذي يقوم على «رفع مستوى الاستقرار، وتقليل التهديدات الماثلة أمام السلام»، وكذلك يسعى إلى توطيد العلاقات الأمنية بين الدول الشريكة، كل على حدة، وبين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (ناتو). ويوضح أن حلفاء ناتو نجحوا من خلال هذه المبادرة في مساعدة الدول الشريكة على تطوير البرامج الأمنية

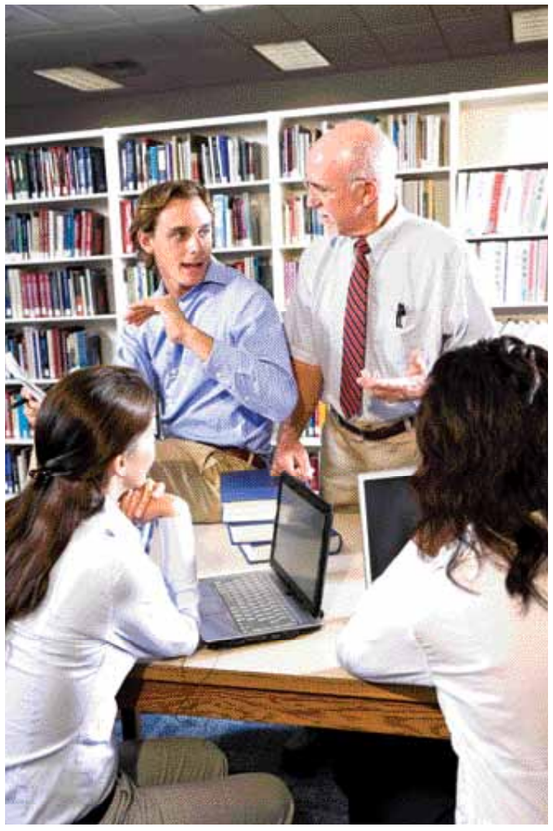

والاستراتيجيات، في مقابل مشاركة هذه الدول في العمليات التي تتم بقيادة الحلف.

ويرى الكاتب أنه «بوجه عام ينبغي أن تسعى مراكز البحوث والمنظمات العالمية الأم، أو الشبكات الرسمية، إلى المشاركة متعدّدة الجنسيات والقطاعات في تصميم الشراكات، وفي برامج السياسة التي تجريها كافة. كما يجب على مراكز البحوث التي تعمل على أن تواكب غيرها من الجهات التي تشارك بشكل كبير في صياغة السياسة وتنفيذها (مؤسسات الاستشارة والتأييد)، وأن تسهم في البرامج، سواء بمشاركين أو بمراقبين رسميين».

هذا الاتجاه للكاتب يدفع إلى افتراض أنه من المدرسة التي تؤيد الدور السياسي الفاعل لمراكز البحوث في الدبلوماسية الشعبية، وفي السياسة، وهي مدرسة ترتبط إلى حدّ كبير بالولايات المتحدة، ولا تلقى القبول نفسه خارجياً.

يبقى القول إن الكتاب يحوي الكثير من المعلومات والأفكار التي تستحق القراءة والتوقف، خاصة أن فكرة دور مراكز البحوث في الحياة العامة في الشرق الأوسط ليست قديمة، وما زالت في مرحلة البلورة. □

* من أسرة «آفاق المستقبل»

الكتاب: **The Origins of Political Order: From Prehuman Times to the French Revolution**
**(أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل البشرية إلى الثورة الفرنسية)**
المؤلف: فرانسيس فوكوياما
الناشر: دار فرار/نيويورك (2011)

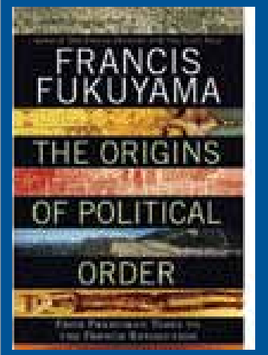


يقدّم المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه الجديد شرحاً لتطور النظم السياسية والاجتماعية عبر التاريخ. ويبدأ من عام 223 ق.م حين أخذ الشكل الأوّلي لنظام الدولة في الصين يظهر متحولاً من النظام القبلي التقليدي. ويشرح الظروف التي أخذت دول أوروبا من خلالها طريقها إلى النظام الليبرالي، بينما اتجهت الصين لتصير دولة استبدادية. ويحدد ثلاثة متغيرات أساسية في هذا الشأن: أولها كفاءة الدولة، وثانيها حكم القانون، وثالثها القدرة على مساءلة الحكومة. ويتتبع الدور الذي لعبه عدد من الظواهر الاجتماعية في تقوية شكل الدولة أو إضعافها، كالدين، والروابط العائلية والقبلية، ودور العامل الجغرافي والثقافي.
ووفقاً لقراءة نيكولاس ويد في صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن فوكوياما في كتابه يبدأ من حيث انتهى مُنظّر علم الأحياء إدوارد ويلسون، الذي يزعم أن للسلوك الاجتماعي الإنساني أساساً تطورياً. ويورد ويد بعض الإشادات بالكتاب، خاصة المرتبطة بتبنيه مدخلاً كلياً في نظرته إلى مجمل التاريخ الإنساني. ويصف الكتاب بأنه «إبداع مهم» يقدم قاعدة جديدة لفهم التطور السياسي؛ فهو لا يستند إلى المركزية الأوروبية، أو يعتمد الأحادية التفسيرية، بل يطرح تفسيراً مركباً متعدد المتغيرات للتطور السياسي، ما يجعله كتاباً كلاسيكياً جديداً وفقاً لعدد من أساتذة الجامعات الذين استطلع رأيهم بشأنه. والكتاب هو الجزء الأول من دراسة عن تطوّر النظم السياسية، ويتوقف عند الثورة الفرنسية. ومن المتوقع صدور جزء ثانٍ يناقش تطور النظم السياسية في العصر الحالي.

الكتاب: **العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي**
المؤلف: مجدالدين خمش
الناشر: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع/عمان (2011)

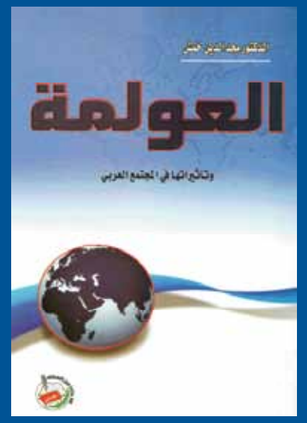


يعالج أبرز مقولات العولمة وتأثيراتها الإيجابية والسلبية في المجتمع العربي، اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً. وينطلق في التحليل من توقيع الدول العربية اتفاقية التجارة الحرة (الغات)، وانعكاسات ذلك التطور الاقتصادي على الجوانب الأخرى، خاصة السياسية. ويتوقف عند عدد من المحطات المهمة، كالأزمة المالية العالمية التي يعدّها المؤلف بالغة الأثر في تطور الخطاب النقدي للعولمة، وإن كان يعتقد أن قوة اقتصادات العولمة ستتيح عبور تلك الأزمة. كما يناقش دور منظمات المجتمع المدني، وتخطيها حاجز الدولة، والسلبيات والإيجابيات التي تفرزها العولمة في مسيرة التنمية في العديد من الدول.

الكتاب: **Impact of Science Education on the GCC Labor Market**
**(أثر تدريس العلوم في سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)**
المؤلف: أليكساندر وايزمان
الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية/أبوظبي (2011)

يبحث أحد أسباب زيادة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المتصلة بشغل الوظائف التي تتطلب تأهيلاً علمياً خاصاً، ومهارات بعينها لا تتوافر بصورة كافية لدى مواطني دول المجلس. ووفقاً لإحصاءات يوردها الكتاب، فإن تدريس العلوم، والاستثمار في التعليم بصفة عامة، من أكثر الطرق التي يمكن من خلالها التغلّب على هذه الفجوة، وإيجاد جيل من المواطنين منافس للعمالة الوافدة في سوق العمل. ويقارن بين توجهات تدريس الرياضيات والعلوم على المستوى الدولي وتوجهاته في دول المجلس. ويخلص إلى عدد من النتائج المفيدة لصناع القرار في اتخاذ قرارات بشأنها.



الكتاب: **On China**
(عن الصين)
المؤلف: هنري كيسنجر
الناشر: بنغوين/لندن (2011)

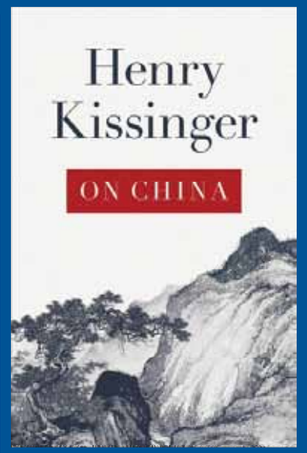


المؤلف هو المفكر والسياسي الأمريكي الشهير هنري كيسنجر. وكتابه هذا خلاصة تجارب خاضها كأحد أبرز مخضرمي السياسة الخارجية الأمريكية، ونتاج أكثر من 50 زيارة له للصين عبر 40 سنة بدأت مطلع سبعينيات القرن الماضي.
ويعتمد كيسنجر على مدخل الزمن في تناوله للصين، من حيث الحديث عنها ماضياً ومستقبلاً. فهو من جانب يلقي الضوء على وقائع وتجارب بالغة الأهمية والثراء مرّ بها في غمار علاقاته مع بكين؛ ومن جانب آخر يسعى إلى توضيح مستقبل العلاقات الأمريكية-الصينية، باعتبار أن الصين أكبر دائن مالي للولايات المتحدة، وأكبر مصدّر للمنتجات الاستهلاكية إليها.
وفي ما يتعلق بالشق التاريخي في الكتاب، فإنه يستعرض العديد من المحطات في علاقة بلاده بالصين، وكذا دور الاتحاد السوفييتي السابق فيها، مع وصف مختصر لاجتماعاته ولقاءاته مع زعماء الحزب الشيوعي الصيني. كما يعمل على توضيح أبرز الفرص الضائعة من جانب الولايات المتحدة في علاقتها بالصين، قبل زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون لبكين. ويطرح سؤالاً كبيراً في نهاية كتابه هو: هل يمكن أن نتحول في يوم ما إلى نظام دولي يقوم على التعاون؟ وهل يمكن أن تطور الولايات المتحدة والصين معايير حقيقية لبناء الثقة بينهما؟

الكتاب: **الإسلام وجوهر الحداثة**
المؤلف: نجاح كاظم
الناشر: لارسا للنشر/لندن (2011)

يحاول المؤلف التوصل إلى أسباب تأخر العالم العربي، وانفصامه عن الحداثة، والدور الذي يلعبه الدين في بلورة الوعي الجمعي العام. ويعالج ثلاث قضايا عربية أساسية يُرجع إليها «تأخر» العالم العربي، وهي: الأزمة الفكرية، وارتداد المجتمع العربي، والمأزق السياسي. ويذكر أن هناك تراجعاً فكرياً نتيجة قدم النظام المعرفي، وندرة الإبداع، وإعادة إنتاج الأفكار القديمة. أما عن ارتداد المجتمع العربي، فإنه يعالج، معتمداً على الأرقام والإحصاءات، التراجع العربي في مجالات تمكين المرأة والتعليم والثقافة ومستقبل المعرفة العلمية. وعن المأزق السياسي يقول إن مصدره في الأساس يعود إلى الحركات الإسلامية وبرامجها السياسية النابعة من تصوراتها القائمة على الفكر القديم.

الكتاب: **مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم**
المؤلفة: شذا فائق جميل
الناشر: دار ورد/عمان (2011)

تنطلق الكاتبة من التاريخ الذي يعود إلى عهود تعدّها الاحتلال الأول للعراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى، واتفاقية سايكس بيكو عام 1916، التي هيمنت بريطانيا بموجبها على العراق. وتحلل السنوات التي تلت ذلك مروراً بإعلان العراق استقلاله عام 1958، والانقلابات المتتالية، وصولاً إلى تشكيل حزب البعث. وتقف عند محطات رئيسية في التاريخ العراقي الحديث، منها الحرب الإيرانية-العراقية، وحرب الخليج الثانية، ثم الاحتلال الأمريكي الذي تعدّه الاحتلال الثاني للعراق. ومن ثم تحاول مقارنة شكل الدولة العراقية في ظل الاحتلال البريطاني، ونظيرتها في ظل الاحتلال الأمريكي، والخلل الجوهري في بنية الدولة في الحالتين، والمقاومة الحالية المتمثلة في محاولة بناء العراق الجديد.

عبدالله الشويخ *

# جمهور يدعم مشروعات الطاقة

ربما كانت المنطقة الغربية في إمارة أبوظبي، وجهة مشروعات الطاقة البديلة والمتجددة في العقد المقبل، هي المنطقة الوحيدة في دول الخليج العربي قاطبة التي لا يهرب أهلها منها اتقاءً لدرجات الحرارة المرتفعة التي قد تتجاوز 45 درجة مئوية في فصل الصيف. والسبب المباشر في بقائهم هو أن أهل المنطقة يعتمدون بشكل كبير على موسم جني الرطب، الذي يصادف منتصف شهر يوليو/تموز عادة؛ فالموسم يعدّ مناسبة بالغة الأهمية ثقافياً وزراعياً واجتماعياً، وينشط فيه التواصل بين أفراد المجتمع القبَلي في هذه المنطقة بشكل كبير.

في موسم الجني قبل عامين، وفي مثل هذا الوقت، اتصلت بنا في بلدية المنطقة الغربية الجهات المعنية بإقامة مشروع المحطة النووية الأولى للطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تقرر أن يكون موقعه في منطقة براكة، وذلك لأسباب فنية معينة. وكانت المنطقة تعجّ بالاستراحات العامة والخاصة التي يملكها أهل المنطقة، للأسباب الفنية نفسها التي تم اختيارها من أجلها، وفي مقدّمتها عمق الجرف الصخري بعد الساحل مباشرة. وتم الإيعاز إلى الإدارات المعنية لدينا بإبلاغ أصحاب هذه الاستراحات بوجوب إزالتها مع تعهّد دائرتنا بتقديم تعويض مناسب لنقلها، ومنح تصاريح أخرى في مناطق بعيدة لكي يجرى تسليم المنطقة لـ«مؤسسة الإمارات للطاقة النووية» لبدء العمل في المشروع. وبالفعل شُكّل فريق للعمل في مسارات فنية وإعلامية عدّة، وتواصل مع الجمهور المحلي، وفي اجتماعنا، كلجنة إعلامية، كنا نضع أمام أعيننا تحدياً رئيسياً ووحيداً، وهو كيفية امتصاص غضب محتمل لبعض أصحاب الاستراحات، أو قطع الأراضي المتأثرة بالمشروع، أو اعتراضاتهم. وجرى إطلاق حملة إعلانية لإخلاء هذه الأراضي، وذلك عن طريق بعض الصحف المحلية في الدولة، وتجهيز فريق للردّ على استفسارات المبلّغين بالقرار، أو اعتراضاتهم.

المفاجأة كانت لنا جميعاً أن أياً من مئات الملاك لم يعترض مطلقاً. وكان تفاعل الجمهور وتعاونه قد وصلا إلى درجة كبيرة من الوعي والتفهّم. وأفادنا أغلب الملاك بأنه ما دام مشروع الطاقة البديلة هذا هو ضمانة لرخاء الدولة والمنطقة، ولمصلحة أبنائهم، فإنهم على أتم الاستعداد لتقديم دعم أكبر قيمةً من مجرد قطع أراضي الاستراحات.

النجاح الحقيقي الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة المتجددة والبديلة لا ينحصر في نجاحها، عبر سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، في جعل أبوظبي مقراً دائماً لمنظمة «إيرينا»، وهو الإنجاز الذي تحقق بعد زيارات شخصية لأكثر من 85 دولة في عام واحد، ولا ينحصر النجاح في المدينة-النموذج (مدينة «مصدر»)، ولا في أكبر محطة توليد طاقة شمسية، وهي محطة «شمس»، التي تقع على تخوم محاضر ليوا في المنطقة الغربية أيضاً. ولكن النجاح الحقيقي يكمن في أن هذه المشروعات سارت بشكل مدروس وصحيح جنباً إلى جنب مع التوعية الاجتماعية والحراك الإعلامي، الذي أشرك المجتمع بشكل حقيقي في صناعة القرار وفهمه، فأن تجعل الجمهور بشقيه المؤثر في القرار، والناشر للأفكار والشائعات، يفهم معاني الطاقة المتجددة والطاقة البديلة والمصادر القابلة للنفاد، وتشركه في صناعة القرار والاطمئنان إلى المشروعات وتأثيرها أو عدم تأثيرها السلبي، أفضل عشرات المرات من التعامل مع ردود أفعال متشنجة، أو غير مدروسة في المستقبل.

السيد فهد القحطاني إعلامي إماراتي شاب استقطبته «مؤسسة الإمارات للطاقة النووية» خصيصاً لكي ينجز عمله على مرحلتين، فيفهم في الأولى المغزى من الأمور الهندسية، وأمور السلامة المهنية والاجتماعية، وأهمية المشروع الاستراتيجية، ثم ينقل هو وفريقه هذه المعرفة إلى مواطني الدولة، والمقيمين فيها، وصحافييها العرب والأجانب، بأسلوب بسيط ومفهوم. وقد روى لي قصة وقعت في فرنسا عندما قررت إحدى أهم المؤسسات في الطاقة النووية هناك إجراء طمر آمن للنفايات النووية؛ وكانت تشرف عليها في ذلك الحين شركة «أريفا»، وكانت ثمّة توقعات أن يحدث نوع من المانعة من طرف الجمهور لهذا الطمر، أو لإنشاء المطمر نفسه في المنطقة، فظهرت رئيسة مجلس الإدارة، وهي حامل، على برنامج «60 درجة» في قناة «CBS» الأمريكية لتشرح للمشاهدين أولاً أن الجنين في بطن الأم هو الأكثر تأثراً بالإشعاعات. وبعد أن تناولت هذه الحقيقة وقفت، وهي حامل في شهرها السابع، أمام عدسات المصورين على قمة حفرة الطمر الصحي في إشارة إعلامية بالغة القوة إلى أن ذلك الأمر سليم، وليس له تأثيرات خطرة في أي مخلوق.

تنتهي هنا رواية فهد القحطاني. ولم أحتَج إلى أن أسأله بالطبع عن الحالة الصحية للطفل الذي ولد معافًى في نهايات عام 2009. ولكن الأهم في الموضوع كله أن المشروع قد نفّذ ونجح لتستمر مسيرة الطاقة البديلة التي لا غنى عنها في عالم يتزايد عدد سكانه في كل لحظة، وتقل موارده في كل لحظة، ويتعطش الجميع فيه إلى الحصول على طاقة تضمن استمراره في هذه الحياة، وتضمن وصول هذه الطاقة إليه.

□

* إعلامي إماراتي، كاتب في جريدة «الإمارات اليوم»، يعمل مديراً لإدارة الإعلام في «بلدية المنطقة الغربية»